الاستدلال

بأنَّ الفتح أخف الحركات

على المستوى النحوي والتصريفي

إعداد دكتور/

إبراهيم علي إسماعيل صبح

الأستاذ المساعد في قسم اللغويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات

جامعة الأزهر فرع بني سويف.

الاستدلال بأنَّ الفتح أخف الحركات على المستوى النحوي والتصريفي

إبراهيم علي إسماعيل صبح

قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات جامعة الأزهر فرع بني سويف.

ملخص البحث:

يهدف هذا البحثُ إلى:

ــ بيانِ ما للفتح من أثر واضح في الاستدلال والتعليل عند استنباط الأحكام التي انتهي إليها علماء العربية في كثير من الأحيان.

ــ للفتح ــ لأنَّه أخف الحركات ــ دورٌ جليٌّ في الاحتجاج للقراءات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية الشريفة، وأقوال العرب نظمًا ونثرًا.

وكان من الباعث على القيام بهذه الدِّراسة حصر المسائل النَّحويَّة والتَّصريفيَّة بناء على الأصل المقرر لدى علماء العربية، وهو: (أنَّ الفتح أخفُّ الحركات).

ــ وتَكمُن القيمةُ العلميَّةُ لهذا الموضوع في أمور، منها:

ــ التَّنبيه على كثرة دوران الفتحة، وغلبتها على غيرها من الحركات في كثير من أبواب النَّحو والتَّصريف.

ــ بيان علاقة هذا الأصل بالعديد من القضايا اللغوية، والَّتي منها: صلتها بالضَّرورة الشِّعرية، والمسائل الخلافيَّة، والظَّواهر النحويَّة والتصريفيَّة، ككثرة التَّعدي واللزوم من (فَعَل) بفتح العين وامتناع التَّعدي من (فَعُل) بضم العين، وورود (حَيْثُ) بفتح الثَّاء، ومجيء (هَيْتَ) باللغات الثلاث: الفَتْح والكسر والضمّ، وكسر حرف المضارعة، وإسكان العين من (مَع)...

وقعت هذه الدِّراسة في مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة تضمَّنت أهم نتائج البحث، والتي منها:

ــ لم يكن الكسر وَحْدَه هو الأساس في التَّخلص من التقاء الساكنين، بل ورد التخلص بالفتح كما ورد ــ أيضا ــ بالكسر؛ ولذا عرض البحث مذهب من رأى أنَّ الأصل في التَّخلص من التقاء السَّاكنين هو الفتح.

ــ التَّنبيه على خفَّة الفتحة؛ لخروجها مع النَّفس بلا علاج ولا تكلف، ويؤكد ذلك أنَّ في العربية ما هو مبنيٌ على فتحتين، كالعدد والظرف المركبين، وليس فيها ما هو مبني على سكونين.

ــ للفتح دور كبير في الفرق بين الأدوات ففتح لام المستغاث به للفرق بينها وبين لام التَّعجب، وفتح همزة الوصل مع لام التَّعريف؛ للفرق بين دخولها عليها ودخولها على غيرها...

الكلمات المفتاحية : الاستدلال – الفتح – أخف الحركات – النحو– صرف.

Inference that conquest is the lightest movement at the grammatical and discharge level

Ibrahim Ali Ismail Sobh
Department of Linguistics at the Faculty of Islamic and Arab Studies for Girls, Al-Azhar University, Beni Suef Branch**.**

Abstract:
This research aims to**:**
A statement of the clear effect of the conquest in inference and reasoning when drawing up the judgments that Arab scholars often have come to**.**
To open because it is the lightest of the movements, a clear role in protesting the holy Qur'anic readings, the prophetic hadiths, and the words of the Arabs in systems and prose**.**
This study was motivated by the fact that grammatical and discharge issues were limited to the original of Arabic scholars: (the conquest was the lightest movement).
The scientific value of this topic lies in, among other things**:**
Alert to the frequent rotation of the opening, and its predominance over other movements in many grammar and drainage doors **.**
To indicate the relationship of this origin to many linguistic issues, including: its relevance to poetic necessity, controversial issues, grammatical and drainage phenomena, such as the frequent infringement and necessity of (act) by opening the eye and refraining from encroaching from (act) by joining the eye, and roses (where) by opening the th, and coming (hit) in three languages: conquest, breakage and annexation, breaking the character of the match, and housing the eye from (with)**...**

This study took place in the introduction, four investigations, and a conclusion that included the most important results of the research, including**:**

It was not only the break that was the basis for the elimination of the confluence of the inhabitants, but also the elimination of the conquest, as also stated by the break, and therefore the research presented the doctrine of those who felt that the origin of the elimination of the confluence of the inhabitants was conquest **.**

This confirms that in Arabic, there is something that is based on two openings, such as the number and the complex circumstance, and there is nothing in it that is based on skonin**.**

To open a big role in the difference between the tools, he opened the contact lam to the difference between it and the pain of the exclamation, and opened the link with the lam of the definition, the difference between its entry and its entry on the other**...**

Keywords: Inference- Conquest - Lightest Movements - Grammar - Exchange**.**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسَّلام على من لا نبيَّ بعده سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه، ومن تمسك بسنته، وسار على هديه ونهجه ودربه إلى يوم الدين، وسلم تسليمًا كثيرًا، أمَّا بعد:

فأهمية هذا البحث نابعة من أنَّ لهذا الأصل المقرر لدى علماء النَّحو والتَّصريف، وهو: (الاستدلال بالفتح لأنَّه أخفُّ الحركات) دورًا مهمًّا في أمورٍ عِدَّة، من أُولاها وأَوْلاها:

ــ أنَّ هذه الظاهرة شغلت الباحثين قديمًا وحديثًا؛ فمن القديم قول سيبويه لأستاذه الخليل طيَّب الله ثراهما؛ إذ سأله: الدَّليل على أنَّ الفتحة أخف الحركات، فكان الجواب حاصلا في أنَّ الفتحة تخرج مع النَّفس بلا علاجٍ، ولا تعمُّلٍ، ولا تكلُّفٍ، بخلافِ الضَّمةِ والكسرةِ، قَالَ الزَّجاجيُّ: «قال سيبويه: قلت للخليل: ما الدَّليل على أنَّ الفتحة أخفُّ الحركات؟ قال: قول العرب في (عَضُد): (عَضْد)، وفي (كَبِد): (كَبْد)، ولم يقولوا في (جَمَل): (جَمْل)، ولا في (قَمَر): (قَمْر)؛ فدلَّ ذلك على أنَّ الفتحةَ أخفُّ الحركات، ومع ذلك فإنَّ الضَّمة والكسرة تخرجان بتكلّف واستعمال للشفتين، والفتحة تخرج مع النَّفس بلا علاج» (١).

وحديثًا قول الأستاذ إبراهيم مصطفى: «أمَّا أنَّ الفتحة أخفُّ الحركات؛ فذلك أصلٌ مقررٌ عند النُّحاة يتردَّد في كلامهم، ويجري كثيرًا في جدلهم، ويستمدون منه السبب والعلة لكثير من أحكام التَّصريف والإعراب،

(١) اللامات:/٣٥.

ومراقبة العربية تشهد بكثرة دَوَرَان الفتحة وغلبتها على غيرها من الحركات، وتستطيع أن تختبر ذلك في أي جزء من الكلام» (١).

ـ تفسير كثير من الظَّواهر النَّحويَّة والتَّصريفيَّة على أساس أنَّ الفتح أخف الحركات، فقد اُخْتِير النَّصب للمفاعيل؛ لأنَّه أخفُّ الحركات، قال الرَّازيُّ: «لَمَّا كَثُرَتِ الْمَفَاعِيلُ اخْتِيرَ لَهَا أَخَفُّ الْحَرَكَاتِ، وَهُوَ النَّصْبُ»(٢)؛ وإنَّما بُنِيتْ كلمة (الآنَ) على الفتح في إحدى اللغتين فرارًا من التقاء السَّاكنين؛ لأنَّ الفتح أخف الحركات، وكذا بناء (لَيْتَ)، و(كَيْفَ) على الفتح؛ لأنّه أخفُّ الحركات، قال الكسائيُّ: «إنّما نصب بسبب الياء؛ لأنَّها ساكنة، وإذا اجتمع ساكنان في حرف حرَّكوا الثَّاني إلى الفتح؛ لأنّه أخف الحركات، مثل: (لَيْتَ)، و(كَيْفَ)»(٣)، وكذا بناء العدد المركب على الفتح الذي هو أخفُّ الحركات دون ما عداه؛ للتَّخفيف من الثِّقل الذي نشأ من طوله، والفعل المضارع في نحو: ﴿ لَيُنۢبَذَنَّ ﴾ [الهمزة: ٤] جاء مبنيًّا على الفتح الذي هو أخف الحركات؛ لاتصاله بنون التَّوكيد وتركيبه مع النُّون تركيب (خَمْسَةَ عَشَرَ)... وهكذا، ولا شكَّ أنَّه متى وُجِدَ الدَّليل كان ذلك أدعى لقبول الحكم، بخلاف ما لو أُرْسِلَ الكلامُ غَفْلا من غير بيِّنة ولا برهان، فلا يكون له في قلب المتلقي الأثر نفسه بدون الدليل.

ـ توجيه كثير من القراءات القرآنية الكريمة توجيهًا نحويًّا وتصريفيًّا؛ ومن ذلك: تفسير العدول عن الكسر إلى الفتح في جزم الفعل (وَيَعْلَم) من قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾ ﴾

(١) إحياء النحو:/٥٥.

(٢) مفاتيح الغيب:١/٦١.

(٣) الكشف والبيان عن تفسير القرآن:٢/١٤.

[آل عمران: ١٤٢]؛ إذ قَرَأَ الْحَسَنُ وَيَحْيَى بنُ يَعْمُرَ بِالْجَزْمِ عَطْفًا عَلَى (وَلَمَّا يَعْلَم) (١)، قال الأخفش: «إن شئت جزمت على العطف، كأنَّك قلت: (ولمّا يَعْلَمِ الصَّابِرِينَ)» (٢).

والأكثر في قراءة الفعل: (وَيَعْلَم) من الآية الكريمة هو: الفتح؛ وقد كان توجيهه عند أبي البقاء على وجهين: الأول: الجزم، وحركت (الميم) بالفتح؛ إتباعًا للفتحة التي قبلها، أو النصب على إضمار (أنْ)، قال أبو البقاء: «يُقْرَأُ بِكَسْرِ (الْمِيمِ) عَطْفًا عَلَى الْأُولَى، وَبِضَمِّهَا عَلَى تَقْدِيرِ: (وَهُوَ يَعْلَمُ)، وَالْأَكْثَرُ فِي الْقِرَاءَةِ: الْفَتْحُ، وَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَجْزُومٌ أَيْضًا، لَكِنَّ الْمِيمَ لَمَّا حُرِّكَتْ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ حُرِّكَتْ بِالْفَتْحِ إِتْبَاعًا لِلْفَتْحَةِ قَبْلَهَا، وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارِ(أَنْ)» (٣)، وفي هذا الفعل قراءة أخرى بالخفض وهي قراءة الحسن؛ يؤكد ذلك قول الفرَّاء: «قوله: ﴿ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ١٤٢ ﴾ خفض الْحَسَنُ (ويعلم الصَّابرين)، يريد: الجزم» (٤)؛ والسّر في عدول من عدل في قراءة الجزم إلى الفتح؛ راجع إلى أنَّه الأخف، ولا يمكن القراءة بإسكان (الميم)؛ لما فيه من التقاء الساكنين، وأمَّا الكسر ففيه ثقل كما لا يخفى، نبَّه على هذا العدول الباقولي بقوله: «إنَّما عدلوا إلى الفتح في (وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ)؛ لأنَّ إسكان (الميم) هنا محال، لما يتأتى من التقاء الساكنين، وكان الجزم ممتنعًا، فلا بدَّ من التَّحريك، والتَّحريك هنا الكسر،

(١) ينظر: مختصر ابن خالويه:/ ٢٩، وإتحاف فضلاء البشر:/ ٢٢٩.
(٢) معاني القرآن للأخفش:١/٧٠.
(٣) التبيان:١/٢٩٥.
(٤) معاني القرآن للفراء:١/٢٣٥.

كما هي قراءة بعضهم: (وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ)، والأئمة عدلوا عن الكسر إلى الفتح؛ لأنَّها أخفُّ مع انفتاح ما قبله» (١).

- **والأسباب التي دعتني إلى السير في هذه الدراسة كثيرة، منها**:

ــ القول بأنَّ: (الفتح أخف الحركات) من أكثر ما عُنِي به النُحويون وعلماء التصريف، وكذا غيرهم من أهل القراءات والتفسير والحديث والفقه؛ فقلَّما يخلو باب من أبواب مؤلفاتهم أو فصل أو مبحث لديهم ــ على حدِّ علمي ــ وإلا وفيه تنبيه على هذا الأصل وإشارة إليه؛ الأمر الذي يؤكد الحاجة الماسَّة إلى هذه الدراسة.

ــ ضرورة القيام بحصر المسائل النحويَّة والتصريفيَّة التي كان أساس الاستدلال على صوابها وصحتها وقوتها قائما على أنَّ الفتح أخف الحركات، لأنَّ أحدًا ــ على حسب ما قرأت ــ لم يقم بتناول هذا الاستقراء، وحصر هذه المسائل.

ــ التوصل من هذه الدِّراسة إلى توضيح حقيقة الحركة، وتحديد مدلولها، وبيان وجه التَّسمية بها، وذكر أقوال العلماء في هذا الشَّأن.

ــ الكشف عن الخلط الحاصل في استقصاء الحركات؛ وذلك لأنَّ منهم من جعل السكون نوعًا من أنواع الحركات.

---

(١) إعراب القرآن: ١/٣٩٤.

ـ ضرورة توجيه أنظار الباحثين إلى أنَّ الفتح أخف الحركات؛ وذلك لأنَّ الفتحة هي: «الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يحبون أن يشكل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام» (١).

ـ توضيح موقف العلماء من مسألة: (الأصل في التَّخلص من التقاء السَّاكنين)؛ لأنَّه كما جاء التَّخلص من التقاء السَّاكنين بالكسر جاء بالفتح، وكذا الضم؛ ولذلك قال ناظر الجيش: «من النَّحاة من قال: يحتمل أن يقال: الفتح الأصل؛ لأنَّه أخف الحركات، ولا يكون لغيره إلا لوجه آخر قبلُ» (٢).

ـ توضيح العلاقة بين الحركة والسكون؛ وذلك لأنَّ حجم التَّخفيف في الفتح قد يكون أكثر منه في السكون؛ لأنَّ الفتحة تخرج مع النَفَسِ بلا علاج، ولا تُكَلِّفُ النَّاطقَ إلا إرسالَ النَّفَسِ حرًّا، وترك مسرى الهواء أثناء النطق بلا عناء في تكييفه (٣).

- **وتتجلَّى القيمة العلميَّة لهذا الموضوع في أشياء، منها:**

ـ تقديم تفسير علمي للعديد من الظواهر النَّحويَّة والتَّصريفيَّة التي هي لحمة هذا البحث وسداه، وقد كان توجيهها منصبًّا على أنَّ الفتح أخف الحركات.

ـ قبول كثير من القراءات القرآنيَّة الكريمة على أساس أنَّ الفتح من أخف الحركات.

---

(١) إحياء النحو:/٥٥.

(٢) تمهيد القواعد:٩/٤٦٦٤.

(٣) ينظر: اللامات:/٣٥، وإحياء النحو:/٥٥.

ـ توجيه كثير من لغات القبائل التي تمكن البحث من الوقوف عليها واستدعتها طبيعة الدراسة، وكان للفتح دور بارز في تفسيرها ووصفها بكل دقة.

وأمَّا المنهج العلمي الذي سارت عليه هذه الدراسة: فهو المنهج الوصفي التَّحليلي؛ وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات التي كان منها:

ـ القيام بحصر كل ما يتعلق بالاستدلال بأنَّ الفتح أخف الحركات ما أمكن، وذلك عن طريق ما نثره المؤلفون في بطون كتبهم ومصنفاتهم ومصادرهم، وما نقل عنهم ونسب إليهم.

ـ القيام بتصنيف ما تمَّ الوقوف عليه من مادة علمية، وتقسيم ذلك إلى مسائل نحوية وأخرى تصريفية، وكذا تسليط الضوء في الوقت نفسه على بيان حقيقة الحركة، وذكر أنواعها، وتفسير مدلولها في ضوء معطيات المادة العلمية التي تمَّ الوقوف عليها.

ـ القيام بالدراسة والتَّحليل والتفصيل لكلِّ ما تمَّ رصده من شواهد، ووقفت عليه الدراسة من أدلَّة، وما طرحته من علل، وما نثرته من حجج.

- **أهداف البحث**:

الأهداف التي سعت إليها هذه الدراسة كثيرة، منها:

ــ بيان ما للفتح من أثر واضح في الاستدلال والتعليل عند استنباط الأحكام التي انتهي إليها النَّحويون وعلماء التصريف.

ــ للفتح ــ لأنَّه أخف الحركات ــ دور واضح في الاحتجاج للقراءات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية الشريفة، وأقوال العرب نظمًا ونثرًا.

ــ عرض المسائل النَّحويَّة والتَّصريفيَّة الَّتي كان للفتح أثر واضح في قبولها أو ردِّها أو تفصيل القول فيها وجمعها، بدلا من ورودها متفرقة ومتناثرة في بطون المراجع والمصادر.

ــ التَّنبيه على لغات العديد من القبائل العربية، كنصب (الثَّاء) من (حيث) عند بني يربوع، وطُهيَّة، وتسكين العين من (مَعَ) عند ربيعة وغَنْمٍ، وورد (أيَّان) بفتح الهمزة وكسرها، وكسر حرف المضارعة، و(هيت) في لغاتها الثلاث، وغير ذلك بما كان للفتح من دور كبير في التعريف بهذه اللغات وتفسيرها، ووصفها وصفا علميًّا تحليليًا.

- **الدراسات السابقة**:

مع أنَّ أنواع الاستدلال كثيرة جدا، والتي قد تخرج في عمومها عن حدِّ الحصر، يقول ابن الأنباري: «اعلم أنَّ أنواع الاستدلال كثيرة، تخرج عن حَدِّ الحصر» (١) إلا أنني لم أجد من الباحثين أو الدراسين من اتخذ من هذا الأصل، وهو: (الاستدلال بأنَّ الفتح أخف الحركات) دليلا من أدلة

(١) لمع الأدلة:/١٢٧.

الاستدلال وطريقًا من طرقه ــ على حد علمي ــ فقام بلمّ شتاته، وضمّ متفرقه، وجمع مبعثره، وتفصيل مجمله، وشرح غامضه، وحلّ مشكله، وتقييد مطلقه، وترتيب مسائله، ومناقشة قضاياه ... مع كثرة ما أقاموا من دراسات تناولت أدلة مختلفة، كالسماع، والقياس، واستصحاب الحال، والإجماع، والاستقراء، والاستحسان، وعدم النظير، وعدم الدليل، والاستدلال بالتقسيم، والاستدلال بالأولى، والاستدلال ببيان العلة، والاستدلال بالأصول، والاستدلال بالباقي ... وغير ذلك من الأدلة التي نصَّ عليها العلماء (١) إلا ما كان من إشارات سريعة، ونتف مبعثرة في بطون المصادر والمراجع تنتظر من يتناولها بالجمع والدراسة والتَّحليل والترتيب ... فكانت هذه الدراسة، وكم ترك الأول للآخر.

وأما عن الصعوبات التي قابلتني فقد ظننت في بداية الأمر أنَّ الموضوع سهل سهولة الفتح وخفته على غيره من الحركات لكن تبين لي في حقيقة الأمر أنَّه محفوف بكثير من المخاطر والصعوبات منها أنّ أحدا من المتقدمين لم يخص هذا الموضوع بحديث مستقل، بل جاء متفرقا في بطون كثير من المصادر والمراجع من نحو وتصريف وتفسير وقراءات وغير ذلك، ودقة الحديث عن بعض مسائله كعد السكون من أنواع الحركات، والقول بأن الفتح هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، ومضارعة الفتحة للسكون في أشياء نبَّه عليها ابن جنِّي بقوله: «ألا ترى إلى مضارعة الفتحة للسكون في أشياء، منها: أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يُهرب إليه ممَّا هو أثقل منه، نحو قولك: في جمع (فُعلة، وفِعلة): (فُعُلات) بضم العين، نحو:(غُرُفات)، و(فِعِلات) بكسرها، نحو:

(١) ينظر: لمع الأدلة:/١٢٧، وجدل الإعراب:/٤٥، والاقتراح:/٢٨.

(كِسِرات)، ثم يستثقل توالي الضَّمتين والكسرتين، فيهرب عنهما تارة إلى الفتح، فتقول: (غُرَفات)، و(كِسَرات)، وأخرى إلى السكون فتقول: (غُرْفات)، و(كِسْرات) أفلا تراهم كيف سووا بين الفتحة والسكون في العدول عن الضمة والكسرة إليهما» (١) وغير ذلك من قضايا مهِّمة طرحها البحث، واستدعاها الأصل المقرر لديهم وهو أنَّ الفتح أخفُّ الحركات.

وجاءت خطة البحث في: مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة، أمَّا المقدمة ففيها بيان لأهميَّة البحث، وتوضيح أسباب اختياره، والقيمة العلميَّة المرجوة من وراء دراسته، وذكر المنهج المتبع، وتوضيح أهداف البحث، وشرح الموقف من الدراسات السَّابقة، وأهم الصُّعوبات التي وجهت الباحث، والخطة التي سار عليها البحث.

- **وأمَّا المبحث الأول فعنوانه**: (**حقيقة الاستدلال، والحركة**).

وقد ورد في سبعة مطالب، وهي:

- المطلب الأول: الاستدلال لغة واصطلاحًا.
- المطلب الثاني: الحركة لغة واصطلاحًا.
- المطلب الثالث: أنواع الحركة.
- المطلب الرابع: القول في عدِّ السكون من جنس الحركات.
- المطلب الخامس: أخف الحركات.
- المطلب السادس: الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.
- المطلب السابع: حقيقة الحرف وعلاقته بالحركة.

---

(١) الخصائص: ١/٦٠.

- **المبحث الثاني**: (**أثر خفة الفتح في بناء الأحكام**).

وفيه تسعة مطالب، وهي:

- المطلب الأول: أثره في توجيه كثير من القراءات القرآنية الكريمة.
- المطلب الثاني: أثره في توجيه كثير من الأحاديث النبويَّة الشريفة.
- المطلب الثالث: أثره في تفسير كثير من اللغات وتعليلها.
- المطلب الرابع: أثره في تعليل كثير من الشواهد النَّحويَّة والتَّصريفيَّة.
- المطلب الخامس: صلته بضرائر الشعر.
- المطلب السادس: أثره في توضيح كثير من الأحكام وإطلاقها.
- المطلب السابع: أثره في تفسير العديد من الظواهر اللغويَّة.
- المطلب الثامن: أثر التعليل بالفتح في المسائل الخلافيَّة.
- المطلب التاسع: صلة هذه الظاهرة بالعلوم الأخرى ومصنفاتها.

- **المبحث الثالث**: (**دراسة المسائل النَّحويَّة**)، **وهي**:
  - دخول البناء على الفتح: الاسم والفعل والحرف.
  - تقديم الفتح من حركاتِ البناء على الضم والكسر.
  - بناء الفعل الماضي على الفتح.
  - بناء المضارع على الفتح لاتصاله بنون التوكيد.
  - إعراب الاسم المنقوص بالفتحة في حال النصب.
  - فتح النون من (الَّذينَ).
  - تسكين آخر الاسم الأول فيما نُزِّل من الاسمين منزلة الاسم

الواحد.

- القول في بناء (إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، وليتَ، ولعلَّ) على الفتح.
- بناء النكرة مع (لا) على الفتح.
- نصب المفعول به بالفتحة.
- نصب (مع) على الفتح.
- بناء (الآن).
- نصب ظرف الزمان والمكان والحال والمصدر.
- امتناع التعدي من (فَعُل) بضم العين.
- علة نصب التمييز.
- بناء الظرف المركب على الفتح.
- نصب (حيث) على الفتح.
- فتح ما قبل ياء الإضافة.
- فتح واو العطف، وفائه، وثُمَّ.
- عمل (أنْ) المصدرية النصب.
- بناء (آمين) على الفتح.
- بناء (هيت) على الفتح.
- فتح لام المستغاث به.
- تحريك المضارِع المضعف المضموم العين المجزوم.
- بناء (أَيَّانَ) على الفتح.
- بناء (أَيْنَ، وكَيْفَ) على الفتح.
- فتح الواو من (لَو).
- بناء الأعداد المركبة على الفتح.

- **المبحث الرابع**:(**دراسة المسائل التَّصريفيَّة**)، **وهي**:
  - **فتح أول الاسم الثُّلاثي المجرد.**
  - **فتح همزة الوصل مع لام التَّعريف.**
  - **فتح همزة الوصل مع (ايمن) في القسم.**
  - **فتح حرف المضارعة من الماضي الثُّلاثي.**
  - **فتح حرف المضارعة في الخماسي والسداسي وضمه في الرباعي.**
  - **جمع الاسم الثلاثي الصحيح العين الساكنها المؤنث.**
  - **ضعف حروف العلة.**
  - **فتح ثاني المصغر.**
  - **النَّسب إلى ما آخره ياء ثالثة، قبلها ساكن غير صحيح.**
  - **النَّسب إلى ما حذف منه بعض أصوله.**
  - **باب إبدال الهمزة من الألف.**
  - **فتح لام الأمر من الفعل الثُّلاثي المضعف.**
  - **القراءة بنصب حروف الهجاءِ.**

وأمَّا الخاتمة ففيها أهم ما توصلت إليه من نتائج.

وبعد: فالله تعالى وحده يعلم الجهد الذي بذلته في سبيل أن يخرج هذا البحث في أحسن صورة، وأجمل حلة، أسأل الله العظيم بمنّه وكرمه وفضله ونور وجهه من جوار بيت النبوة وصاحب الحجرات وخير الأنام وسيد ولد عدنان نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، ﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ۝ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ۝ ﴾ [الشعراء: ٨٨-٨٩]، وأن يكتب له القبول، إنَّه سبحانه ولـيّ

ذلك والقادر عليه.

وصلَّى الله وسلَّم وبارك على نبينا وحبيبنا وشفيعنا وسيدنا محمـــد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

• المبحث الأول: (حقيقة الاستدلال، والحركة):

وقد ورد هذا المبحث في سبعة مطالب، وهي:

▪ المطلب الأول: الاستدلال لغة واصطلاحاً:

الِاسْتِدْلَال في اللغَة هو: طلب الدَّلِيل (١).

واصطلاحا فيه عدة تعريفات، منها:

ــ قول أبي هلال: «الاستدلال طلب معرفة الشيء من جهة غيره»(٢).

ــ وقول الجرجاني: «الاستدلال هو: تقرير الدليل لإثبات المدلول، سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر أو العكس، أو من أحد الأثرين إلى الآخر» (٣).

ــ وقول السيوطي: «الاسْتِدْلالُ: هُوَ الْبَحْث وَالنَّظَر، وَقيل: مَسْأَلَة السَّائِل عَن الدَّلِيل» (٤).

ــ وقول المناوي: «الاستدلال: تقرير الدليل لإثبات المدلول» (٥).

وهي في جميعها تتفق على أنَّ الغرض من الاستدلال هو إقامة الدليل لإثبات المدلول.

---

(١) ينظر: الكليات:/١١٤.

(٢) الفروق اللغوية:/٤٦.

(٣) التعريفات:/١٧.

(٤) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم:/٨٨.

(٥) التوقيف على مهمات التعاريف:/٤٨.

▪ **المطلب الثاني**: (**الحركة لغة واصطلاحاً**):

ـ الحركة في اللغة:

الحركة في اللغة ضد السكون، قال ابن منظور: «(الحَرَكــة): ضِــدُّ السُّكُونِ، حَرُكَ يحْرُكُ حَرَكةً وحَرْكًا وحَرَّكه فتَحَرَّك» (١).

ـ في الاصطلاح:

لم يكن لهذا المصطلح أثرٌ بينٌ قبل قول أبي الأسود الدؤلي لكاتبــه: «خُذ الْمُصحف وصبغًا يُخَالف لون المداد، فَإِذا فتحت شفتيَّ فانقط وَاحِدَة فَوق الْحَرْف، وَإِذا ضممتهما فَاجْعَلْ النقطةَ إِلَــى جَانــب الْحَــرْف، وَإِذا كسرتهما فَاجْعَلْ النقطة فِي أَسْفَله، فَإِن أتبعت شَيْئا من هَذِه الحركات غنة فانقط نقطتين، فابتدأ بالمصحف حَتَّى أَتَى على آخِره» (٢)؛ إذ كان المُعَوَّل عليه في فَهْم العربية هو السليقة الصحيحة التي لم يخالطها حينئذ لحــن أو خطأ، وهي بدايات علم النَّحو، قال ابن جزيٌّ معلقا على هذه الحادثة: «هذه العلامات توضع على أواخر الكلمات؛ لضبط الإعراب، وهي بدايات علم النَّحو ــ أيضا ــ وليس على كل من الكلمة، ولــون المــداد الــذي وضعه هو الأحمر، والرسم مداده أسود، لذا يتميز عمل أبي الأسود عن عمل الصحابة» (٣).

ثم تطور الأمر عند الخليل بن أحمد لمفهــوم (الحركــات)؛ فوضــع للضمة واوًا صغيرة، والكسرة ياء والفتحة ألفًا، قال أبو عمرو الــدَّاني:

---

(١) لسان العرب: ١٠/ ٤١٠

(٢) المحكم في نقط المصاحف /٤.

(٣) شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل :/ ٥٦.

«قَالَ أَبُو الْحسن بن كيسَان: قَالَ مُحَمَّد بن يزِيد: الشكل الَّذِي فِي الْكتب من عمل الْخَلِيل، وَهُوَ مَأْخُوذ من صور الْحُرُوف، فالضمة وَاو صَغِيرَة الصُّورَة فِي أَعلَى الْحَرْف؛ لِئَلَّا تَلْتَبِس بِالْوَاو الْمَكْتُوبَة، والكسرة يَاء تَحت الْحَرْف، والفتحة ألف مبطوحة فَوق الْحَرْف» (١).

ثم وضَّح الخليل دور الحركة والمهمة التي تؤديها، قال سيبويه: «زعم الخليل أنَّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف؛ ليُوصَل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه، فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو، فكل واحدة شيءٌ ممَّا ذكرت لك» (٢).

أمَّا مصطلح (الحركات) لدى سيبويه فقد ظهر في كلامه أثناء حديثه عن استحسان الإدغام متى توالت الحركات؛ إذ قال: «كلما توالت الحركات أكثر كان الإدغام أحسن» (٣)؛ وعلى هذا فقد دلَّ قوله: (توالت) على أنَّ الذي يوصل الكلام بعضه ببعض، ويُمكِّن النَّاطق من إحداث الحرف والانتقال من مخرج حرف إلى مخرج حرف آخر هو (الحركات).

والعلة في تسمية الأصوات بهذه التسمية عند ابن جني هي أنها تقلق الحرف الذي تقترن به، وتجتذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها، نص على ذلك بقوله: «إنما سميت هذه الأصوات الناقصة حركات؛ لأنَّها تقلق الحرف الذي تقترن به، وتجتذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها، فالفتحة تجتذب الحرف نحو (الألف)، والكسرة تجتذبه نحو (الياء)،

(١) المحكم في نقط المصاحف:/٧.
(٢) الكتاب:٤/٢٤١، ٢٤٢.
(٣) الكتاب:٤/٤٣٧.

والضمة تجتذبه نحو (الواو)، ولا يبلغ النَّاطق بها مدى الحروف التي هي أبعاضها، فإنْ بلغ بها مداها، تكملت له الحركات حروفا» (١).

وهذا القلق والاجتذاب الذي أشار إليه ابن جني وضحه الإمام الرازي بقوله: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَلَفَّظَ بِالضَّمَّةِ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ ضَمِّ شَفَتَيْهِ أَوَّلًا ثُمَّ رَفْعُهُمَا ثَانِيًا، وَمَنْ أَرَادَ التَّلَفُّظَ بِالْفَتْحَةِ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَتْحِ الْفَمِ بِحَيْثُ تَنْتَصِبُ الشَّفَةُ الْعُلْيَا عِنْدَ ذَلِكَ الْفَتْحِ، وَمَنْ أَرَادَ التَّلَفُّظَ بِالْكَسْرَةِ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَتْحِ الْفَمِ فَتْحًا قَوِيًّا وَالْفَتْحُ الْقَوِيُّ ــ أي للفم ــ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِانْجِرَارِ اللَّحْيِ الْأَسْفَلِ وَانْخِفَاضِهِ، فَلَمَّا جَرَمَ يُسَمَّى ذَلِكَ جَرًّا وَخَفْضًا وَكَسْرًا لِأَنَّ انْجِرَارَ الْقُوَى يُوجِبُ الْكَسْرَ» (٢).

ونتيجة للاستفادة من كل هذه الجهود السابقة جاء تعريف السهيليّ منصبًا على توضيح دور الحركة وملخصا دورها تلخيصًا دقيقًا لكل الجهود الذي سبقته؛ إذ قال: «(الحركة): عبارة عن تحريك العضو الذي هو الشفتان عند النطق بالصوت الذي هو الحرف» (٣).

- **المطلب الثالث**: **أنواع الحركة**:

كان لا بدّ من التنبيه على أقسام الحركة والإشارة إليها؛ لأنَّه لا يمكن الحديث عن الفتحة دون الحديث عن الضمة والكسرة، وباختصار لو طالعنا قول ابن جني: «اعلم أنَّ الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أنَّ هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات

(١) سر صناعة الإعراب:١/٤٢.
(٢) مفاتيح الغيب:١/٥٧.
(٣) نتائج الفكر:/٦٦.

ثلاث، وهي الفتحة، والكسرة، والضمة، فالفتحة بعض (الألف)، والكسرة بعض (الياء)، والضمة بعض (الواو)، وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة: الألف الصغيرة، والكسرة: الياء الصغيرة، والضمة: الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة» (١) لوجدنا أنَّ حديثه فيه بيان واضح عن الحركات من حيث الطول والقصر من خلال مقدار الزمن الذي يستغرقه كل حرف حين النطق به؛ فالفتحة والكسرة والضمة حركات قصيرة، والألف والياء والواو حركات طويلة.

وقد جاء هذه التقسيم لابن جنّي بناء على ما لاحظه من تفاوت في حجم كميّة النّطق ونوعيته، فما يسمى بالألف عبارة عن فتحة ممدودة، وما يسمى بالياء عبارة عن كسرة ممدودة، وما يسمى بالواو عبارة عن ضمة ممدودة.

ولأنَّ الذي يدخل في نطاق البحث هو (الفتحة القصيرة)؛ فقد تمَّ الاقتصار في التَّعريف عليها وعلى أختيها: (الكسرة)، و(الضمة) لا التي تولّدت عن الفتحة والكسرة والضمة (٢).

---

(١) سر صناعة الإعراب:١/٣٣

(٢) ذكر الصبان أنَّ الحركات ست؛ إذ قال: «في الأشباه والنظائر للسيوطي عن صاحب البسيط وغيره أنَّ الحركات ست: الثلاث المشهورة، وحركة بين الفتحة والكسرة، وهي: التي قبل الألف الممالة، وحركة بين الفتحة والضمة، وهي: التي قبل الألف المفخمة في قراءة ورش، نحو:(الصلاة)، و(الزكاة)، و(الحياة)، وحركة بين الكسر والضمة، وهي حركة الإشمام في نحو: (قيل)، و(غيض) على قراءة الكسائي»، حاشية الصبان:٢/٩٠.

ـ أولا: الفتحة لغة:

(الفتح): نقيض الإغلاق، قال ابن سيده: «(الفَتْحُ): نقيض الإغلاق، فتَحه يفْتَحه فَتْحًا، وافتَتَحه وفَتَّحه فانْفَتَح وتفَتَّح» (١).

ـ الفتحة اصطلاحاً:

قال السهيلي: «(الفتحة): عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف، وحدوث الصوت الخفي

الذي يسمى فتحة أو نصبة، وإن امتدت كانت ألفًا، وإن قصرت فهي بعض ألف، وصورتها كصورة ألف صغيرة» (٢).

وعلى ذلك فهناك ارتباط بين الفتح بمعناه اللغوي الذي هو نقيض الإغلاق، والفتح بمعناه الاصطلاحي، والذي هو عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف.

ـ ثانياً: الكسر لغة:

قال الخليل: «(الكَسْرُ والكِسْرُ) لغتان: الشُّقّةُ السفلى من الخباء ومن كل قبة، وغشاء يرفع أحياناً ويرخى» (٣)، وقال الأزهري: «(الكسْرُ): أَسفلُ الشُّقَّةِ الَّتِي تَلي الأرضَ من الخِبَاءِ» (٤).

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم:٣/٢٧٦.

(٢) نتائج الفكر:/٦٧.

(٣) العين:٥/٣٠٧

(٤) تهذيب اللغة:١٠/٣١

ـ الكسر اصطلاحاً:

(الكسر): هو عبارة عن انكسار يحدث للشفة السفلى عند النطق بها، يظهر ذلك جليًّا من قول الشيخ خالد: «سُمِّي الثَّاني كسرًا؛ لأنَّه ينشأ من انجرار اللحى الأسفل إلى أسفل انجرارًا قويًّا» (١).

وقال السهيلي: «(الكسر): خفض للصوت وإخفاء له» (٢)، ويلاحظ أنَّ هناك ترابطًا بين

الكسر بمعناه اللغوي، والذي هو أسفل الشقة الَّتِي تَلي الأرضَ من الخِبَاءِ، والكسر بمعناه الاصطلاحي الذي هو: انكسار الشفة السفلى عند النطق بالحرف.

ـ ثالثاً: الضمة لغة:

قال الخليل: (الضَمُّ): ضمُّك الشيء إلى الشيء، و(ضامَمْتُ فلانًا)، أي: قُمتُ معه في أمرٍ واحد، و(الضِّمامُ): كلُّ شيءٍ يُضَمُّ به شيءٌ إلى شيءٍ، و(الإضمامةُ): الجماعة من النَّاس ليس أصلُهم واحدًا، ولكنَّهم لفيفٌ (٣).

ـ الضَّمة اصطلاحاً:

قال السُّهيلي: «(الضمة): عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق بالحرف، فيحدث عن ذلك صوت خفي مقارن للحرف، وإن امتد

---

(١) التصريح:١/٥٥.

(٢) نتائج الفكر:/٢٥٤.

(٣) ينظر: العين:٧/١٦.

كان (واواً)، وإن قصر كان ضمة، وصورتها عند حُذَّاق الكُتَّاب صورة (واو) صغيرة؛ لأنَّها بعض واو» (١).

وعند المحدثين عرفها الدكتور أحمد مختار بأنَّها: «حركة تُضَمّ معها الشَّفة عند النُّطق، وترسم على هيئة (و) صغيرة فوق الحرف» (٢).

- **المطلب الرابع: القول في عد السكون من جنس الحركات:**

يظهر من قول ابن الشَّجري: «السّكون أخف من أخفّ الحركات» (٣)، وقول السَّمين الحلبيّ: «لا شك أنَّ السكونَ أخف مِنْ أخفِّ الحركات» (٤)، وقول ابن عادل: «لا شكَّ أنَّ السُّكونَ من أخفِّ الحركاتِ» (٥)، وقول البغدادي: «السّكُون أخف الحركات» (٦) ... أنَّ في هذه الأقوال إيحاء بأنَّ السكون من أنواع الحركات، وأنَّه من أخفها؛ وعلى هذا تكون الحركات أربع، وهي: الفتحة، والسكون، والكسرة، الضمة.

أما ما نص عليه الشيخ الخضري: «الحاصل أنَّه ينوب عن أربع حركات الأصول عشرة أشياء: فينوب عن الضمة: الواو والألف والنون، وعن الفتحة: الألف والكسرة والياء وحذف النون، وعن الكسرة: الفتحة والياء، وعن السكون: الحذف، وهذه العشرة متفرقة في سبعة أبواب: الأسماء الستة، والمثنى، وجمْعَي المذكر والمؤنث، وما لا ينصرف،

---

(١) نتائج الفكر:/٦٧.

(٢) معجم اللغة العربية المعاصرة:٢/١٣٧٠.

(٣) أمالي ابن الشجري:١/ ١٥٧.

(٤) الدر المصون:٦/٣٣١.

(٥) اللباب:١٠/٤٩٥، ٤٩٦.

(٦) خزانة الأدب: ٨/٣٤٨.

والأمثلة الخمسة، والفعل المعتل، وهي مراد الشارح بمواضع النيابة» (١) فهو ذو دلالة صريحة وقاطعة على أنَّ الحركات أربع وهي: الفتحة والضم والكسرة والسكون، وأنَّ السكون في هذه الحالة من الحركات لا ريب.

وممن ذهب إلى ذلك الدكتور/ محيي الدين رمضان بقوله: «فهل بقي شك بعد هذا أنَّ السكون حركة وليس تركا لنطق الصوت واللفظ به؟ وكيف يكون كذلك ونحن في واقع الحال نسمع الصوت المحرك بالسكون؟ والأصوات التي تحرك بالسكون في مختلف مواضع الصيغة مختلفة اختلاف مخارجها وصفاتها» (٢).

والحق أنَّ الحركات ثلاث: الفتحة والكسرة والضمة؛ ولا أدل على ذلك من قول أبي الأسود الدؤلي لكاتبه: «خُذ الْمُصحف وصبغًا يُخَالف لون المداد، فَإِذا فتحت شفتي فانقط وَاحِدَة فَوق الْحَرْف، وَإِذا ضممتهما فَاجْعَلْ النقطة إِلَى جَانب الْحَرْف، وَإِذا كسرتهما فَاجْعَلْ النقطة فِي أَسْفَله، فَإِن أتبعت شَيْئا من هَذِه الحركات غُنَّة فانقط نقطتين، فابتدأ بالمصحف حَتَّى أَتَى على آخِره» (٣)، وقول ابن جني: «اعلم أنَّ الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي: الألف والياء والواو، فكما أنَّ هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي: الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة: الألف الصغيرة، والكسرة: الياء

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل:١/٨٨.
(٢) في صوتيات اللغة العربية:/٢٠٣.
(٣) المحكم في نقط المصاحف:/٤.

الصغيرة، والضمة: الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة» (١).

فليس في كلام أبي الأسود رضي الله عنه ولا ابن جني رحمه الله تعالى ما يشير من قريب أو بعيد إلى أنَّ السكون من الحركات، فالسكون ليس من الحركات أصلا، بل هو ضد الحركة، يؤكد ذلك قول سيبويه: «الساكن لا ترفع لسانك عنه بصوت لو رفعت بصوتٍ حرَّكته» (٢)، وقول ابن سيده: «الحركة ضد السكون» (٣)، وقول السهيلي: «السكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف، فلا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك، أي: ينقطع، فتسميه جزما، اعتباراً بالصوت وانجزامه، وتسميه سكونا، اعتباراً بالعضو الساكن» (٤).

وإلا فما معنى قولهم: (لا يبتدأ بساكن كما لا يوقف على متحرك)(٥)؛ ومما يدلك على أنَّه ليس بحركة وإنَّما هو (عدم الحركة) قول الشيخ خالد: «أصل لام الطلب السكون؛ لأنَّ الأصلَ عَدَمُ الحَرَكَةِ» (٦)، وقوله: «كان الأصل في البناء السكون؛ لخفته واستصحابا للأصل، وهو عدم الحركة» (٧)، وقول الأشموني: «(الإسكان): عدم الحركة» (٨)، وعلى

---

(١) سر صناعة الإعراب:١/٣٣.

(٢) الكتاب:٤/١٧٧.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم:٣/٣٨.

(٤) نتائج الفكر:/٦٧.

(٥) ينظر: الأصول:٣/١٨٠، وعلل النحو:/٢٠٣، والفصول المفيدة:/٤٠، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٢/٥٤٥، والهمع:٣/٤٤٤.

(٦) التصريح:١/٢٥٣.

(٧) التصريح:١/٥٤.

(٨) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٤/٩.

هذا فالحركات ثلاث، وهي: الفتحة والكسرة والضمة.

ولعلَّ الذي حملهم على ذلك هو: أنَّ السكون قد اقترن ذكره بالحركات عند سيبويه حينما تحدث عن مجاري أواخر الكلم؛ إذ قال: «(هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية)، وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجرِّ والرفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف، وهذه المجاري الثمانيةُ يَجمعهنّ في اللفظ أربعةُ أضرب: فالنصبُ والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ والجزم والوقف؛ وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأفُرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحِدثُ فيه العامل ــ وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ــ وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل التي لكلّ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب» (١)، والحق أنَّ سيبويه إنِّما ذكره لكونه علامة في آخر الكلمة، وليس لأنَّه حركة من الحركات.

- **المطلب الخامس**: **أخف الحركات**:

قد تضافرت نصوص الأئمة على أنَّ الفتح أخف الحركات، من ذلك:

قول سيبويه: «الفتحة أخف عليهم من الضمة والكسرة»(٢)، وقول الزجاجي في علَّة نصب الاسم المنقوص بالفتحة الظاهرة على حين تركه ساكن الآخر في حال الرفع والخفض: «اعلم أنَّ ما كان من الأسماء نحو:

---

(١) الكتاب: ١/١٣.

(٢) الكتاب: ٤/١٦٧.

(الكافي) معتل اللام، كقولك: (القاضي)، و(الداعي)، و(الكافي) وما أشبه ذلك، فأكثر العرب يتركونه في حال الرفع والخفض ساكن الآخر، ويعربونه في حال النصب، فيقولون: (جاءني القاضي، والداعي، والكافي)، و(مررت بالكافي، والقاضي، والداعي، والغازي) يدعونه ساكن الآخر؛ استثقالاً للضمة والكسرة في الياء المكسور ما قبلها، فإذا صاروا إلى حال النصب أعربوه؛ لأنَّ الفتحة أخف الحركات، فيقولون: (رأيت الداعي والغازي، والرامي)» (١).

وفي سبب بناء العدد المركب على فتح الجزأين، قال البصريون: «النصب أخفّ الحركات، فلمّا ضمّ أحد الاسمين إلى الآخر حُرّكا بأخفّ الحركات» (٢).

وفي التعليل لوجه نصب المفاعيل؛ لكثرتها بالفتحة، ورفع الفاعل بالضمة؛ لقلته مراعاة للاعتدال قول الرازي: «الْفَاعِلُ وَاحِدٌ، وَالْمَفْعُولُ أَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَإِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَإِلَى ثَلَاثَةٍ، ثُمَّ يَتَعَدَّى أَيْضًا إِلَى الْمَفْعُولِ لَهُ، وَإِلَى الظَّرْفَيْنِ، وَإِلَى الْمَصْدَرِ وَالْحَالِ، فَلَمَّا كَثُرَتِ الْمَفَاعِيلُ اخْتِيرَ لَهَا أَخَفُّ الْحَرَكَاتِ وَهُوَ النَّصْبُ، وَلَمَّا قَلَّ الْفَاعِلُ اخْتِيرَ لَهُ أَثْقَلُ الْحَرَكَاتِ وَهُوَ الرَّفْعُ؛ حَتَّى تَقَعَ الزِّيَادَةُ فِي الْعَدَدِ مُقَابِلَةً لِلزِّيَادَةِ فِي الْمِقْدَارِ، فَيَحْصُلُ الِاعْتِدَالُ» (٣).

وفي بناء (كيف) على الفتح، قال ابن عادل: «(كيف) استفهام يسأل به عن الأحوال، وبني؛ لتضمنه معنى الهمزة، وبني على أخف الحركات،

---

(١) اشتقاق أسماء الله:/٨٣.

(٢) إعراب القرآن:١٩١/٢.

(٣) مفاتيح الغيب:١٦١/١.

وكان سبيلها أنْ تكون ساكنةً؛ لأنَّ فيها معنى الاستفهام الذي معناه التعجب» (١).

أمَّا مَا مرَّ من قول ابن الشجري ومن معه من أنَّ السكون أخف الحركات مع أنَّ السكون ليس من الحركات ففيه نظر؛ ولعل الذي دفعهم إلى القول بأنَّ السكون من أخف الحركات هو: التشابه الصوتي والمضارعة الحاصلة بين الفتحة من جهة والسكون من جهة أخرى، والتقارب في عملية النطق الفعلية؛ للخفة الموجودة في النطق عند كل منهما؛ الأمر الذي دفع ابن جنِّي إلى أن ينبَّه على هذه المضارعة بقوله: «ألا ترى إلى مضارعة الفتحة للسكون في أشياء، منها: أنَّ كل واحد منهما يهرب إليه مما هو أثقل منه، نحو قولك: في جمع (فُعلة، وفِعلة): (فُعُلات) بضم العين، نحو:(غُرُفات)، و(فِعِلات) بكسرها، نحو: (كِسِرات)، ثم يستثقل توالي الضَّمتين والكسرتين، فيهرب عنهما تارة إلى الفتح، فتقول: (غُرَفات)، و(كِسَرات)، وأخرى إلى السكون فتقول: (غُرْفات)، و(كِسْرات) أفلا تراهم كيف سووا بين الفتحة والسكون في العدول عن الضمة والكسرة إليهما» (٢).

أمَّا الضَّم والكسر فأشد ثقلا من الفتح، قال السيوطيُّ: «أثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة، قال رجل للخليل: لا أجد بين الحركات فرقا، فقال له الخليل: ما أقل من يميز أفعاله، أخبرني بأخف الأفعال عليك، فقال لا أدري، قال: أخف الأفعال عليك السمع لأنك لا تحتاج فيه إلى استعمال جارحة، إنما تسمعه من الصوت وأنت تتكلف في إخراج الضمة إلى

(١) اللباب: ١/٤٨٠.

(٢) الخصائص: ١/٦٠.

تحريك الشفتين مع إخراج الصوت ، وفي إخراج الكسرة إلى تحريك جانب الفم مع إخراج الصوت، وفي تحريك الفتحة إلى تحريك وسط الفم مع إخراج الصوت، فما عَمِل فيه عضوان أثقل مما عمل فيه عضو واحد»(١)، وعلى هذا فالفتح بلا ريب أخف من الضم والكسر.

وأما القول بأنَّ الفتح أخف من السكون وهو الذي قال به من المحدثين: الأستاذ/ إبراهيم مصطفي؛ فذلك لأنَّه أصل مقرر عند النحاة يتردد في كلامهم، ويجري كثيرًا في جدلهم، ويستمدون منه السبب والعلة لكثير من أحكام التصريف والإعراب، ومراقبة العربية تشهد بكثرة دوران الفتحة وغلبتها على غيرها من الحركات ... وفرق كبير بين طبيعة نطق الفتحة ونطق السكون؛ فممَّا يشهد لخفة الحركة أنَّها لا تكلف الناطق إلا إرسال النفس حرا، وترك مسرى الهواء أثناء النطق بلا عناء في تكييفه، على حين نجد السكون يستلزم أن تضغط النفس عند مخرج الحرف معتمدا على الحرف محتفظًا به، وفي هذا العمل كلفة تراها إذا نطقت بمثل: (أبْ، أتْ، أثْ) وقسته في الوقت نفسه إلى نطق:(با، تا، ثا)، ثم من الحروف ما إن أسكنته أرسلت النفس به آنا ومطلت النطق متكلفا الاحتفاظ بمخرج الحرف الساكن، كما ترى في (غواشْ)، و(إشْراك)، و(نواصْ)... ومنها ما يكلفك أن تردد اللسان كأنك تكرر الحرف، كما ترى في راء (إرْعاد)، ومنها ما يلزمك قطع النفس وبت النطق مع الضغط على الحرف والتمسك بمخرجه... وعلى هذا فالفتحة أخف من السكون وأيسر مئونة في النطق (٢)، فهو خلاف ما توصل إليه ابن جني

(١) الأشباه والنظائر:١/٣٥٠.

(٢) ينظر: إحياء النحو:/٥٥

من أنَّ: «الحرف المتحرك أقوى من الساكن» (١).

ولعل الأستاذ إبراهيم مصطفى عوَّل في حكمه ــ من أنّ الفتحة أخف من السكون ــ على ما لاحظه من فرار العرب إلى الفتحة في مواطن كثيرة طلبا للخفة، قال السيوطي: «الدليل على خفة الفتحة أنَّهم يفرون إليها من الضمة، كما يفرون من السكون» (٢).

▪ المطلب السادس: الأصل في التخلص من التقاء الساكنين:

قال ابن يعيش: «اعلم أنّ التقاء الساكنين لا يجوز، بل هو غيرُ ممكن؛ وذلك من قِبَلِ أنّ الحرف الساكن كالموقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به، ومحالٌ الابتداء بساكن؛ فلذلك امتنع التقاؤهما» (٣)؛ من أجل ذلك كان لا بدَّ من التخلص من التقاء الساكن بحركة مناسبة للثقل الحاصل من جرَّاء هذا الالتقاء، ولكن السؤال الآن أيّ الحركات هو الأولى؟

أقول: جرى على ألسنة النَّحويين أنَّ الأصل في التخلص من التقاء السَّاكنين هو الكسر، وقد نطق بهذا ابن الشجري صراحة؛ إذ قال: «تكرّر قولنا: إنّ الكسر هو الأصل في حركة التقاء الساكنين»(٤)؛ وتفسير هذا راجع إمَّا لأنَّ ذلك عادة وطبيعة في كلامهم، قال سيبويه: «كسروا هذا؛ إذ كان من كلامهم أن يكسروا إذا التقى الساكنان» (٥)، أو خوف

(١) المحتسب: ٢٢٨/١.
(٢) الأشباه والنظائر: ٣٥٠/١.
(٣) شرح المفصل: ٢٨٦/٥.
(٤) الأمالي: ٣٧٥/٢.
(٥) الكتاب: ١٥٢/٤.

الالتباس قال ابن الشجري: «لو حرّكوا المجزوم للقاء الساكن بالضمّ أو الفتح التبست حركته بالحركة الحادثة عن عامل، ألا ترى أنك لو قلت: (لا يخرج الغلام) فكسرت الجيم أردت أن تنهاه عن الخروج، ولم يكن في ذلك صدق ولا كذب، ولو قلت: (لا يخرج الغلام)، فضممت الجيم كان خبرا منفيّا، واحتمل التصديق والتكذيب، فلولا الفرق بين هذين المعنيين باختلاف الحركة، التبس النهى بالنفي»(١)

ولكن من العلماء من ذهب إلى أنَّه يحتمل أن يكون الفتح هو الأصل عند التخلص من التقاء الساكنين لا الكسر، قال السيوطي: «أصل مَا حرك من الساكنين: الْكسر؛ لِأَنَّهَا حَرَكَة لَا توهم إعرابًا؛ إِذْ لَا يكون فِي كلمة لَيْسَ فِيهَا تَنْوِين، وَلَا مَا يُعَاقِبهُ من أل وَالْإِضَافَة، بِخِلَاف الضَّم وَالْفَتْح فَإِنَّهُمَا يكونَانِ إعرابًا وَلَا تَنْوِين مَعَهُمَا، قَالَ صَاحب (الْبَسِيط): هَذَا قَول النَّحْوِيين، قَالَ: وَيحْتَمل أَن يُقَال: الْفَتْح الأَصْل لِأَن الْفرار من الثّقل، وَالْفَتْح أخف الحركات، فَكَانَ أصلا» (٢).

ولعلَّ الذي يقوي هذا المذهب أنَّ التخلص من التقاء الساكنين لم يكن هو القاعدة المطردة في جميع الأحوال؛ بدليل ما جاء في كتاب الله تعالى، وقد ورد التخلص من التقاء الساكنين بالفتح، ولم يكن الكسر هو المنفذ من التخلص من التقاء الساكنين، ومن ذلك:

١ــ (مِنْ) الجارة المبنية على السكون، نحو: ﴿مِّنَ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ۝٢١﴾ [الأعراف: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٨].

---

(١) أمالي ابن الشجري:٢/٣٧٥.

(٢) الهمع:٣/٤١١.

قال ابن يعيش: «أمّا نونُ (مِنْ)، فحكمُها الكسر على ما يقتضيه القياسُ، فتقول: (أخذتُ مِن ابنك)، و(مِن امْرئ القيس)، و(مِن اثْنين)، غيرَ أنّهم قالوا: (مِنَ الرجل)، و﴿ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٦١]، و(مِنَ الرسول)، ففتحوا مع لام المعرفة، وعدلوا عن قياس نظائره؛ وذلك لأنّه كثُر في كلامهم هذا الحرفُ، وما فيه الألف واللام من الأسماء كثيرٌ؛ لأن الألف واللام تدخلان على كلّ منكور، فكرهوا كسرَ النون مع كسرة الميم قبلها، فتتوالى كسرتان مع الثقل، فعدلوا إلى أخفّ الحركات، وهي الفتحة» (١).

ولا شك أنَّ قول ابن يعيش: (فعدلوا إلى أخفّ الحركات، وهي الفتحة) يقوي ما نص عليه الإمام السيوطي.

٢ــ (تاء التأنيث) إذا أضيف إليها ألف الاثنين، وأصل تاء التأنيث ــ كما نعلم ــ أنها مبنية على السكون، ومثال ذلك: ﴿ قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾ ﴾ [فصلت: ١١] فأصل الفعل (قالت) بتاء ساكنة، فلما ألحقت بها ألف الاثنين وهي ساكنة حركت التاء بالفتح، ومثلها: ﴿ كَانَتَا تَحۡتَ عَبۡدَيۡنِ مِنۡ عِبَادِنَا صَٰلِحَيۡنِ ﴾ [التحريم: ١٠]، ونحو: ﴿ كَانَتَا رَتۡقٗا ﴾ [الأنبياء: ٣٠] ... فالأصل فيهما (كانت) بإسكان التاء.

٣ــ قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ﴿١﴾ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران: ١-٢] عند الوصل بلفظ الجلالة (اللَّه) يلتقي ساكنان هما الميم الساكنة ولام لفظ الجلالة، فتحرك الميم بالفتح (٢).

---

(١) شرح المفصل:٥/٣٠٠.

(٢) ينظر: معاني القراءات:١/ ٢٤١، والمحتسب:١/ ٣٨٢، وإتحاف فضلاء البشر:/ ٢١٨.

فالميم حرف هجاء مبني على السكون التَقَى باللام من لفظ الجلالة وهي ساكنة بعد حذف همزة الوصل، فحركت الميم دون الكسر؛ محافظة على تفخيم لفظ الجلالة.

ولم يقتصر التخلص من التقاء الساكنين على الكسر أو الفتح، بل كان للضم فيه نصيب، ومن ذلك: ما ورد مع (ميم الجمع) الساكنة، و(واو الجمع) اللينة، فمن الأول: قوله تعالى: ﴿ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وقوله تعالى: ﴿ لَهُمُ ٱلۡبُشۡرَىٰ ﴾ [يونس: ٦٤]، وقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُۖ ﴾ [الأنعام: ٩٥]، وقوله تعالى: ﴿ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ۝٥ ﴾ [البقرة: ٥]، والأصل في (ميم الجمع) أنَّها مبنية على السكون، فإذا التقت مع ساكن بعدها حركت الميم بالضم؛ تخلصًا من التقاء الساكنين.

ومن الثاني: (واو الجمع) اللينة، مثل قوله تعالى: ﴿ يَوۡمَئِذٖ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ ﴾ [النساء: ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿ فَتَمَنَّوُاْ ٱلۡمَوۡتَ ﴾ [البقرة: ٩٤]، يقول ناظر الجيش: «من النحاة من قال: يحتمل أن يقال: الفتح الأصل؛ لأنَّه أخف الحركات، ولا يكون لغيره إلا لوجه آخر قبل» (١)، وعلى هذا لو قلنا: إنَّ الأصل في التخلص من التقاء الساكنين هو الكسر لكان ما عداه خروجًا عن الأصل، ولا داعي إلى القول به ما دام قد تحقق الغرض المنشود، وهو الخفة عن طريق التخلص من التقاء الساكنين بغير الكسر؛ بسبب الثقل الناجم من التقاء الساكنين على غير حدِّه.

(١) تمهيد القواعد:٩/٤٦٦٤.

- **على أنَّه يعدل عن الكسر لأمور سبعة**:

أحدها: التَّخفيف، كما في (أين)، و(كيف)؛ لأنَّ السَّاكن الثّاني لو حرك بالكسر لأدَّى إلى اجتماع الكسرة والياء، وهو موجب للثقل.

ثانيها: الجبر؛ وذلك كما في (قبْلُ) و(بعْدُ)، كأنَّهما جبرا بذلك لما حذف ما يضافان إليه، وقد قيل: إنَّهما لم يبنيا على الفتح ولا على الكسر؛ لأنَّ كلا من الحركتين يكون لهما حال إعرابها فبنيا على الضم؛ لتخالف حال البناء حال الإعراب.

ثالثها: الإتباع، كما في:(منذ) عدل عن الكسر إلى الضمّ لإتباع حركة الذال للحركة التي قبلها.

رابعها: الرد إلى الأصل؛ وذلك في: (مذ اليوم) التي أصلها (منذ)، وذلك أنَّ (النون) حذفت، فبني على السكون، فلما التقى تم ضمه عند التقائه مع ساكن بعده.

خامسها: تجنب اللبس؛ وذلك كما في (أنت)، لأنَّ تاء الخطاب وكاف الخطاب لو كسرا؛ لألبس ذلك بخطاب المؤنّثة.

سادسها: الحمل على النظير، مثل ذلك: (نحن) لأنَّ الضمة في (نحن) بمنزلة الواو في (هم) إذا حركت الميم موصولة بالواو.

وسابعها: إيثار التجانس، ومن ذلك: (اسْحَارَّ) إذا سُمِّي بِهِ ورخُّم(١)، فإنَّ ترخيمه بحذف الراء الآخرة، وحينئذ تصير الراء ساكنة بعد الألف،

---

(١) قال ابن سيده: «فِي اسْحارَّ إِذا كَانَ اسْم رجل ورَخَّمْنَاهُ يَا اسْحَارَّ أَقْبِلْ بِفَتْح الرَّاء لِأَن قبلهَا فَتْحة الْحَاء وَالْألف بَينهمَا سَاكِنة وَهِي تؤكد الْفَتْح أَيْضا».
المخصص:١٧٢/٥.

فإذا احتيج إلى تحريك الراء حركت بالفتحة؛ لمجانستها الألف (١).

- **المطلب السابع**: **حقيقة الحرف وعلاقته بالحركة** (٢):

حتى تتضح الصورة وذلك لأنَّه لا يمكن وجود حركة بلا حرف كان لا بد من تعريف الحرف لغة واصطلاحًا، أمَّا تعريفه لغة فحرف كل شَـيْء: حَده وناحيته وطرفه وشفيره، والحَرْفُ واحد حُرُوفِ التهجي، وقسيم الاسم والفعل من الكلام.

اصطلاحًا:

قال السهيلي: «(الحرف): عبارة عن جزء من الصوت» (٣)، والحروف هي الأصل والحركات زيادة عليها، قال السيرافي: «الأصل الحروف والحركات مأخوذة منها؛ والدليل على أنَّ الأصل حروف أنَّه يجوز أن يوجد حرف ولا حركة، وهو الحرف الساكن، ولا يجوز أن توجد حركة في غير حرف» (٤)، والقول بأن الحركات زوائد على الحروف هو الأولى؛ بدليل قول الخليل الذي نصَّ عليه سيبويه بقوله: «زعم الخليل أنَّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف

(١) ينظر: تمهيد القواعد:٩/٤٦٦٤، ٤٦٦٥.

(٢) وقع خلاف بين العلماء في محل الحركة من الحرف هل تحدث بعد الحرف أو معه أو قبله؟ على ثلاثة مذاهب، وقد عقد ابن جني بابًا بين فيه محل الحركة من الحرف؛ إذ قال: «باب محلّ الحركات من الحروف أمعها أم قبلها أم بعدها؟ أما مذهب سيبويه فإن الحركة تحدث بعد الحرف، وقال غيره: معه، وذهب غيرهما إلى أنها تحدث قبله»، الخصائص:٢/٣٢٣.

(٣) نتائج الفكر:/٦٦.

(٤) شرح كتاب سيبويه:٥/١٣١.

ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه، فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو. فكل واحدة شيءٌ مما ذكرت لك» (١).

(١) الكتاب:٤/٢٤١، ٢٤٢.

• المبحث الثاني: (أثر خفة الفتح في بناء الأحكام):

لقد كان للاعتماد على الفتح أثر واضح في بناء العديد من الأحكام وتوجيهها وتفسيرها؛ وذلك راجع إلى خفة الفتحة وكثرة دورانها على الألسنة، وقد جاء هذا المبحث في تسعة مطالب:

▪ المطلب الأول: أثره في توجيه كثير من القراءات القرآنية الكريمة:

ومن ذلك:

ـ الاستدلال على صحة القراءة بفتح (الميم)(١) من قوله تعالى: ﴿ حمٓ ۝١ ﴾ [غافر: ١] بأنَّ الفتح من أخفِّ الحركات تخلصًا من التقاء الساكنين، وهي الميم والياء قبلها، قال الزَّمخشري: «بتسكين الميم وفتحها؛ ووجه الفتح: التحريك لالتقاء الساكنين، وإيثار أخف الحركات» (٢)، وكذلك الفتح للميم من قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ١-٢] ، قال البغويُّ: «قَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿ الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ١-٢] مَفْتُوحُ الْمِيمِ مَوْصُولٌ عِنْدَ الْعَامَّةِ؛ وَإِنَّمَا فَتْحُ الْمِيمِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، حُرِّكَ إِلَى أَخَفِّ الْحَرَكَاتِ» (٣).

ـ تحريك الراء الثانية من الفعل﴿ يُضَآرَّ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] (٤)، فأصل الفعل: (ولا يضارر) بكسر الراء الأولى، وسكون الثانية، ثم أدغمت الراء

---

(١) ينظر: مفاتيح الغيب:٢٧/ ٤٨٢.

(٢) الكشاف: ٤/١٤٨.

(٣) معالم التنزيل في تفسير القرآن:١/ ٤٠٧.

(٤) تنظر القراءة في: المحتسب :١/ ١٤٨.

الأولى في الثانية؛ لتماثلهما، وحركت الراء الثانية إلى الفتح وموضعها الجزم؛ لأنَّ الفتح أخف الحركات.

ـ الاستدلال على صحَّة القراءة بنصب الجميع من قوله تعالى: ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ ﴾ [البقرة: ١٩٧] **(١) بأنَّ النَّصب من أخف الحركات، قال الرَّازي: «قوله تعالى: ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ ﴾** [البقرة: ١٩٧] **بِالنَّصْبِ من جهة أنَّ النصب أخف الحركات» (٢).**

ـ إبدال الألف من الهمزة في قوله تعالى: (فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَأَنٌّ) (٣) فرارًا من التقاء الساكنين، والتحريك بالفتحة؛ لأنَّها من أخف الحركات.

ـ الاستدلال على صحة قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] **بكسر الألف من (أنْ)(٤)؛ فتكون (إنْ) شرطيَّة وجزم فعل الشرط (تضل)، لكنَّه حرك بالفتح للتخلص من التقاء الساكنين؛ ذلك لأنَّ الفتح من أخف الحركات، يقول الدكتور/**

---

(١) تنظر القراءة في: معاني القراءات:١/ ١٩٧، والحجة في القراءات السبع:/٩٤، والحجة للقراء السبعة:٢/ ٢٩١، وحجة القراءات:/ ١٢٩.

(٢) مفاتيح الغيب:٣١٧/٥.

(٣) في قوله تعالى: ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴿٣٩﴾ ﴾ [الرحمن: ٣٩]. وهي قراءة: عمرو بن عبيد.

ينظر: مختصر ابن خالويه:/ ١٥٠، والمحتسب: ١/ ٤٧.

(٤) ينظر: السبعة في القراءات:/ ١٩٣، ومعاني القراءات:١/ ٢٣٤، والحجة للقراء السبعة:٢/ ٤١٨،

وحجة القراءات :/١٥٠، وإتحاف فضلاء البشر:/٢١٣.

عبد الفتاح إسماعيل شلبي:« بكسر (الألف) قرأها حمزة وحده على أنَّه جعل (إنْ) للشرط، و(تضلّ) مجزوما بالشرط، وفتحة لامه هي لالتقاء الساكنين؛ لأنَّها أخف الحركات، وجَعَل (الفاء) في قوله: (فَتُذَكِّرَ) جواب الشرط، والشرط وجوابه جميعًا موضعهما رفع على هذا؛ لأنَّهما وصف للمرأتين في قوله تعالى: ﴿ فَرَجُلٌ وَٱمۡرَأَتَانِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] » (١).

ـ الاستدلال على صحَّة القراءة بفتح (الواو) (٢) من قوله تعالى: ﴿ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ ﴾ [البقرة: ١٦]؛ ذلك لأنَّ الفتح من أخف الحركات (٣).

▪ **المطلب الثاني**: **أثره في ضبط بعض ألفاظ الأحاديث النبوية الشريفة**:

ومن ذلك:

ـ الاستدلال على صحة نصب الفعل المضارع المجزوم (لِيُبَلِّغ) بالفتح فرارًا من ثقل الكسر وللتخلص من التقاء الساكنين؛ ذلك لأنَّ الفتح من أخف الحركات؛ وذلك في قول الإمام البخاري: (بابٌ لِيُبَلِّغِ العِلْمَ الشَّاهِدُ الغائبَ) (٤)، قال العيني: «(لِيُبَلِّغ) أَمْرٌ للْغَائب، وَيجوز فِي الْغَيْن الْكسر؛ لِأَن الأَصْل فِي السَّاكِن تحريكه بِالْكَسْرِ إِذا حرك، وَالْفَتْح لِأَنَّهُ أخف الحركات» (٥).

---

(١) رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم:/ ٤٦.

(٢) ينظر: مختصر ابن خالويه:/٢، والمحتسب: ١/ ٥٤.

(٣) الكشف والبيان عن تفسير القرآن:١٥٩/١.

(٤) ينظر: صحيح البخاري، كِتَاب: العِلْم، بَابٌ: لِيُبَلِّغِ العِلْمَ الشَّاهِدُ الغَائِبَ.

(٥) عمدة القاري:١٣٨/٢.

ــ الاستدلال على صحة قول النبي صلى الله عليه وسلم: {لَا يَخْطُب أَحَدكُمْ عَلَى خِطْبَة أَخِيهِ} (١) بفتح (الباء) من (يخطب)؛ ذلك لأنَّ الفتح من أخف الحركات، وأنَّ (لا) على هذا التَّخريج ناهية، قال الهروي: «بِضَمِّ (الْبَاء) عَلَى أَنَّ (لَا) نَافِيَة، وَبِكَسْرِهَا عَلَى أَنَّهَا نَاهِيَة، قَالَ السُّيُوطِيُّ: الْكَسْر وَالنَّصْب عَلَى كَوْنه نَهْيًا (٢)، فَالْكَسْر لِكَوْنِهِ أَصْلًا فِي تَحْرِيك السَّاكِن، وَالْفَتْح؛ لِأَنَّهَا أَخَفّ الْحَرَكَات» (٣).

ــ الاستدلال على صواب فتح (الراء) من قوله صلى الله عليه وسلم: {لَمْ يضرُّك} (٤)؛ لأنَّ الفتح أخفُ الحركات، قال ابن علان في الحديث النبوي الشريف: وقد جَاءَ رجلٌ إِلَى النبيّ ــ صلى الله عليه وسلم ــ، فَقَالَ: يَا رسولَ الله مَا لَقِيْتُ مِنْ عَقْرَبٍ لَدَغَتْنِي البَارِحَةَ! قَالَ: {أَمَا لَوْ قُلْتَ حِيْنَ أَمْسَيْتَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ: لَمْ تَضُرُّك} (٥): «{لَمْ يضرُّك} يجوز في مثله من المضاعف المضموم العين المجزوم أربع لغات: الإدغام مع الحركات الثلاث، والضم إتباعًا، والفتح، لأنَّه أخف الحركات، والكسر تخلصًا من التقاء الساكنين، والرابعة: فك الإدغام

---

(١) ينظر: سنن الدارمي، كِتَاب: النِّكَاحِ، بَاب: النَّهْيِ عَنْ خِطْبَةِ الرَّجُلِ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وسنن أبي داود،
كِتَاب: النِّكَاحِ، باب: فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ.

(٢) ينظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود:٦/٩٣.

(٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:٥/ ٢٠٦٧.

(٤) ينظر: صحيح البخاري، كِتَاب: الجِزْيَة، بَاب: إِذَا غَدَرَ المُشْرِكُونَ بِالْمُسْلِمِينَ هَلْ يُعْفَى عَنْهُمْ؟، كِتَاب: الطِّبِّ، بَاب: مَا يُذْكَرُ فِي سُمِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٥) ينظر: صحيح مسلم، كتاب: الذِّكْر وَالدُّعَاء وَالتَّوْبَة وَالِاسْتِغْفَار، بَاب: فِي التَّعَوُّذِ مِنْ سُوءِ الْقَضَاءِ وَدَرَكِ الشَّقَاءِ وَغَيْرِهِ.

والجزم بالسكون» (١).

▪ المطلب الثالث: أثره في تفسير كثير من اللغات وتعليلها:

ومنها:

ــ تحريك الأمر من الثلاثي المضعف من نحو: (رد) بالفتح؛ ووجه ذلك أنّ الفتح أخف الحركات قال المبرد: «مذهب تميم وقيس وأسد وجماعة من العرب يقولون: (رد يا فتى) يدغمون، ويحركون الدال الثانية؛ لالتقاء الساكنين، فيتبعون الضمة الضمة، ومنهم من يفتح لالتقاء الساكنين، فيقول: (ردَّ يا فتى)؛ لأنَّ الفتح أخف الحركات، ومنهم من يقول: (ردِّ يا فتى) فيكسر؛ لأنَّ حق التقاء الساكنين الكسر» (٢).

ــ تسكين العين من (مع)؛ فربيعة وغَنْم يسكنون (مع)، فيقولون: (ذهبت معْه) (٣).

ــ التنبيه على ظاهرة الفك والإدغام بين أهل الحجاز وبني تميم، قال سيبويه: «دعاهم سكون الآخر في المثلين أنْ بيَّن أهل الحجاز في الجزم، فقالوا: (أرْدُد)، و(لا تَرْدُد)، وهي اللغة العربية القديمة الجيدة. ولكنَّ بني تميم أدغموا» (٤).

---

(١) دليل الفالحين: ٢٥٩/٧.

(٢) الكامل:٢٦٧/١.

(٣) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:١٦٣/٢.

(٤) الكتاب:٤٧٣/٤.

▪ المطلب الرابع: أثره في تعليل كثير من الشَّواهد النَّحويَّة والتصريفيَّة:

شاهد النَّحو هو النَّحو، وقد كان لهذه الدراسة أثر بارز في الوقوف بعدد كبير من الشواهد النحوية والتصريفية، ومن ذلك:

ــ توجيه بناء (شَغَرَ بَغَرَ) من قول العرب: (تفرق الأعداء شَغَرَ بَغَرَ)(١)، وتوجيه بناء اللفظين (شَغَرَ بَغَرَ) على الفتح دون ما عداه من الحركات؛ ذلك لأنَّ ما نُزِّل من الاسمين منزلة الاسم الواحد لزم التَّخفيف من الثِّقل الذي دعا إليه طول الاسم بالفتح؛ لأنَّه أخف الحركات.

ــ أنَّ الظرفَ المركَّب من نحو قولهم: (صَبَاحَ مَسَاءَ) مبنيٌّ، وبناؤه على الفتح؛ لأنَّه أخف الحركات، قال أبو حيان: «الأصل: هو يأتينا صباحًا ومساءً، فحذفت الواو العاطفة، وركب الاسمان، وبنيا على الفتح؛ لأنَّه أخف الحركات، كما فعل في العدد المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر»(٢).

▪ المطلب الخامس: بيان صلته بضرائر الشعر:

لهذا الباب صلة وطيدة بضرائر الشعر، وقد جعل منه ابن عصفور إبدال الحرف من الحرف؛ وذلك لأنَّهم قد يفعلون ذلك في الشِّعر في الموضع الذي لا يجوز فيه مثله في الكلام، ليتوصلوا به إلى ما اضطروا إليه من تحريك ساكن بالفتح؛ لأنَّه أخف الحركات.

---

(١) كتاب الألفاظ ابن السكيت:/٤٠، والصحاح:٢/٥٩٤، والإتباع والمزاوجة:/٤١، والفائق في غريب الحديث للزمخشري:١/١٧، وتاج العروس:٦/١٠٣.

(٢) التذييل والتكميل:٧/٢٧٣.

ومن إبدال الحرف من الحرف الذي نصَّ عليه ابن عصفور: إبدال الهمزة من الألف، وتحريك الهمزة فتحة بعد قلبها من الألف؛ وعلَّة ذلك أنَّ الفتحة أخفُّ الحركات، ومن هذا القلب قول الشَّاعر:

وبَعدَ انتِهاضِ الشَّيبِ، مِن كُلِّ جانِبٍ ... عَلَى لِمّتِي حَتَّى اشعأَلَّ بَهيمها(١)

قال ابن عصفور: «يريد: اشعال، فأبدلت الألف في جميع ذلك بهمزة؛ ليتوصل بالإبدال إلى التحريك، وكانت الحركة فتحة؛ لأنها أخف الحركات»(٢).

ومما يجب التنبيه عليه أنَّ سيبويه قد عدَّ تسكين العين من (معكم) في قول الشاعر:

وريشي منكمُ وهَوايَ مَعْكُمْ ... وإنْ كانت زِيارتُكُمْ لماما (٣)

---

(١) من الطويل، لم أقف على نسبته لقائل معين، وموطن الشاهد قوله: (أشعأَلَّ) حُرّكت الألف لالتقاء الساكنين، فانقلبت همزةً؛ لأنَّ (الألف) حرفٌ ضعيفٌ واسعُ المَخرج لا يحتمل الحركةَ، فإذا اضطُرّوا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف إليه، وهو الهمزة. ينظر: سر صناعة الإعراب:٨٧/١، والمحكم والمحيط الأعظم: ٣٧٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٩٩/٥، والممتع:/٢١٥، وضرائر الشعر:/٢٢٣، وتمهيد القواعد:٦٤٥٣/٩، وشرح شواهد الشافية:١٦٩/٤.

(٢) الضرائر لابن عصفور:/٢٢٣.

(٣) من الوافر، لجرير، وروايته في الديوان: (فيكم) بدلا من: (مَعْكُمْ)، وموطن الشاهد قوله: (معكم)؛ وذلك لورودها ساكنة عند ربيعة وغنم.

ينظر: الديوان:/٢٢٥، والكتاب:٣/ ٢٨٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:٤/ ٥٥، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي:٢/ ٢٥٥، وأمالي ابن الشجري:٣٧٥/١، وشرح المفصل: ٤٣٣/٣، وشرح التسهيل:٢٤١/٢، وشرح ابن الناظم:/٢٨٥، والارتشاف:١٤٥٧/٣، وتمهيد القواعد:٢٠١٣/٤، وشرح أبيات المغني:١٥/٦.

ضرورة، يقول سيبويه: «قال الشاعر فجعلها كـ (هل) حين اضطر، وهو الرَّاعي:

وريشي منكمُ وهَوايَ مَعْكُمْ ... وإنْ كانت زِيارتُكُمْ لماما» (١).

على حين جاء تسكين العين عندهم لغة، قال العيني: «في قوله: (معْكم) حيث بني على السكون، وهذه لغة ربيعة وتميم» (٢).

وقد اعتل أبو حيان لسيبويه بأنه لم يحفظه، يقول أبو حيان: «لم يحفظ سيبويه أنَّ السكون لغة، فزعم أنَّه لا يكون إلا في الضَّرورة» (٣).

أمَّا نَاظر الجيش فقد ذكر أنَّه قد خفي عليه بقوله: «قد خفي على سيبويه أنَّ السكون لغة لأنَّه قال: وسألت الخليل رحمه الله تعالى عن (معكم) لأي شيء نصبتها؟ فقال: لأنَّها استعملت غير مضافة اسما، كـ(جميع)، ووقعت نكرة؛ وذلك قولك: (جاءا معا)، و(ذهبا معا)، و(قد ذهبت معه)» (٤).

- **المطلب السادس: أثره في توضيح كثير من الأحكام وإطلاقها:**

كفتحهم لام المستغاث؛ والاستدلال على صواب ذلك بأنَّ ما كان من الحروف على حرف واحد يبتدأ به أن يحرك بالفتح؛ لأنَّه أخف الحركات، قال الشَّاطبي: «الاسم المنادى إذا استغيث به فحكمه أن يدخل عليه لام الجر فيجر بها، لكنَّها تكون مفتوحة، ولا تكون مكسورة كحالها في غير

---

(١) الكتاب:٣/٢٨٧.

(٢) المقاصد النحوية:٣/١٣٤٧.

(٣) الارتشاف:٣/١٤٥٧.

(٤) تمهيد القواعد:٤/٢٠١٣.

النداء؛ بل ترجع إلى أصلها من التحرك بالفتح؛ إذ كان الأصل، فيما كان من الحروف على حرف واحد يبتدأ به، أن يحرك بالفتح، لأنَّه أخف الحركات، فروجع هنا الأصل» (١)، وغير ذلك مما نبه عليه البحث.

▪ المطلب السابع: أثره في تفسير العديد من الظواهر اللغويَّة:

كتفسير قراءة حفص (يا بُنَيَّ) بفتح ما قبل ياء الإضافة (٢) من قوله تعالى: ﴿ يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا ﴾ [هود: ٤٢]، ومن قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰبُنَيَّ لَا تَقۡصُصۡ رُءۡيَاكَ عَلَىٰٓ إِخۡوَتِكَ ﴾ [يوسف: ٥]، ومن قوله تعالى: ﴿ يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ ﴾ [لقمان:١٣]، ومن قوله تعالى: ﴿ يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٖ ﴾ [لقمان: ١٦] ، ومن قوله تعالى: ﴿ يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [لقمان: ١٧] ، ومن قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ أَنِّيٓ أَذۡبَحُكَ ﴾ [الصافات: ١٠٢].

و(بُنَيَّ) هو تصغير (ابن)، وأصله (بَنو) بفتحتين (٣)، وإذا صغرته حذفت ألف الوصل ورددت اللام المحذوفة، فيبقى (بنيو)، فقلبت الواو ياء؛ لاجتماع الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون، وتدغم الياء في الياء، وعند من قال: إن أصل كلمة (ابن) هو الياء لا يكون هناك قلب (٤) بفتح الياء.

ووجه فتح الياء المشددة هو خفَّة الفتحة؛ لأنَّه لمَّا أتى بالكلمة على

---

(١) المقاصد الشافية: ٣٦١/٥.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات:/ ٣٣٤، ٥١٢، وحجة القراءات:/ ٥٦٤، والنشر:٢٨٩/٢.

(٣) قال الفيوميُّ: «(الِابْنُ) أَصْلُهُ: (بَنُو) بِفَتْحَتَيْنِ»، المصباح المنير:٦٢/١.

(٤) قال الصبان: «على القول بأنَّ لامه ياء يكون فيما عداه القلب»، حاشية الصبان:٢٣٢/٣.

أصلها بثلاث ياءات، استثقل اجتماع الياءات والكسرات، فأبدل من الكسرة التي قبل ياء الإضافة فتحة، فانقلبت ياء الإضافة ألفا ثم حذفت.

وتحريك آخر الفعل المضارع المجزوم بالفتح؛ لأنَّه أخف الحركات، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ ﴾ [المائدة: ٥٤] بفتح الفعل (يَرْتَدَّ) وهو مجزوم، لكن لمّا صار إدغام التقى ساكنان وكان لا بدَّ من الحركة لأنَّ الأول يصير ساكنا عند الإدغام والثاني ساكن فلا بد من الحركة، وكان التحريك بالفتحة؛ لأنَّها أخفّ الحركات.

ـ امتناع مضموم العين من التعدي، قال ابن مالك: «أخف الأفعال الثلاثية: المفتوح العين؛ لأنَّ الفتحة أخف الحركات، وأثقلها المضموم العين؛ لأنَّ الضمة أثقل الحركات، والمكسور العين متوسط؛ لأنَّ الكسرة أقل ثقلا من الضمة، وأقل خفة من الفتحة، فترتب على هذا أن جعل مضموم العين ممنوع التعدي تخفيفًا؛ لأنَّ التعدي يستدعي زيادة المتعدَّي عليه، وجعل عدم التَّعدي في المكسور العين أكثر من التَّعدي، وكثر الأمران في المفتوح العين؛ لخفته» (١).

ـ فتح همزة الوصل مع لام التعريف، وقد اختاروا الفتح لهمزة الوصل مع لام التعريف؛ لأنها أخف الحركات، نصَ على هذه العلة ابن الأنباري بقوله: «إن قيل: فَلِمَ فُتحت الهمزة مع لام التَّعريف، وألف (ايمن)؟ قيل: أمَّا الهمزة مع لام التعريف، ففتحت لثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّ الهمزة لَمّا دخلت على لام التَّعريف، وهي حرف؛ أرادوا

(١) شرح التسهيل:٣/٤٣٩.

أن يجعلوها مخالفة للهمزة التي تدخل على الاسم والفعل، والوجه الثاني: أنَّ الحرف أثقل، فاختاروا له الفتحة؛ لأنَّها أخفُ الحركات، والوجه الثالث: أنَّ الهمزة مع لام التَّعريف، يكثر دورها في الكلام؛ فاختاروا لها أخف الحركات، وهي الفتح» (١).

▪ المطلب الثامن: أثر التعليل بالفتح في المسائل الخلافيَّة:

لقد كان للاستدلال في المسائل الخلافيَّة بأنَّ الفتح أخف الحركات أثر واضح عند الاحتجاج قبولا وردا، موافقة ومخالفة، ومن شواهد ذلك على سبيل المثال لا الحصر: علة اختلافهم في توجيه قراءة فتح الميم من قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١-٢] ؛ فالذي عليه البصريون(٢) أنَّ الميم قد فتحت فرارًا من التقاء الساكنين، وكان الاعتماد على الفتح لأنَّه أخف الحركات، والذي عليه الكوفيون(٣) أنَّ فتحة الهمزة من لفظ الجلالة (الله) طرحت علي الميم؛ لأنَّ نيةَ حروف الهجاءِ الوقف، نصّ على ذلك الزَّجاج بقوله: «اختلف النَّحويون في علَّة فتح الميم، فقال بعض البصريين: جائز أن يكون الميمُ فتحتْ لالتقاء الساكنين، وجائِز أن يكون طرحت عليها فتحة الهمزة؛ لأنَّ نيةَ حروف الهجاءِ الوقف، وهذا أيضًا قول الكوفيين» (٤).

وقد ذكر الواحديُّ أنَّه مذهب سيبويه، قال الواحدي: «مذهب سيبويه: أنَّه حُرِّك لالتقاء الساكِنَينِ، والساكن الذي حُرّك له الميمُ، لامُ

(١) أسرار العربية:/٢٧٦.
(٢) ينظر: الكفاية في التفسير بالمأثور:٥/٦.
(٣) ينظر: معاني القراءات:٢٤٢/١، والكفاية في التفسير بالمأثور:٥/٦.
(٤) معاني القرآن وإعرابه:٣٧٣/١.

التعريف»(١).

ومما يبين صحة كلام الواحدي قول سيبويه نفسه: «الفتح في حرفين: أحدهما: قوله عز وجل: ﴿ الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ١-٢]، لما كان من كلامهم أن يفتحوا لالتقاء الساكنين فتحوا هذا، وفرقوا بينه وبين ما ليس بهجاءٍ، ونظير ذلك قولهم: ﴿ مِّنَ ٱللَّهِۗ ﴾ [البقرة: ٦١]، و(من الرسول)، و﴿مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [النساء: ٩٥] لما كثرت في كلامهم ولم تكن فعلا، وكان الفتح أخف عليهم فتحوا، وشبهوها بـ(أين)، و(كيف)» (٢).

على أنَّ الواحديّ قد نسب إلى الفراء وحده أنَّ الميم طرحت عليها فتحة الهمزة من لفظ الجلالة بعدها، قال الواحدي: «قال الفراء: طُرِحت عليها فتحةُ الهمزة؛ لأن نيّة حروف الهجاء الوقف. فَلَمَّا كان يُنوى بها الوقفُ، نُوي بما بعده الاستئنافُ، فكانت الهمزةُ في حُكْم الثَّبات» (٣)، وقد نص على ذلك الفراء بقوله: «الهجاء موقوف فِي كل القرآن، وليس بجزم يسمّى جزمًا، إنما هُوَ كلام جزمه نية الوقوف على كل حرف منه، فافعل ذلك بجميع الهجاء فيما قل أو كثر، إنَّما قَرَأتِ القراءُ: (آلم اللَّهُ) في (آل عِمْرانَ) ففتحوا الميم؛ لأنَّ (الميم) كانت مجزومة لنية الوقفة عليها، وإذا كان الحرف ينوى به الوقوف نوى بما بعده الاستئناف، فكانت القراءة (الم الله)، فتركت العرب همزة الألف من (الله)، فصارت فتحتها في (الميم)؛ لسكونها» (٤).

---

(١) التفسير البسيط:٥/٨.

(٢) الكتاب:٤/١٥٣، ١٥٤.

(٣) التفسير البسيط:٥/٨.

(٤) معاني القرآن:١/٩.

ولا مانع عندي من أن يكون مذهب الكوفيين قاطبة هو أنَّ (الميم) طرحت عليها فتحة الهمزة؛ بدليل قول الأزهري: «طرحت عليها فتحة الهمزة؛ لأنّ نية حروف الهجاء الوقف، وهذا قول الكوفيين» (١).

ولكنّ الأسهل من هذا كله القول بأنَّ الميم قد فتحت فرارًا من التقاء الساكنين؛ وذلك لأنَّ الفتح أخف الحركات، وغير ذلك من المسائل الخلافية التي أثبتها البحث، وكان الفيصل في الحكم هو الاعتماد على الأصل المقرر والثابت لدي النحويين، وهو أنَّ الفتح من أخف الحركات.

▪ المطلب التاسع: صلة هذه الظاهرة بالعلوم الأخرى ومصنفاتها:

ممَّا يدل على قوة هذا الأصل وهو أنَّ الفتح أخف الحركات أنَّه لم يقتصر التنبيه عليه في كتب النحويين وعلماء التصريف وعلماء اللغة، بل امتد أثره ليشمل مؤلفات الفقهاء وغيرهم، ومن ذلك قول ابن الأثير في كتابه: شَرْح مُسْنَد الشَّافِعي في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: {عن نافع، عن ابن عمر أنَّ رجلًا مَرَّ على النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وهو يبول ــ فسلم عليه الرجل فردَّ عليه السلام، فلما جاوزه ناداه النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ فقال: إنَّما حملني على الرَّد عليك؛ خشية أن تذهب فتقول: إنِّي سلمت على رسول اللّه ــ صلى الله عليه وسلم ــ فلم يرد عليَّ السلام، فإذا رأيتني على هذه الحال فلا تسلم عليَّ، فإنَّك إن تفعل لا أَرُدُّ عليك} (٢)، والتنبيه على أنَّ تحريك المضارِع

(١) معاني القراءات للأزهري:١/٢٤٢.

(٢) ينظر: مسند الإمام الشافعي:١/ ٦٦، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي:١/ ٣٢٧.

المضعف المضموم العين المجزوم من قول أسعد الخلق صلى الله عليه وسلم: (فلم يرد) مذاهب، وهي:

أولا: الإدغام مع الفتح؛ لأنَّه أخف الحركات.

ثانيا: الإدغام مع الضم إتباعًا.

ثالثا: الإدغام مع الكسر؛ وذلك على الأصل عند التخلص من التقاء الساكنين.

رابعا: فك الإدغام والجزم بالسكون؛ لأن الأصل فيه: (لم يردد)، قال ابن الأثير: «لك فيما كان من هذا النوع ثلاثة مذاهب: إن شئت فتحت الدال، وإن شئت كسرتها، وإن شئت ضَمَمْتَهَا، فمن فتح طلب أخف الحركات، ومن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين، ومن ضمَّ أتْبَع الحركةَ الحركةَ، والأصل فيه: (لم يردد) فلما شُدِّدَتِ الدَّالُ؛ حصل فيه هذه المذاهب الثلاثة» (١).

وقد كان بناء اسم (لا) النافية للجنس عند علماء الحديث على الفتح؛ لأنَه أخف الحركات وذلك لتضمنه معنى (من)، قال الإمام العيني عند ذكره حديث النبي صلى الله عليه وسلم:{عن أبي حازم، عن أبي هُريرةَ، عن النبي ــ عليه السلام ــ قال: لا غِرَارَ في صلاة ولا تسليم}: «اعلم أنَّ (لا) هاهنا لنفي الجنْس، واسمها مبني على الفتح، نحو: (لا رجلَ في الدار)؛ وإنَّما عملت في الاسم لاختصاصها بالاسم؛ إذ هو الذي له أفراد يقصد نفي جميعها بها؛ وإنما بني اسمها لتضمنه معنى الحرف؛ لأنَّ

(١) الشَّافِي فيْ شَرْح مُسْنَد الشَّافِعي لابْنِ الأثِيرْ: ١/١٨٣.

معنى (لا رجل): لا من رجل، وعلى الفتح لأنَّه أخف الحركات» (١)، فلم يقتصر التنبيه على أنَّ الفتح أخف الحركات على كتب النَّحويين وعلماء التصريف، بل امتد ليشمل غيرهم.

(١) شرح سنن أبي داود:٤/١٧٤.

• المبحث الثالث: (دراسة المسائل النَّحويَّة):

وهي:

▪ دخول البناء على الفتح: الاسم والفعل والحرف:

بيَّن ابن مالك هذا وهو يمثل لحركات المبني من الأسماء بقوله:

وَكُلٌّ حَــرْفٍ مُسْــتَحِقٌّ لِلْبِنَا وَالأَصْلُ في الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمْ كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ وَالسَّاكِنُ كَمْ (١)

من أنَّ أنواع البناء هي: الفتح والكسر والضم والسكون، فذو الفتح يكون في الاسم، كـ (أَيْنَ)، وفي الفعل، كـ(ضرب)، وفي الحرف كـ(رُبَّ)، وذو الكسر يكون في الاسم، نحو: (أَمْسِ)، وفي الحرف، نحو: (جَيْرِ)، وذو الضَّم يكون في الاسم، نحو: (حَيْثُ)، وفي الحرف، نحو:(منذ)، وَالْسَّاكِنُ يكون في الاسم، نحو: (كَمْ)، وفي الفعل، نحو: (اضرب)، وفي الحرف، نحو:(هل) (٢)، وعلى هذا فالبناء على الفتح يدخل الاسم والفعل والحرف، وكذا البناء على السكون يكون في الاسم والفعل والحرف، وأمَّا البناء على الضم والكسر فيكونان في الاسم والحرف، لا الفعل؛ لثقلهما وثقل الفعل، قال ابن عقيل: «البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل، بل في الاسم والحرف، وأنَّ البناء على الفتح أو السكون يكون في الاسم والفعل والحرف»(٣).

---

(١) الألفية:/١٠.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:١/٤٠.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:١/٤١.

وإنَّما دخل البناء على الفتح الاسم والفعل والحرف؛ لكون الفتح أخفّ الحركات، نصَّ على ذلك الأشموني بقوله: «البناء على السكون يكون في الاسم والفعل والحرف؛ لكونه الأصل، وكذلك الفتح؛ لكونه أخف الحركات، وأقربها إلى السكون» (١).

- **تقديم الفتح من حركاتِ البناء على الضم والكسر**:

حركات البناء كما نعلم هي: الفتح والضم والكسر والسكون (٢)، والأولى بالتقديم على الضم والكسر هو الفتح عند الفارابيّ؛ وقد استدل على ذلك بأَنَّ الفتحة أخفُّ الحركات؛ لأَنَّها تخرُج من خرق الفم بلا كُلفَة بخلاف الضم والكسر، قال الفارابيّ: «نبتدئُ بالمفْتوح الأَول؛ لأَنَّ الفتحة أخفُّ الحركات، لأَنَّها تخرُج من خرق الفم بلا كُلفَة، ثم نُتْبعُهُ المَضْمُومَ، ثم المكسورَ، ونقدَّم ساكِنَ الحَشْو على المتحرِّك؛ لأنَّ السكونَ أَخفُّ من الحركة، ونُقدِّم ياءَ التأنيثِ على همزةِ التأنيثِ؛ لأنَّ الياءَ ساكنة والهمزة متحركة، ونقدِّم الهمزةَ على النون؛ لأنَّ الهمزةَ أخفى في الوَقفِ، والنون ظاهِرة، فهي لخَفائِها أَقربُ إلى الخِفَّة»(٣).

- **بناء الفعل الماضي على الفتح**:

الأصل في الأفعال السكون (٤)، قال السيرافيُّ: «الأفعال كلها من حقها أن تكون مسكنة الأواخر، والأسماء كلها من حقها أن تكون

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:١/٤٧.
(٢) ينظر: المقاصد الشافية:٨/٦، والهمع:١/٧٩.
(٣) اشتقاق أسماء الله:/ ٨٣.
(٤) علل النحو:/١٤٧.

معربة» (١)؛ وإنَّما اختص الماضي بالحركة من جهة: «أَنَّ الْفِعْل الْمَاضِي قد حصلت لَهُ مشابهة بِالاسْمِ من وَجه، وَذَلِكَ فِي الصّفة، نَحْو قَوْلك: (مَرَرْت برَجُل قَامَ)، كَمَا تَقول: (مَرَرْت برَجُل قَائِم)، وَيَقَع موقع الْمُضَارع فِي الشَّرْط، كَقَوْلِك: (إِن ضربت ضربت)، فَهُوَ بِمَنْزِلَة (إِنْ تضرب أضْرب)، وَفعل الْأَمر لَا يَقع هَذَا الْموقع، فَجعل للماضي مزيَّة على فعل الْأَمر، وَلم تبلغ هَذِه المزيَّة أَن توجب لَهُ الْإِعْرَاب، فَوَجَبَ أَن يَجْعَل الْمَاضِي حكمه بَين حكم الْمُضَارع وَبَين فعل الْأَمر، فَمنع الْإِعْرَاب، لنقصه عَن الْمُضَارع، وَفضل بحركة لمزيته على فعل الْأَمر» (٢).

وإنما اختص الماضي بالفتحة لأربعة أوجه، ذكرها السيرافيُّ بقوله: «جعلت تلك الحركة فتحة دون غيرها من أربعة أوجه: أولها: أنّ الفتحة أخفّ الحركات، وإنما القصد والمغزى في تحريكه إلى أن يخرج عن مرتبة الساكن الذي هو فعل الأمر، فلما كانت الفتحة تخرجه من ذلك وهي أخف الحركات لم يتجاوز إلى غيرها، والوجه الثاني: أنَّ الضمة لا تصلح فيه لما يقع فيه من اللبس بين فعل الواحد والجماعة؛ لأنَّ من العرب من يقول: (ضرب)، في معنى (ضربوا)، و(القوم قام) في معنى (قاموا)، فيحذف الواو ويكتفي بالضمة منها، الوجه الثالث: أنَّ الفعل الماضي قد يثنى ضمير فاعله بالألف، والألف توجب فتح ما قبلها، فلما كان أقرب الحركات التي يلحق الماضي الفتحة باجتلاب ألف التثنية لها، وقد وجب تحريك آخره حرك بأقرب الحركات إليه، الوجه الرابع: أنَّ الفعل الماضي يكون على (فَعِل) و(فَعُل)، فلو بنوا آخره على ضمة

(١) شرح كتاب سيبويه: ١/٧٧.

(٢) علل النحو: /١٤٧، ١٤٨.

خرجوا في فعِل من كسرة إلى ضمة، وليس ذلك في كلامهم، ولو بنوه على كسرة خرجوا في فعُل من ضمة إلى كسرة، وهذا قليل مستثقل»(١).

وأمَّا أبو البقاء فالتَّخفيف عنده راجع إلى سببين: كثرة أمثلة الفعلِ الْمَاضِي، والثاني: ضرورة التمييز بين الماضي والأمر، والذي يحصل بأخف الحركات وهو الفتحة بقوله:

«إنَّما جُعلت حركتُه فَتْحة لأمرين: أَحدهمَا: أنَّ أمثلةَ الفعلِ الْمَاضِي كثيرةٌ، فاختِير لَهُ أخفُّ الحركاتِ تعديلاً، وَالثَّانِي: أنَّ الغرضَ تمييزُ هَذَا المبنيّ على المبنيِّ على السّكُون، والتمييزُ يحصلُ بالفتحة، وَهِي أخفُّ فَلَا يُصار إِلَى الثقيل، وَقيل: لَو كُسِر لَبُنِيَ على كسرةٍ لازمةٍ والفعلُ لم يدخُلْه الجرّ مَعَ أَنه عارضٌ، وَلم يضمّ لأنَّ مِنَ العربِ مَنْ يحذِفُ واوَ الْجمع ويجعلُ الضمةَ دَليلا عَلَيْهَا، نَحْو: (ضَرَبٌ) فِي (ضَربوا)، وَهَذَا وجهٌ ضَعِيف» (٢).

وعلى هذا فالفعل الماضي مبني على حركة، وهذه الحركة هي الفتحة، وأمَّا بناؤه على السُّكون عند اتصاله بتاء الفاعل أو نون النسوة أو (نا) الفاعلين في نحو: (كَتَبْتُ، وكَتَبْنَ، وكَتَبْنَا)، أو الضَّم عند اتصاله بواو الجماعة في نحو: (كَتَبُوا) فعارض، قال ابنُ هشام: «(أحدهما: الماضي، وبناؤه على الفتح، كـ (ضَرَبَ)، وأمَّا (ضَرَبْتُ) فالسكون عارض أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة،

(١) شرح السيرافي: ١/٧٧.

(٢) اللباب: ٢/١٦.

وكذلك ضمة (ضَرَبُوا) عارضة؛ لمناسبة الواو» (١).

لكنَّ الملاحظ عند الإعراب تجد من يقول: إنَّ الفعل مبنيٌّ على الفتح المقدر؛ وإنَّما حرك بالضم لمناسبة واو الجماعة في نحو: (كتبوا)، أو أنَّه سكن كراهة توالي أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، كقولهم: (كَتَبْتُ).

ومنهم من يقول: الفعل الماضي في نحو: (كَتَبَ) مبني على الفتح، وفي نحو: (كَتَبْتُ) مبنيٌّ على السكون، وفي نحو (كَتَبُوا) مبني على الضم من أول الأمر من غير القول بتقدير للفتح ولعله من باب: (إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد) (٢) تسامحا وتجوزا.

ووجه بناء الماضي على الفتح هو الخفة؛ لأنَّ الفتح أخف الحركات، نص على ذلك ابن الأنباري معللا بناء الفعل الماضي على الفتح بقوله: «إنَّما كانت الحركة فتحةً لوجهين:

أحدهما: أنَّ الفتحة أخف الحركات، فلمّا وجب بناؤه على حركة؛ وجب أن يُبنى على أخفِّ الحركات، والوجه الثاني: أنَّه لا يخلو إمّا أن يُبنى على الكسر، أو على الضم، أو على الفتح؛ فبطل أن يُبنى على الكسر؛ لأنَّ الكسر ثقيل، والفعل ثقيل، والثقيل لا ينبغي أن يُبنى على ثقيل، وإذا كان الجرُ لا يدخله، وهو غير لازم لثقله؛ فلئلا يدخله الكسر الذي هو لازم، كان ذلك من طريق الأولى؛ وإذا بطل أن يُبنى على الكسر؛ بطل أن يُبنَى على الضم ــ أيضًا ــ لثلاثة أوجه: الوجه الأوّل:

---

(١) أوضح المسالك:١/ ٣٦.

(٢) ينظر: الخصائص:٢/٤٦٨.

أنَّ الضَّمَّ أثقل، وإذا بَطَل أن يُبنَى على الثقيل، فَلِئَلا يُبنى على الأثقل أولى، والوجه الثاني: أنَّ الضَّمَّ أخو الكسر؛ لأنَّ الواو أخت الياء، والوجه الثالث: إنَّما لم يُبْنَ على الضم؛ لأنَّ من العرب من يجتزئ بالضمة عن الواو، فيقول في قاموا: (قامُ)، وفي (كانوا): (كانُ)، وإذا بطل أن يبنى على الكسر والضم وجب أن يُبنى على الفتح (١).

- **بناء المضارع على الفتح لاتصاله بنون التوكيد**:

لا يخفى أنَّ الفعل المضارع إنَّما أعرب «حملا على الاسم، لشبهه به في الإبهام والتخصيص، ودخول لام الابتداء، والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته» (٢)، وقال الأشموني مؤكدا إعرابه حملا على الاسم: «بطريق الحمل على الاسم؛ لمشابهته إياه: في الإبهام والتخصيص، وقبول لام الابتداء، والجريان على لفظ اسم الفاعل: في الحركات والسكنات، وعدد الحروف، وتعيين الحروف الأصول والزوائد» (٣).

ما لم يتصل به نون التوكيد أو نون النسوة فإن اتصل الفعل المضارع بنون التوكيد اتصالا مباشرا فإنَّه يبنى، قال ابن مالك:

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا

مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ (٤)

وإنما اشترط الشيخ ابن مالك في بناء الفعل المضارع أن تكون نون

(١) أسرار العربية:/٢٢٧.

(٢) شرح ابن الناظم:/١٤.

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:١/٤٥.

(٤) الألفية:/١٠.

التَّوكيد مباشرة له دون نون الإناث؛ لأنَّ نون الإناث لا تكون إلا مباشرة، قال المكوديُّ: «لما كان نون الإناث لا يكون إلا مباشرًا للفعل لم يقيده، ولما كان نون التوكيد يوجد مباشرا للفعل وغير مباشر، وأنه لا يمنع من الإعراب إلا إذا كان مباشرًا، نبَّه على ذلك بقوله: (مُبَاشِرِ)، وفهم منه أنَّه إذا كان غير مباشر كان الفعل معربا» (١).

والسبب في بناء الفعل المضارع عند اتصاله بنون التوكيد هو تركيبه مع النون تركيب (خَمْسَةَ عَشَرَ)، نصَّ على هذه العلة الشيخ خالد بقوله: «المختار أنَّه مع المباشرة مبني على الفتح، نحو: ﴿ لَيُنۢبَذَنَّ ﴾ [الهمزة: ٤]؛ لتركيبه مع النون تركيب (خَمْسَةَ عَشَرَ)، ولهذا لو فصل بين الفعل والنون ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة، لم يحكم على الأصح ببنائه؛ لأنَّهم لا يركبون ثلاثة أشياء» (٢).

والفعل المضارع في نحو: ﴿ لَيُنۢبَذَنَّ ﴾ [الهمزة: ٤] مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، وكان يجب أن تكون الذال ساكنة؛ لأن الأصل في البناء هو السكون، لكن الذال حركت لالتقاء الساكنين، وكان الفتح أولى لأنَّه أخف الحركات.

على أنَّ منهم من ذهب إلى أنَّ المضارع معرب مطلقا اتصلت به نون توكيد أو لم تتصل (٣).

---

(١) شرح المكودي على الألفية:/١١.

(٢) التصريح:٥٢/١.

(٣) تعليق الفرائد:١٢٩/١.

- **إعراب الاسم المنقوص بالفتحة في حال النصب**:

تظهر الفتحة على الاسم المنقوص في حال النصب؛ للخفة، على حين تقدر الضمة والكسرة للاستثقال؛ وذلك لأنَّ الفتح أخف الحركات، نصَّ على ذلك ابن هشام بقوله: «المنقوص: وَهُوَ الِاسْم المعرب الَّذِي آخِره يَاء لَازِمَة قبلهَا كسرة، نَحْو: (القَاضِي)، و(الداعي)، تَقول: (جَاءَ القَاضِي)، و(مررت بِالْقَاضِي) بِالسُّكُونِ، وَ (رَأَيْت القَاضِي) بِالتَّحْرِيكِ؛ وَإِنَّمَا قدرت الضمة والكسرة للاستثقال، وَإِنَّمَا ظَهرت الفتحة للخفة» (١).

والذي عليه الزجاجيَّ أنَّه قول أكثر العرب(٢) يتركونه في حال الرفع والخفض ساكن الآخر، ويعربونه في حال النَّصب؛ لأنَّ الفتحة أخفُّ الحركات، والملاحظ على قوله: (أكثر العرب) أنَّه ليس قول كل العرب، يقول الزجاجيّ: «اعلم أنَّ ما كان من الأسماء، نحو: (الكافي) معتل اللام، كقولك: (القَاضِي، والدَّاعِي، والكَافِي)، وما أشبه ذلك، فأكثر العرب يتركونه في حال الرفع والخفض ساكن الآخر، ويعربونه في حال النصب، فيقولون: (جاءني القاضي، والداعي، والكافي)، و(مررت بالكافي،

---

(١) شرح شذور الذهب:/٨٦.

(٢) كلام الزجاجي دقيق جدا؛ فقد ظهر الجر في قول الشاعر:

لا بارك الله في الغواني هل ...يصبحن إلّا لهنّ مطّلب

والرفع في قول الشاعر:

....موالي ككباش العوس سحّاح

وظهر إسكان المنصوب في قول الشاعر:

ينام بإحدى مقلتيه ويتّقي ...بأخرى الأعادي فهو يقظان هاجع

ينظر: شرح أبيات سيبويه:١٥/٢، والمرتجل:/٤١، وتوجيه اللمع:/٨١، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة:١٢٢/١.

والقاضي، والداعي، والغازي) يدعونه ساكن الآخر؛ استثقالاً للضمة، والكسرة في الياء المكسور ما قبلها، فإذا صاروا إلى حال النصب أعربوه؛ لأنَّ الفتحة أخف الحركات، فيقولون: (رأيت الدَّاعي، والغازي، والرامي)، فإذا لم يكن فيه ألف ولام ولم يضيفوه ألحقوه التنوين في حال الخفض والرفع والنصب»(١) ، وقد أجاز سيبويه ضمّها وكسرها في الشعر(٢) .

- **فتح النون من (اللذين):**

(الَّذِينَ) موصول اسمي وهو: «ما افتقر إلى الوصل بجملة معهودة، مشتملة على ضمير، لائق بالمعنى» (٣)، مختص بالعاقل (٤)، بالياء في اللغة المشهورة (٥) رفعا ونصبًا وجرًا (٦)، والذي عليه الخليل أنَّ العلة في لزوم فتح النون من (الذين) أنها أخف الحركات؛ وذلك إذ قال: «فَإِذا جمعُوا زادوا على الَّذِي نونا وجعلوه اسْما بِمَنْزِلَة اسْمَيْنِ ضم أَحدهمَا إِلَى الآخر، فألزمت الفتحة التي هِيَ أخف الحركات، وَلَا يتَغَيَّر الَّذين إِلَى غير

---

(١) اشتقاق أسماء الله :/ ٨٣.

(٢) الكتاب:٣/٣١٤.

(٣) شرح ابن الناظم:/٥٤.

(٤) إرشاد السالك:١/١٤٤.

(٥) في (الذين) أربع لغات: المشهورة وهي التي بالياء مطلقًا، ولغة هذيل أو عقيل وهي الرفع بالواو والنصب والجر بالياء؛ وحذف نونه لطول الاسم بالصلة مطلقًا، وحذف الألف واللام.

ينظر: توضيح المقاصد:١/٤٣٥، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:١/١٤٤، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك:١/١٣٠.

(٦) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:١/١٣٠

النصب فِي جَمِيع الحركات» (١)؛ وعلى ذلك فالعلة الموجبة لفتح النون في (الذين) مراعاة أخف الحركات، ألا وهي الفتحة.

- **تسكين آخر الاسم الأول فيما نزل من الاسمين منزلة الاسم الواحد**:

ما نزل من الاسمين منزلة الاسم الواحد قد يكون آخر هذا الاسم الأول صحيحًا أو حرف علة، فإن كان الاسم الأول صحيحا، مثل قولهم: (تَفَرَّقَ الأَعْدَاءُ شَغَرَ بَغَرَ) لزم التَّخفيف من الثِّقل الذي دعا إليه طول الاسم بالفتح؛ لأنَّه أخف الحركات بخلاف ما لو كان آخره ياء، فإنَّ التَّخفيف في هذه يكون بالسكون؛ لأنَّ (الياء) أثقل من الحروف الصحيحة، فناسبها أعلى درجات التخفيف وهو السكون، قال أبو سعيد: «بمعنى أنَّ (شَغَرَ بَغَرَ)، وإن كان مثل: (أيادي سبا)، و(بادي بدا) في أنَّهما جعلا كاسم واحد، فإنَّ آخر الأول منهما مفتوح، و(أيادي سبا) وما جرى مجراه مما يكون في آخر الاسم الأول منهما ياء تكون الياء ساكنة، وإنَّما سكنت لأنَّ اليَاءَ أثقلُ من الحروف الصحيحة، فلما كان الحرف الصحيح يجب فتحه فيما جعل الاسمان فيه اسمًا واحدًا، والفتح أخفُّ الحركات لم يكن بعد الفتح في التَّخفيف إلا التَّسكين» (٢).

والذي يبين لك أنَّ نحو: (شَغَرَ بَغَرَ) و (أيادي سبا) ليسا اسما واحدا، وإنَّما هما ممَّا نُزِّلَ منزلة الاسم الواحد أنَّه ليس في العربية اسمٌ على ثمانية أحرف، كما أنَّه لا يوجد اسم تتوالى فيه ست حركات، قال

(١) الجمل:/١٨٣.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ٤/٧٠.

السِّيرافيُّ: «ألا ترى أنَّه قد قيل: (أيادي سبا)، وليس في الأسماء اسم على ثمانية أحرف؟ وقالوا: (شَغَرَ بَغَرَ)، وليس في الأسماء اسم توالت فيه ست حركات» (١).

- **القول في بناء (إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنّ، وليتَ، ولعلَّ) على الفتح**:

(إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، وليتَ، ولعلَّ) حروف مبنية على الفتح فرارا من ثقل التضعيف وثقل التقاء الساكنين؛ وإنَّما جعلوا البناء على الفتح؛ لأنَّه أخف الحركات، نبَّه على ذلك ابن الشجري بقوله: «خصّوا (ثمّ) بالبناء على الفتح؛ لثقل التضعيف، فأعطوه أخفّ الحركات، كما فعلوا ذلك في (إنَّ)، و(أنَّ)، و(كأنَّ) و(ثمَّ)، و(رُبَّ)، و(لعلَّ)» (٢).

والسبب في بناء هذا الأحرف أنها نائبة عن الفعل (٣)، فالأصل في الأفعال هو البناء (٤)، وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا (٥)؛ ووجه نيابتها عن الفعل هو التشبيه بـ (كان) عند ابن الناظم؛ إذ قال: «هذه الحروف شبيهة بـ (كان)؛ لما فيها من سكون الحشو، وفتح الآخر، ولزوم المبتدأ والخبر» (٦).

ومضارعتها الفعل المعتدي عند الزجاجي بقوله: «إنَّما نصبت الاسم

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ١٢٤/٤.
(٢) أمالي ابن الشجري:٦٠٠/٢.
(٣) التصريح:٤٥/١، ٤٦.
(٤) أسرار العربية:/٢٢٦.
(٥) ينظر: ألفية ابن مالك:/١٠.
(٦) شرح ابن الناظم:/١١٧.

ورفعت الخبر لمضارعتها الفعل المتعدي؛ وذلك أنَّها تطلب اسمين كما يطلبهما الفعل المتعدي، ويتصل بها المضمر المنصوب، كما يتصل بالفعل المتعدي، في قولك: (إنَّه، وإنَّني، وإنَّك)، كما تقول: (ضربك وضربه، وضربني)، وأواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي، ومعانيها معاني الأفعال من: التوكيد، والتشبيه، والترجي، والتوقع، والتمني، والاستدراك» (١).

- **بناء النكرة مع (لا) على الفتح**:

جعل الأشموني شروط إعمال (لا) النافية للجنس عمل (إنَّ) سبعة؛ وهي: «أن تكون نافية، وأن يكون منفيها الجنس، وأن يكون نفيه نصًا، وألا يدخل عليها جار، وأن يكون اسمها نكرة، وأن يتصل بها، وأن يكون خبرها أيضا نكرة» (٢).

واسم (لا) النافية للجنس مبنيٌّ، واختلف في موجب البناء، فقيل: لأنَّه تركب مع (لا) تركيب خمسة عشر (٣)، قال المبرد: «فَأَما ترك التَّنْوِين فَإِنَّمَا هُوَ لِأَنَّهَا جعلت وَمَا عملت فِيهِ بِمَنْزِلَة اسْم وَاحِد، كـ (خمسة عشر)» (٤).

وقيل: إنَّ علة البناء (هي) تضمنه معنى (مِنْ)، قال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢] موضحا علَّة بنا اسم (لا): «عِلَّةُ بِنَائِهِ تَضَمُّنُهُ مَعْنَى (مِنْ)؛ إِذِ التَّقْدِيرُ: لَا مِنْ رَيْبٍ، وَاحْتِيجَ إِلَى تَقْدِيرِ

(١) جمل الزجاجي:/٥١، ٥٢.
(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:١/٣٢٩.
(٣) الهمع:١/٥٢٧.
(٤) المقتضب:٤/٣٥٧.

(مِنْ)؛ لِتدُلَّ (لَا) عَلَى نَفْيِ الْجِنْسِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: (لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ) فَتَنْفِي الْوَاحِدَ وَمَا زَادَ عَلَيْهِ، فَإِذَا قُلْتَ: (لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ) فَرَفَعْتَ وَنَوَّنْتَ نَفَيْتَ الْوَاحِدَ، وَلَمْ تَنْفِ مَا زَادَ عَلَيْهِ؛ إِذْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا اثْنَانِ أَوْ أَكْثَرَ» (١)، واختاره الإمام العيني (٢).

وَقيل: لتَضَمّنه معنى اللَّام الاستغراقية (٣).

ومعنى (لا) النافية للجنس نفي الجنس قليله وكثيره، فإذا قلت: (لا رجل في الدار) أفهم ذلك أنَّه لا يوجد واحد ولا اثنين ولا أكثر من جنس الرجال، أشار إلى هذا المعنى المبرد بقوله: «اعْلَم أَنَّ (لَا) إِذا وَقعت على نكرَة نصبتها بِغَيْر تَنْوِين؛ وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِك لما أذكره لَك إِنَّمَا وضعت الْأَخْبَار جوابات للاستفهام إِذا قلت: (لَا رجل فِي الدَّار) لم تقصد إِلَى رجل بِعَيْنِه، وَإِنَّمَا نفيت عَن الدَّار صَغِير هَذَا الْجِنْس وكبيره، فَهَذَا جَوَاب قَوْلك: (هَل من رجل فِي الدَّار)؛ لِأَنَّهُ يسْأَل عَن قَلِيل هَذَا الْجِنْس وَكَثِيره»(٤).

والعلة في بناء اسم (لا) النافية للجنس على الفتحة أنَّها أخف الحركات، قال ابن الأنباريِّ: «إِنْ قال قائل: لِمَ بنيت النكرة مع (لا) على

(١) التبيان: ١/١٥.

(٢) قال العيني: «(لا رجلَ في الدار)؛ وإنما عملت في الاسم لاختصاصها بالاسم؛ إذ هو الذي له أفراد يقصد نفي جميعها بها؛ وإنما بني اسمها لتضمنه معنى الحرف؛ لأنَّ معنى (لا رجل): لا من رجل، وعلى الفتح؛ لأنَّه أخف الحركات»، شرح أبي داود للعيني: ٤/١٧٤.

(٣) الهمع: ١/٥٢٧.

(٤) المقتضب: ٤/٣٥٧.

الفتح، نحو: (لا رجل في الدار)؟ قيل: إنَّما بُنيت مع (لا)؛ لأنَّ التَّقدير في قولك: (لا رجل في الدار): لا من رجل في الدَّار؛ لأنَّه جوابُ قائل قال: (هل من رجل في الدار؟)، فلما حُذفت من اللفظ، وركبت مع (لا) تضمَّنت معنى الحرف، فوجب أنْ تُبنى؛ وإنَّما بُنيت على حركة لأنَّ لها حالة تمكن قبل البناء؛ وإنَّما كانت الحركة فتحة لأنَّها أخفُّ الحركات (١).

وما تقدم من أنَّ اسم (لا) العاملة عمل (إنَّ) مبنيٌّ على الفتح هو مذهب البصريين، والذي عليه مذهب الكوفيين أنَّه معرب منصوب (٢)، قال أبو البركات الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم المفرد النكرة المنفي بـ(لا) معرب منصوب بها، نحو: (لا رجلَ في الدَّارِ)» (٣)، المهم أنَّ اسم (لا) النافية للجنس جاء بالفتحة على المذهبين، وهي بلا ريب، أي: الفتحة من أخف الحركات.

- **نصب المفعول به بالفتحة**:

إنّما اختير الفتح وهو أخف الحركات للمفعول؛ لأنَّه لما كان الفاعل أقل من المفعول والمفعول أكثر، كان من المناسب إعطاء الأقل وهو الفاعل الأثقل وهو الضم، والأكثر وهو المفعول الأخف وهو الفتحة، قال ابن الأنباري: «الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد، ويكون له مفعولات كثيرة، فمنه ما يتعدى إلى مفعول واحد، ومنه ما يتعدى إلى مفعولين، ومنه ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، مع أنه يتعدى إلى خمسة أشياء؛ وهي: المصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والمفعول له، والحال،

(١) أسرار العربية:/١٨٥.
(٢) ينظر: التبيين:/٣٦٢.
(٣) الإنصاف:١/٣٠٢.

وليس له إلا فاعل واحد، وكذلك كل فعل لازم يتعدى إلى هذه الخمسة، وليس له ــ أيضًا ــ إلا فاعل واحد، فإذا ثبت هذا، وأنَّ الفاعل أقل من المفعول، فالرّفع أثقل، والفتح أخف، فأعطوا الأقل الأثقل، والأكثر الأخف؛ ليكون ثقل الرفع موازيًا لقلة الفاعل، وخفة الفتح موزاية لكثرة المفعول»(١).

والذي عليه أبو سعيد أنَّه لما كان الفاعل واحدا بحكم أنَّ الفعل ليس له إلا فاعل واحد والمفعول جماعة من جهة أنَّ الفعل قد يتعدى إلى مفعول واحد أو مفعولين أو ثلاثة ناسب أن يكون الخفيف للذي يتكرر والثقيل وهو الضم للذي لا يتكرر، قال أبو سعيد: «إنْ قال قائل: لم كان الفاعل مرفوعًا، دون أن يكون منصوبًا أو مخفوضًا؟

قيل له: في ذلك وجوه، منها: أنَّ الفاعل واحد والمفعول جماعة؛ لأنَّ الفعل قد يتعدَّى إلى مفعول ومفعولين وثلاثة، ويتعدّى إلى المفعول له، والمفعول معه، ويتعدى إلى ظرف الزمان والمكان والحال والمصدر، فكثر فاختير لهم أخفّ الحركات، وجعل للفاعل إذ كان واحدا أثقلها؛ لأنَّ إعادة ما خفّ تكريره في الأسماء الكثيرة أيسر مئونة مما يثقل» (٢).

- **ومما يقوي نصب المفعول به بالفتحة؛ لأنَّها أخف الحركات أيضاً**:

ــ أنَّ الفعل أقوى من المفعول؛ فأُعطي الفاعل الذي هو الأقوى، الأقوى وهو الرّفع، وأُعطي المفعول الذي هو الأضعفُ، الأضعفَ وهو

(١) أسرار العربية:/٧٨.

(٢) شرح كتاب سيبويه:١/٢٦٠.

النصب.

ـ أنَّ الفاعل أول، والرفع أول، والمفعول آخر، والنصب آخر؛ فأعطي الأوّلُ الأوّلَ، والآخرُ الآخرَ (١).

وقد عقد الرازيُّ لهذا الموضوع مسألة في تفسيره جعل عنوانها: (سر ارتفاع الفاعل وانتصاب المفعول) مؤكِّدا على ما على قاله أبوسعيد وابن الأنباري، يقول الرَّازي: « أَنَّ الْفَاعِلَ وَاحِدٌ، وَالْمَفْعُولَ أَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَإِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَإِلَى ثَلَاثَةٍ، ثُمَّ يَتَعَدَّى أَيْضًا إِلَى الْمَفْعُولِ لَهُ، وَإِلَى الظَّرْفَيْنِ، وَإِلَى الْمَصْدَرِ وَالْحَالِ، فَلَمَّا كَثُرَتِ الْمَفَاعِيلُ اخْتِيرَ لَهَا أَخَفُّ الْحَرَكَاتِ وَهُوَ النَّصْبُ، وَلَمَّا قَلَّ الْفَاعِلُ اخْتِيرَ لَهُ أَثْقَلُ الْحَرَكَاتِ وَهُوَ الرَّفْعُ، حَتَّى تَقَعَ الزِّيَادَةُ فِي الْعَدَدِ مُقَابِلَةً لِلزِّيَادَةِ فِي الْمِقْدَارِ فَيَحْصُلُ الِاعْتِدَالُ»(٢).

- **نصب (مع) على الفتح**:

(مع) من الأسماء (٣) التي ترد مفتقرة للإضافة، كقوله تعالى: ﴿أَرۡسِلۡهُ

(١) ينظر: أسرار العربية:/٧٩.

(٢) مفاتيح الغيب:٦١/١.

(٣) زعم بعض النحويين القول بحرفيتها، قال ابن الشجري: «إنَّما حكم عليها بالحرفيّة؛ لأنها على حرفين، وانضم إلى ذلك فيها السكون، فنزّلها منزلة (هل، وبل، وقد)»، أمالي ابن الشجري:٥٨٤/٢.

وليس بصحيح، لأن كلام سيبويه مشعر بلزوم الاسمية على كل حال؛ بدليل لحاق التنوين لها، ودخول (من) عليها؛ لذا قال ابن الناظم: «زعم بعض النحويين أنها حرف؛ إذ سكنت عينها، وليس بصحيح» شرح ابن الناظم:/٢٨٥.

مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ ﴾ [يوسف: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ ﴾ [الشرح: ٥]، وترد ــ أيضا ــ غير مفتقرة للإضافة نحو قولك: (جاء الزيدان معًا)، و(جاء الناسُ معًا)، فتنصب على الحال كجميع، قال المكودي: «تفرد فيلزم نصبها على الحال نحو: جاء الزيدان معا، أي: جميعا» (١)، قال سيبويه ناصًا على ورود الاستعمالين: النصب على الحال والنصب على الظرفية، ومجيئها مفتقرة للإضافة وغير مفتقرة: «سألت الخليل عن (معكم) و(مع)، لأيِّ شيء نصبتها؟ فقال: لأنَّها استعملت غير مضافة اسمًا، كـ(جميع)، ووقعت نكرة، وذلك قولك: (جاءا معًا) و(ذهبا معًا)، و(قد ذهب معه)، و(من معه) صارت ظرفًا، فجعلوها بمنزلة: (أمام، وقدام)» (٢)، وهي اسم لمكان الاصطحاب أو وقته (٣) تقول: (جلس زيد مع عمرو)، و(جاء زيد مع بكر)، وربيعة وغَنْم يسكنون (مع) (٤)، فيقولون: (ذهبت معْه)، ومنه قول الشاعر:

فَرِيْشِيْ منكمُ وهوايَ مَعْكم ... وإن كانت زيارتكم لماما

وقد ادعى أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس النحوي المصري الإجماع على حرفيتها، وهو عند ابن عقيل فاسد بدليل؛ إذ قال: «ادعى النحاس الإجماع على ذلك، وهو فاسد؛ فإن سيبويه زعم أنَّ ساكنة العين اسم»، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٣/٧٠.

(١) شرح المكودي:/١٦٩.

(٢) الكتاب:٣/٢٨٦، ٢٨٧.

(٣) شرح ابن الناظم:/٢٨٤.

(٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:٢/١٦٣.

والمشهور فيها فتح العين (١)، وهي معربة وفتحتها فتحة إعراب؛ وذلك «لشبهها بـ(عند) في وقوعها خبرا وحالا وصفة وصلة ودالا على حضور، نحو: ﴿ وَنَجِّنِي وَمَن مَّعِيَ ﴾ [الشعراء: ١١٨]، أو على قرب، نحو: ﴿ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٦ ﴾ [الشرح: ٦]» (٢)؛ وإنما كان الأعرف فيها والمشهور هو الفتح لأنَّه أخف الحركات (٣).

علي أنَّه قد جاء في لغة السكون (٤) إذا التقت العين الساكنة مع ساكن بعدها وجوب تحريكها لالتقاء الساكنين، فمن حركها بالفتح؛ فللتخفيف، ومن حركها بالكسر فعلى الأصل في التخلص من التقاء الساكنين (٥).

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٣/٧٠، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك:٢/١٥٩.

(٢) حاشية الصبان:٢/٣٩٩.

(٣) التفسير المنير: ١٩/٣٠٠.

(٤) ووجه البناء على لغة ربيعة وغَنْم عند من قال ببنائها ــ لأنَّه يصح أن يكون هذا السكون سكون تخفيف، لا سكون بناء ــ راجع إلى جمودها، أو تضمنها معنى المصاحبة، وهو من المعاني التي حقها أن تؤدي بالحرف، قال الصبان: «قوله: (فإنها مبنية عندهم)، قيل: لجمودها للزومها الظرفية، وقيل: لتضمنها معنى المصاحبة وهو من المعاني التي حقها أن تؤدي بالحرف، وإن لم يوضع لها حرف كالإشارة»، حاشية الصبان:٢/٣٩٩.

(٥) ينظر: إرشاد السالك: ١/٥٠١، وشرح الأشموني:٢/١٦٣ وحاشية الصبان:٢/٤٠٠.

- **بناء (الآن)** (١):

في (الآن) لغتان: الفتح والكسر حملا لها على (شَتّانَ) (٢) والفتح هو الأكثر والأشهر (٣) وسبب ذلك أنَّ الفتح أخف الحركات؛ وقد استدل على ثبوت الفتح بأوجه مختلفة منها:

ـ أنه مبنيّ؛ لأنَّه شابه اسم الإشارة (٤).

ـ ذهب أبو العباس المبرد إلى أنَّه مبنيٌّ؛ لأنَّه وقع في أول أحواله بالألف واللام، وسبيل ما يدخل عليه الألف واللام أن يكون منكورًا أولا، ثم يعرف بهما، فلما خالف سائر أخواته من الأسماء وخرج إلى غير بابه بُنِيَ (٥).

ـ ذهب أبو سعيد السيرافي: إلى أنَّه مبني؛ لأنَّه لما لزم موضعًا واحدًا أشبه الحرف؛ لأنَّ الحروف تلزم مواضعها التي وضعت فيها في أوليتها، والحروف مبنية، فكذلك ما أشبهها (٦).

ـ ذهب أبو علي الفارسي أنَّه إنَّما بُني؛ لأنَّه حذف منه الألف واللام

---

(١) رجَّح السيوطي إعرابها؛ وذلك إذ قال: «الْمُخْتَار عِنْدِي القَوْل بإعرابه؛ لِأَنَّهُ لم يثبت لبنائه عِلّة مُعْتَبرَة فَهُوَ مَنْصُوب على الظَّرْفِيَّة»، الهمع:١٨٧/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل:٢٢٠/٢، والهمع:١٨٦/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل:٢٢٠/٢، والتذييل والتكميل:٩/٨، وتمهيد القواعد:١٩٧٩/٤.

(٤) هو مذهب البصريين.

ينظر: الإنصاف:٤٢٦/٢.

(٥) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه:/١٨٤، والإنصاف:٥٢٣/٢.

(٦) ينظر: شرح كتاب سبويه:١٠١/١.

وضُمِّن الاسم معناهما، وزيدت فيه ألف ولام أُخْرَيان (١).

ــ ذهب الكوفيون إلى أنَّ (الآن) مبنيّ؛ لأنَّ الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ من قولهم: (آن يَئِينُ)، أي: حان، وبقي الفعل على فتحته (٢).

والملاحظ أنَّ (الآن) بني على الفتح في جميع الوجوه؛ وذلك لأنَّه ــ كما لا يخفى ــ من أخف الحركات؛ وإنَّما بنيت للزوم شبهها بالحرف، قال ابن سيده: «إِنَّ لزومَها لهَذَا الموضِع فِي الْأَسْمَاء قد ألحَقهَا بشبَه الْحُرُوف؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْحُرُوف لازمةٌ لمواضِعها الَّتِي وَقَعْت فِيهَا فِي أوّلِيتها غيرُ زائِلة عَنْهَا وَلَا بارحةً مِنْهَا، واختاروا الفتحَ؛ لِأَنَّهُ أخفُّ الحركاتِ»(٣).

- **نصب ظرف الزمان والمكان والحال والمصدر**:

يظهر من قول أبي سعيد: «الفعل قد يتعدَّى إلى مفعول ومفعولين وثلاثة، ويتعدّى إلى المفعول له، والمفعول معه، ويتعدى إلى ظرف الزمان والمكان والحال والمصدر، فكثر فاختير لهم أخفّ الحركات» (٤) أنَّ نصب الظرف بنوعيه: الزمان والمكان والحال والمصدر بالفتحة؛ لكونَّها أخفّ الحركات، وحملا لها على المفعول به؛ وللتشبيه به في أكثرها.

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٤٢٦.

(٢) ينظر: الإنصاف:٢/٤٢٤.

(٣) المخصص:٤/٢٥١.

(٤) شرح كتاب سيبويه: ١/ ٢٦٠.

- **امتناع التعدي من (فَعُل) بضم العين**:

الأفعال ثلاثة (فَعُل) بضم العين وهو أثقلها وممنوع التعدي، و(فَعِل) بكسر العين وهو أوسطها وعدم التعدي فيه أكثر، و(فَعَل) بفتح العين وهو أخفها، ويكثر فيه الأمران التَّعدي واللزوم؛ وإنما جُعِلَ مضموم العين ممنوع التعدي تخفيفًا؛ لأنَّ التعدي يستدعي زيادة المتعدَّى عليه، على حين جعل أخف الأفعال الثلاثية المفتوح العين الذي يكثر فيه التعدي واللزوم معًا؛ لأنَّ الفتحة أخف الحركات، قال ابن مالك: «أخف الأفعال الثلاثية المفتوح العين، لأنَّ الفتحة أخف الحركات، وأثقلها المضموم العين؛ لأنَّ الضمة أثقل الحركات، والمكسور العين متوسط؛ لأنَّ الكسرة أقل ثقلا من الضمة، وأقل خفة من الفتحة، فترتب على هذا أن جعل مضموم العين ممنوع التعدي تخفيفًا، لأنَّ التعدي يستدعي زيادة المتعدَّى عليه، وجعل عدم التَّعدي في المكسور العين أكثر من التَّعدي، وكثر الأمران في المفتوح العين؛ لخفته» (١).

- **علة نصب التمييز**:

التمييز من المنصوبات التي هي الفضلات (٢)، قال ابن مالك:

اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ (٣)

وقد كشف الرازيُّ عن علة نصب التمييز في معرض حديثه عن قوله

---

(١) شرح التسهيل:٣/٤٣٩.

(٢) ينظر: إرشاد السالك:١/٤٢٩، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٢/٢٨٦، وشرح الأشموني:٢/٤٦.

(٣) الألفية:/٣٤.

تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١] ؛ إذ ذكر أنَّ (ذَهَبًا) تمييز؛ وإنما جاء منصوبا ذلك لأنَّ النَّصْبَ أَخَفُّ الْحَرَكَاتِ، قال الرازي: «قَوْلُهُ: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ [آل عمران: ٩١]، قَالَ الْوَاحِدِيُّ: (مِلْءُ الشَّيْءِ): قَدْرُ مَا يَمْلَؤُهُ، وَانْتَصَبَ (ذَهَبًا) عَلَى التَّفْسِيرِ، وَمَعْنَى التَّفْسِيرِ: أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ تَامًّا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُبْهَمًا كَقَوْلِهِ: (عِنْدِي عِشْرُونَ)، فَالْعَدَدُ مَعْلُومٌ، وَالْمَعْدُودُ مُبْهَمٌ، فَإِذَا قُلْتَ: (دِرْهَمًا) فَسَّرْتَ الْعَدَدَ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: (هُوَ أَحْسَنُ النَّاسِ)، فَقَدْ أَخْبَرْتَ عَنْ حُسْنِهِ، وَلَمْ تُبَيِّنْ فِي مَاذَا، فَإِذَا قُلْتَ: (وَجْهًا)، أَوْ (فِعْلًا) فَقَدْ بَيَّنْتَهُ وَنَصَبْتَهُ عَلَى التَّفْسِيرِ؛ وَإِنَّمَا نَصَبْتَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَا يَخْفِضُهُ وَلَا مَا يَرْفَعُهُ، فَلَمَّا خَلَا مِنْ هَذَيْنِ نُصِبَ؛ لِأَنَّ النَّصْبَ أَخَفُّ الْحَرَكَاتِ، فَيُجْعَلُ كَأَنَّهُ لَا عَامِلَ فِيهِ» (١).

وممن جعل التَّمييز من الفضلات، وأنَّه منصوب، وقد كان نصبه بالفتحة؛ لأنَّها من أخف الحركات ليس غير: الدماميني بقوله: «النصب للفضلة، فإنَّ علامته فتحة، وهي أخف الحركات، والفضلة أكثر دورًا في كلامهم، فناسب أن يجعل لها النصب لخفة علامته، وهي: مفعول مطلق، أو مقيد بقولك: به، أو فيه، أو له، أو معه، أو مستثنى، أو حال، أو تمييز، أو مشبه بالمفعول به، وهو ما نصب على طريق الاتساع من ظرف أو مصدر أو مرفوع في باب الصفة المشبهة» (٢).

(١) مفاتيح الغيب:٨/٢٨٧.

(٢) تعليق الفرائد:٣/٩.

- **بناء الظرف المركب على الفتح**:

ذكر أبو حيان أنَّ الظرفَّ المركَّب من نحو: (صباح مساء) مبنيٌّ، وبناؤه على الفتح؛ لأنَّه أخف الحركات، منبهًا على أن الأصل هو العطف بالواو؛ وذلك إذ قال: «الأصل: هو يأتينا صباحاً ومساءً، فحذفت الواو العاطفة، وركب الاسمان، وبنيا على الفتح؛ لأنه أخف الحركات، كما فعل في العدد المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر» (١).

ومعناه على التركيب أَنه يَأْتِي فِي الصَّبَاح والمساء، أمّا على الإضافة فهو يأتي في الصباح، ذكر ذلك الحريري موضحا الخطأ الذي وقعت فيه العامة بقوله: «من ذَلِك: أَنهم لَا يفرقون بَين قَوْلهم: (زيد يأتينا صباحَ مسَاءٍ) على الْإِضَافَة، و(يأتينا صباحَ مسَاءَ) على التَّرْكِيب، وَبَينهمَا فرق يخْتَلف الْمَعْنى فِيهِ، وَهُوَ أَن المُرَاد بِهِ مَعَ الْإِضَافَة أَنه يَأْتِي فِي الصَّباح وَحده؛ إِذْ تَقْدِير الْكَلَام: (يأتينا فِي صباح مسَاء)، وَالْمرَاد بِهِ عِنْد تركيب الاسمين وبنيتهما على الْفَتْح أَنه يَأْتِي فِي الصَّبَاح والمساء وَكَانَ الأَصْل هُوَ (يأتينا صباحا وَمَسَاء)، فحذفت الْوَاو العاطفة، وَركب الاسمان وبنيا على الْفَتْح؛ لِأَنَّهُ أخف الحركات، كَمَا فعل فِي الْعدَد الْمركب من أحد عشر إِلَى تِسْعَة عشر» (٢).

- **نصب (حيث) على الفتح**:

ذكر الثَّعلبيُّ أنَّ من القراءات القرآنية الواردة في كلمة(حَيْثُ) في قوله تعالى: ﴿ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨٢﴾ ﴾ [الأعراف: ١٨٢]: نصب الثّاء، وهي

(١) التذييل والتكميل:٧/٢٧٣.

(٢) درة الغواص:/٢٣٥.

قراءة عبيد بن عمير(١)؛ ووجه هذه القراءة أنَّ (الثَّاء) إنَّما حُرِّكت بالفتح للسَّاكن الَّذي قبلها، وأنَّه إذا التقى ساكنان كان التَّحريك بالفتح؛ لأنَّه أخف الحركات يقول الثعلبي: «(حيثَ): بالياء ونصب الثاء وهي قراءة عبيد بن عمير، قال الكسائيُّ: إنّما نصب بسبب الياء؛ لأنّها ساكنة، وإذا اجتمع ساكنان في حرف حركوا الثاني إلى الفتح؛ لأنّه أخف الحركات، مثل: (ليت)، و(كيف)» (٢).

والقول بأنَّ نصب الثَّاء ثابت في (حيث) يتعارض مع الإجماع الذي نصَّ عليه ابن منظور والذي أثبت فيه أنَّ العرب أجمعت عَلَى رَفْعِ (حيثُ) فِي كُلِّ وَجْهٍ؛ إذ قال: «قَالَ بَعْضُهُمْ: أَجْمَعَت العربُ عَلَى رَفْعِ (حيثُ) فِي كُلِّ وَجْهٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّ أَصلها (حَوْثُ)، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً؛ لِكَثْرَةِ دُخُولِ (الْيَاءِ) عَلَى (الْوَاوِ)، فَقِيلَ: (حَيْثُ)، ثُمَّ بُنِيَتْ عَلَى الضَّمِّ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَاخْتِيرَ لَهَا الضَّمُّ لِيُشْعِرَ ذَلِكَ بِأَنَّ أَصلَها (الْوَاوُ)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الضَّمَّةَ مُجَانِسةٌ لِلْوَاوِ، فكأَنَّهم أَتْبَعُوا الضَّمَّ الضَّمَّ» (٣).

وفي القول بالإجماع على الضمِّ نظرٌ؛ بدليل أنَّ الكسائيَّ سمع فيها نصب (الثَّاء) عند بني يربوع، وطُهيَّة، وهو بلا شك ممن يعتد برأيه، قال أبو حيَّان: «قال الكسائيُّ: سمعت في بني تميم من بني يربوع، وطُهيَّة من ينصب (الثَّاء) علي كلِّ حَالٍ في الخفض والنَّصب والرفع، فَيَقُولُ: (حَيْثَ التَقَيْنا)، وَ(مِنْ حيثَ لَا يَعْلَمُونَ)(٤)، ولَا يُصيبه الرفعُ فِي

(١) ينظر: معجم القراءات القرآنية للدكتور/ عبد اللطيف الخطيب:٣/٢٢٤.

(٢) الكشف والبيان عن تفسير القرآن:٢/١٤.

(٣) لسان العرب:٢/١٤٠.

(٤) في قوله تعالى: ﴿ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨٢﴾ ﴾ [الأعراف: ١٨٢].

لُغَتِهِمْ»(١)؛ ففيما نقله الكسائيُّ خرق لهذا الإجماع الذي نقله ابن منظور، ويبقي أنَّ فتح الثَّاء من (حيثَ) هي لغة بني يربوع وطهية، ويزيد ذلك قوة أنَّ الفتح أخفُّ الحركات، قال الخليلُ: «مثل (حَيْثُ)، و(قطُّ) لَا يتغيران عَن الرّفْع على كل حَال، وكَذَلِكَ (قبلُ)، وَ(بعدُ) إِذا كَانَا على الْغَايَة، وَفِي لُغَة بَعضهم: (حَيْثَ) بِالْفَتْح؛ لِأَنَّ الفتحة أخفُّ الحركاتِ، وَقَالُوا:(حَيْثُ)، و(حوث)» (٢) .

- **فتح ما قبل ياء الإضافة**:

من ذلك: قراءة حفص: (يا بُنَيَّ) بالفتح، و(بُنَيَّ) هو تصغير (ابن)، وأصله (بنو) بفتحتين، وإذا صغرته حذفت ألف الوصل ورددت اللام المحذوفة، فيبقى (بنيو)، فقلبت الواو ياء؛ لاجتماع الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون، وتدغم الياء في الياء، وعند من قال إن أصل كلمة (ابن) هو الياء لا يكون هناك قلب؛ وذلك من قوله تعالى: ﴿ يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا ﴾ [هود: ٤٢] ، ومن قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰبُنَيَّ لَا تَقۡصُصۡ رُءۡيَاكَ عَلَىٰٓ إِخۡوَتِكَ ﴾ [يوسف: ٥] ، ومن قوله تعالى: ﴿ يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ ﴾ [لقمان: ١٣] ، ومن قوله تعالى: ﴿ يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٖ ﴾ [لقمان: ١٦] ، ومن قوله تعالى: ﴿ يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [لقمان: ١٧] ، ومن قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ أَنِّيٓ أَذۡبَحُكَ ﴾ [الصافات: ١٠٢] ، بفتح (الياء).

ووجه فتح الياء المشددة هو: خفة الفتحة؛ لأنَّه لما أتى بالكلمة على أصلها بثلاث ياءات، استثقل اجتماع الياءات والكسرات، فأبدل من الكسرة التي قبل ياء الإضافة فتحة، فانقلبت ياء الإضافة ألفا ثم حذفت،

---

(١) التذييل:٨/٦٥، ٦٦.

(٢) الجمل:/١٧١.

وقد قرأ الباقون (١) بكسر الياء من (يا بُنَيَّ) في هذه المواضع، ووجه تشديد الياء وكسرها: أنَّ الأصل وجود ثلاث ياءات:

الأولى: ياء التصغير.

الثانية: لام الفعل في كلمة (ابن)، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها.

الثالثة: ياء الإضافة التي يجب كسر ما قبلها.

فأدغمت ياء التصغير في الثانية التي هي لام الفعل؛ وكسرت لأجل ياء الإضافة، ثم حذفت ياء الإضافة؛ لاجتماع ثلاث ياءات، وبقيت الكسرة تدل عليها، كما تقول: (يا غلامِ)، و(يا صاحبِ)، فتحذف الياء، وتبقى الكسرة لتدل عليها.

أشار إلى ذلك ابن مالك مبينا أنَّ الفتح جاء للتنبيه على الأصل بقوله: «إذا كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم ياء مشددة، كـ (بني) قيل: (يا بني)، و(يا بني) لا غير، فالكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرارًا من توالي الياءات، مع أنَّ الثالثة كان يختار حذفها قبل وجود الثنتين، وليس بعد اختيار الشيء إلا لزومه، والفتح على وجهين: أحدهما: أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفا ثم التزم حذفها؛ لأنها بدل مستثقل، الثاني: أن تكون ثانية ياءي (بني) حذفت، ثم أدغمت أولاهما في ياء المتكلم ففتحت؛ لأنَّ أصلها الفتح، كما فتحت في (يدي)،

(١) ينظر: السبعة في القراءات:/ ٣٣٤، ٥١٢، وحجة القراءات:/ ٥٦٤، والنشر: ٢/ ٢٨٩.

ونحوه»(١).

أما الشيخ ابن عطية فقد نص صراحة على ثبوت قراءة حفص وأنَّ القراءة بالفتح من أخف الحركات بقوله: «قرأ السبعة:(يا بنـيّ) بكسر الياء المشددة، وهي ثلاث ياءات: أولاها: ياء التصغير، وحقها السكون، والثانية: لام الفعل، وحقها أن تكسر بحسب ياء الإضافة إذ ما قبل ياء الإضافة مكسور، والثالثة: ياء الإضافة، فحذفت ياء الإضافة؛ إما لسكونها وسكون الراء؛ وإما لأنَّها بمثابة التنوين في الأعلام، وهو يحذف في النداء، فكذلك ياء الإضافة، والحذف فيها كثير في كلام العرب، تقول: (يا غلام)، و(يا عبيد)، وتبقى الكسرة دالة، ثم أدغمت الياء الساكنة في الياء المكسورة، وقد روى أبو بكر وحفص عن عاصم أيضا:(يا بنيّ) بفتح الياء المشددة، وذكر أبو حاتم: أن المفضل رواها عن عاصم؛ ولذلك وجهان: أحدهما: أن يبدل من ياء الإضافة ألفا وهي لغة مشهورة، تقول: (يا غلاما)، و(يا عينا)، فانفتحت الياء قبل الألف، ثم حذفت الألف؛ استخفافًا، ولسكونها وسكون (الراء) من قوله: ﴿ ٱرۡكَب ﴾ [هود: ٤٢].

والوجه الثاني: أنَّ الياءات لمَّا اجتمعت استثقل اجتماع المماثلة، فخفف ذلك الاستثقال بالفتح؛ إذ هو أخف الحركات، هذا مذهب سيبويه، وعلى هذا حمل قوله صلى الله عليه وسلم: {وحواري الزبير} (٢)» (٣).

---

(١) شرح الكافية الشافية:١٣٢٣/٣، ١٣٢٤.

(٢) ينظر: صحيح البخاري:٢٧/٤، كِتَاب: الجِهَاد وَالسِّيَر، بَاب: فَضْل الطَّلِيعَةِ، وصحيح مسلم:١٢٧/٧، برقم/ ٦٣٢٢، كتاب: فَضَائِل الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ، بَاب: مِنْ فَضَائِلِ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٣) المحرر الوجيز:١٧٤/٣.

▪ **فتح واو العطف، وفائه، وثُمَّ**:

إنَّما فتحت واو العطف وفاؤه وغيرهما من الحروف التي هي على حرف واحد؛ مراعاة للأصل

فلا يمكن أن تكون ساكنة؛ لأنَّها قد تقع في أول الكلام، ولا يمكن الابتداء بالساكن، فلهذا وجب تحريكها بالفتح؛ لأنه أخف الحركات، قال الزجاج: «أصل الحروف التي يُتَكلم بها وهي على حرف واحد الفتحُ أبدًا إلا أن تجِيءَ علة تزيلُه؛ لأنَّ الحرف الواحد لا حظَّ له في الإعراب، ولكن يقع مبتدأ في الكلام، ولا يبتدأ بساكن، فاختير الفتح؛ لأنَّه أخف الحركات، تقول: (رأيت زيدًا وعمرًا)، فالواو مفتوحة، وكذلك (فعمرًا) الفاءُ مفتوحة؛ وإنما كسرت اللام في قولك: (لِزَيد) ليفصل بين لام القسم ولام الإضافة، ألا ترى أنَّك لوقلت: (إنَّ هذا لِزيدٍ) علم أنه ملكه»(١).

وأما (ثُمَّ) فبنيت على الفتح وهو أخف الحركات؛ لثقل التضعيف، قال ابن الشَّجري: «خصّوا (ثمّ) بالبناء على الفتح؛ لثقل التضعيف، فأعطوه أخفّ الحركات» (٢).

وفوق أنَّ الفتح أخف الحركات رأى مكيّ أنَّ الفتح ــ أيضا ــ كان مراعاة للأصل بقوله: «أصل هذه الحروف كلها الفتح، كواو العطف، وفائه، وألف الاستفهام، وكانت في الأصل لا حركة لها، ولم يمكن الابتداء بساكن فلم يكن بدّ من حركة، فأعطيت أخفّ الحركات، وهي

(١) معاني القرآن وإعرابه:١/٤١.

(٢) أمالي ابن الشجري:٢/٦٠٠.

الفتحة» (١).

- **عمل (أنْ) المصدرية النَّصب**:

(أَنْ) المصدرية من الموصولات الحرفيَّة، وهي: كل حرف أول مع صلته بمصدر؛ وإنَّما خُصَّت المصدرية بنصب الفعل المضارع بعدها بالفتح إمَّا لأنَّ الفتح أخف الحركات، أو للطول؛ لأنَّها مع المضارع الواقع بعدها كبعض الاسم، أو حملا على (أَن) الناصبة للْفِعْل فِي الْفَتْح، قد استوفى هذه العلل الشيخ أبو البقاء بقوله: «إنَّما خصَّت المصدريَّة بِالْفَتْح لأنَّهم لَمَّا آثروا الْفرق عدلوا إِلَى أخفَّ الحركات، وَهِي الفتحة، إنْ شِئْت قلت: لَمَّا كَانَت المصدريَّة كبعض الِاسْم طَال الْكَلَام بهَا، فخصَّت بأخف الحركات، وإنْ شِئْت قلت: لَمَّا كَانَت مصدرّية حملوها على (أَنْ) الناصبة للْفِعْل فِي الْفَتْح، كَمَا حملُوا الناصبة للْفِعْل فِي الْعَمَل على الناصبة للاسم»(٢).

- **بناء (آمين) على الفتح**:

(آمين) بالمد والقصر (٣): اسم فعل (٤)، وهو مبني، قال ابن أبي الربيع: «أسماء الأَفْعالِ مَبْنِيّةٌ؛ لأِنَّ مُوجبَ الإعراب لَيْسَ فيها» (٥)،

---

(١) الهداية: ٥٤٠٩/٨.

(٢) اللباب: ٢٢٤/١، ٢٢٥.

(٣) ينظر: تفسير الكتاب العزيز وإعرابه:/٤٠٠، والدر المصون:٧٧/١، وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري:٦/٧.

(٤) ينظر: الدر المصون:٧٧/١، والمقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء:/٧٣، وروح المعاني:١٠٠/١، وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري:٦/٧.

(٥) تفسير الكتاب العزيز وإعرابه:/ ٤٠٠.

وكلمة (آمين) ليست من القرآن إجماعًا (١) وإنَّما حركت النون بالفتح وإن كان أصلها البناء على السكون؛ ذلك لأنَّ الفتح أخف الحركات، قال الأشمونيُّ: «حركت النُّون وإن كان حقها السكون الذي هو الأصل في المبنيّ؛ لالتقاء الساكنين، ولم تكسر لكسرة الميم ومجيء الياء الساكنة قبلها، واختير الفتح؛ لأنَّه أخفّ الحركات، وتشبيها له بـ (ليس)، و(كيف)» (٢).

وممن ذهب إلى أنَّها حركت بالفتح لأنَّه أخف الحركات: الشيخ زكريا الأنصاري بقوله: «حركت النون وإن كان حقها السكون الذي هو الأصل في المبني؛ لالتقاء الساكنين، ولم تكسر لكسرة الميم ومجيء الياء الساكنة قبلها، واختير الفتح؛ لأنَّه أخف الحركات، وتشبيها له بـ (ليس، وكيف)» (٣).

- **بناء (هيت) على الفتح**:

(هيت) لا يلحقها ضمير، قال أبو حيان: «تقول: (هيت لك، ولكما، ولكم، ولكن)» (٤)، وفي (الهاء) منها ثلاث لغات، قال السيوطي: «بِفَتْح (الْهَاء) وَكسرهَا وَضمّهَا» (٥)، وهو اسم فعل مبني (٦)، نائب عن فعل

(١) ينظر: الدر المصون:١/٧٧، والمقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء:/٧٣.

(٢) منار الهدى:/٧٣.

(٣) المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء:/ ٧٣.

(٤) الارتشاف:٥/٢٢٩٥.

(٥) الهمع:٣/١٠٥.

(٦) ينظر: شرح المفصل:٣/١٢، والمغني:/٢٩٣، والهمع:٣/١٠٥، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك:٣/٩٢.

الأمر (١) مراعاة للكثرة، قال برهان الدين بن القيم: «أكثر ما تستعمل أسماء الأفعال نائبة عن فعل الأمر» (٢)، وقد فسرها الجمهور بفعل الأمر في الآية الكريمة: ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾ [يوسف: ٢٣] ، قال ناظر الجيش: «الجمهور على أنَّ معنى (هَيْتَ) في الآية الشريفة: أسرع، و (لَكَ) تبيين» (٣)، وقيل: عن الماضي (٤).

والسبب في بنائه إمَّا لوقوعه موقع الماضي، أو لوقوعه موقع الجملة، أو لوقوعه موقع فعل الأمر ... أشار إلى ذلك أبو البقاء بقوله: «أمَّا (هيت) فاسمٌ للفعلِ، وَمَعْنَاهُ: (هَيْتَ لكَ)، فبُنِي؛ لوقوعِهِ موقعَ الْفِعْلِ الْمَاضِي، وقيلَ: لوقوعِهِ موقعَ الْجُمْلَة، وقيلَ: هُوَ مقدَّر بمبتدأ وَخبر، أَي: أَنا متهيّئةٌ لَك، وقيلَ: هُوَ واقعٌ موقعَ الأمرِ، أَي: ايتني» (٥).

وكان لا بد من البناء على الحركة؛ وذلك للفرار من التقاء الساكنين، وهما: (الياء، والتاء)؛ ووجه البناء على الفتح هو طلب الخفة؛ حملا لـ (هيت) على (أين، وكيف)، قال ابن يعيش: «فيه ثلاث لغات: (هَيْتَ) بالفتح، و(هَيتُ) بالضم، و(هَيْتِ) بالكسر، وأصلُه البناء على السكون كـ(صهْ)، إلَّا أنَّه التقى في آخِره ساكنان: الياء والتاء، فحُركت التاء لالتقاء الساكنين، فَمن فتح فطَلَبًا للخِفة؛ لثقَل الكسرة بعد الياء، كما قالوا: (أيْنَ)، و(كَيْفَ)، ومَن ضم فإنَّه شبهه بالغايات، نحو: (قَبْل)،

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:٣/٩٢.
(٢) إرشاد السالك:٢/٧١٥.
(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٨/ ٣٨٥٨.
(٤) ينظر: مغني اللبيب:/٢٩٣.
(٥) اللباب:٢/٩١.

و(بَعْدُ)؛ وذلك لأنَّ معنَى (هَيتَ): دُعائي لَكَ، فهو في معنى الإضافة، واستعماله من غيرِ إضافة كقَطعه عن الإضافة، فيُبْنَى على الضم، كبناءِ (قَبْلُ)، و(بَعْد)، ومَن كسر، فقال: (هَيْتِ)، وهي أقلها، فكَسَرَ على أصل التقاء الساكنين، ولم يبالِ الثقلَ؛ لقلةِ استعمالها ونُدرتِها في الكلام، فجاؤوا بها على الأصل، كـ (جَيرِ)»(١).

وممن خرَّج قراءة الفتح في (هيت) للتَّخفيف: ابن هشام؛ إذ قال: «قُرِئَ:(هيت) مُثَلّثَة (التَّاء) (٢)، فالكسر على أصل التقاء الساكنين، وَالْفَتْح للتَّخْفِيف، كَمَا فِي (أَيْن)، وَ(كَيف)، وَالضَّم تَشْبِيها بِـ(حَيْثُ)» (٣).

- **فتح لام المستغاث به**:

إذا كان القصد من النداء هو التخليص من شدة أو الإعانة على مشقة، فالنداء في هذه الحالة يكون استغاثة، فتدخل على المنادى الذي بهذه الصفة لام المستغاث به، وهي حرف ورد مبنيًّا على الفتح؛ وإنما كان الفتح بالتحديد لأنَّه أخف الحركات، نصَّ على ذلك الشَّاطبيّ في معرض حديثه عن قول ابن مالك:

إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادًى خُفِضَا بِاللامِ مَفْتُوحًا كَيَا لَلْمُرْتَضَى (٤)

---

(١) شرح المفصل:٣/١٣.

(٢) في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَۚ ﴾ [يوسف: ٢٣].

وتنظر القراءة في: السبعة في القراءات:/٣٤٧، والمحتسب:١/ ٣٣٧، وحجة القراءات:/ ٣٥٧، ٣٥٨.

(٣) شرح شذور الذهب: /١٥٨.

(٤) الألفية:/٥١.

«يعني أنَّ الاسم المنادى إذا استغيث به فحكمه أن يدخل عليه لام الجر فيجر بها، لكنَّها تكون مفتوحة، ولا تكون مكسورة كحالها في غير النداء، بل ترجع إلى أصلها من التَّحرك بالفتح؛ إذ كان الأصل فيما كان من الحروف على حرفٍ واحد يبتدأ به أن يحرك بالفتح؛ لأنَّه أخف الحركات، فروجع هنا الأصل» (١)، فعلى هذا فاللام إنَّما جاءت مفتوحة؛ لأنَّ الفتح أخف الحركات.

وقد اختلفوا في علة الفتح؛ فمنهم من ذهب إلى القول: بأنَّ الفتح راجع إلى وقوع المستغاث به موقع المضمر، أو للفرق بين لام المستغاث به ولام التعجب، قال ابن جنِّي: «أمَّا لام المستغاث به، نحو: (يا لَبكر)، و(يا لَلَّهِ) فلام جر؛ وإنما فتحت لأنَّ المستغاث به منادى، والمنادى واقع موضع المضمر؛ فلذلك فتحت اللام كما تفتح مع المضمر»(٢)، وقيل: للكثرة؛ بدليل قول المبرد: «أَما مَا جَاءَ فِي فتح لَام المستغاث بِهِ وَكسر لَام الْمَدْعُو لَهُ فَأَكْثر من أَن يُحْصى مِنْهُ» (٣)؛ فالكثرة هي التي أوجبت الفتح للَام المستغاث بِهِ، وَالكسر للَام الْمَدْعُو لَهُ.

أمَّا الشَّاطبي فقد حصر وجه فتح لام المستغاث به في عدة علل هي: الفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله، أو الفرق بينها وبين لام الابتداء حيث لا يظهر الإعراب، أو التشبيه

قال الشاطبيُّ: «أما فتح اللام فعلله البصريون بأوجه: منها: أنها فتحت فرقًا بينها وبين لام المستغاث من أجله، لأنَّها لو بقيت على

(١) المقاصد الشافية: ٣٦١/٥.

(٢) سر صناعة الإعراب:١٢/٢.

(٣) المقتضب:٢٥٦/٤.

كسرها، واللام الأخرى مكسورةً أيضا، لوقع اللبس بينهما، ومنها: أنها فتحت تشبيهًا للمنادى بالمضمر؛ ولذلك بني لوقوعه موقعه، فلما تمحض شبهه به عومل معاملته في دخول اللام، وهذا الوجه مكمل للأول، ومنها: أن أصل اللام الفتح؛ وإنما كسرت فرقًا بينهما وبين لام الابتداء حيث لا يظهر الإعراب، نحو: (لهذا غلام)؛ إذ لو بقيت مفتوحة لم يعرف معنى هذا الكلام، فلما وقعت في النداء وهو موضع لا تدخل فيه لام الابتداء روجع الأصل فيها» (١).

وهذا الفتح واجب، قال الفاكهي: «فتح لام المستغاث به وجوبًا؛ لوقوعه موقع المضمر» (٢).

- **تحريك المضارِع المضعف المضموم العين المجزوم**:

جاء في المضارع المضعف المضموم العين المجزوم عند الوقف أربع لغات، وهي:

أولا: الإدغام مع الفتح؛ لأنَّه أخف الحركات.

ثانيا: الإدغام مع الضم إتباعًا.

ثالثا: الإدغام مع الكسر؛ وذلك على الأصل عند التخلص من التقاء الساكنين.

رابعا: فك الإِدغام والجزم بالسكون.

أشار إلى هذه اللغات الإمام العيني بقَوْله: «(لم يرد) يجوز فِيهِ وَفِي

(١) المقاصد الشافية:٥/٣٦٣.

(٢) شرح كتاب الحدود في النحو:/٢١٠.

أَمْثَاله ضم الدَّال وَفتحهَا وَكسرهَا، أما الضَّم فلأجل ضمة الـرَّاء، وَأمـا الْفَتْح فَلِأَنَّهُ أخف الحركات؛ وَأما الْكسر فَلِأَن الأَصْل فِي السَّاكِن إِذا حـرك أَن يُحَرك بِالْكَسْرِ، وَيجوز فك الْإِدْغَام أَيْضًا» (١).

والفتح لغة أسد وناس غيرهم، والكسر لغة كعب ونميـر، والإتبـاع لحركة الفاء لغة الأكثر، وفك الإدغام لغة أهل الحجـاز، قـال سـيبويه: «دعاهم سكون الآخر في المثلين أنْ بيَّن أهـل الحجـاز فـي الجـزم، فقالوا:(أردد)، و(لا تردد) وهي اللغة العربية القديمة الجيدة، ولكن بنـي تميم أدغموا» (٢).

قال المرادي ناسبا هذه اللغات إلى أصحابها: «إن لم يتصل بالفعـل هاء الغائبة أو هاء الغائب أو الساكن ففيه ثلاث لغات: الفتح مطلقًا، نحو: (رد، وفر، وعض)، وهي لغة أسد وناس غيرهم، والكسر مطلقًا، نحـو: (رُدِّ، وفِرّ، وعَضِّ)، وهي لغة كعب ونمير، والإتباع لحركة الفاء، نحـو: (رُدُّ، وفِرِّ، وعضَّ)، وهذا أكثر في كلامهم» (٣).

قال العيني: «قَوْله: {لم يضرّهُ} (٤) يجوز بِضَم (الـرَّاء) وَفتحهَـا، وَيُقَال: الضَّم أفْصح، قلت: فِي مثل هَذِه الْمَادَّة يجوز ثَلَاثَة أوجه: الضَّـم لأجل ضمة مَا قبلهَا، وَالْفَتْح لِأَنَّهُ أخف الحركات، وَفك الْإِدْغَام كَمَا علـم

(١) عمدة القاري:٢/١٩١.
(٢) الكتاب:٤/٤٧٣.
(٣) توضيح المقاصد:٣/١٦٤٩، ١٦٥٠.
(٤) ينظر: صحيح البخاري، كِتَابُ: الوُضُوءِ، بَاب: التَّسْمِيَة عَلَى كُـلِّ حَـالٍ وَعِنْـدَ الوِقَاعِ.

فِي مَوْضِعه، فَافْهَم» (١).

وقد ذكر النَّحاس أنَّ الفتح يكون أجود إذا لم يلقه ساكن، فإن لقيه ساكن كان الكسر أجود، قال النحاس: «﴿ وَمَن يُشَاقِّ ٱللَّهَ ﴾ [الحشر: ٤] في موضع جزم بالشرط، وكسرت (القاف)؛ لالتقاء الساكنين، ويجوز فتحها؛ لثقل التشديد والكسر، إلّا أنّ الفتح إذا لم يلقها ساكن أجود، مثل:

﴿ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ ﴾ [المائدة: ٥٤]، وإذا لقيها ساكن كان الكسر أجود» (٢).

- **بناء (أيَّانّ) على الفتح**:

(أيَّان) بفتح الهمزة وكسرها لغة (٣) ظرف زمان مبني لا يتصرّف، وأكثر استعماله في الاستفهام (٤)، ويليه اسم مرفوع مبتدأ، وتستعمل (أيان) جزاءً؛ فتجزم مضارعين، والذي عليه أبو البقاء أنَّها مبنية على الفتح للخفة؛ وذلك إذ قال: «أمَّا (أيّان) فَهِيَ بِمَعْنى (مَتى)؛ وبُنيت لتضمُّنها معنى حرفِ الِاسْتِفْهَام، وَفتح آخرهَا؛ لأنَّه أخفّ بعد الْيَاء، وَالْألف الَّتِي بَينهمَا حاجزٌ غير حُصَيْن» (٥).

- **بناء (أين، وكيف) على الفتح**:

(أين، وكيف) اسمان مبنيان؛ لتضمنهما معنى حرف الاستفهام

(١) عمدة القاري:٢/٢٦٨، ٢٦٩.
(٢) إعراب القرآن:٤/٢٥٩.
(٣) ينظر: التسهيل:/٢٣٦، وشرح التسهيل:٤/٦٦، وتوضيح المقاصد:٣/١٢٧٦.
(٤) ينظر: الهمع:٢/٥٤٦.
(٥) اللباب:٢/٨٧.

وبناؤهما على الفتح، ولم يكسرا؛ لثقل الكسرة بعد الياء؛ وإنَّما بنيا على الفتح لأنَّه أخف الحركات، قال ابن الأنباري: «أمَّا (أين، وكيف) فإنَّما بُنيا على الفتح؛ لأنَّهما تضمَّنا معنى حرف الاستفهام؛ لأنَّ (أين) سؤال عن المكان، و(كيف) سؤال عن الحال، فلمَّا تضمنا معنى حرف الاستفهام، وجب أن يبنيا، وإنَّما بنيا على حركة لالتقاء الساكنين، وإنَّما كانت الحركة فتحة؛ لأنَّها أخف الحركات» (١).

قال ابنُ الخَشَّاب: «السكون هو الأصل في المبنيات، كما أنَّ الحركة هي الأصل في الإعراب؛

وإنَّما يبنى على الحركة ما يبنى منها لعلة تخرجه عن أن يسكن آخره، كـ (كيف، وأين) بنيتا؛ لتضمنهما معنى همزة الاستفهام، وحرك آخرهما؛ لسكون الياء قبلهما، فلو سكنت آخرهما اجتمع ساكنان، ولا سبيل إلى ذلك إلا على صفة مخصوصة، وفي مواضع مخصوصة، وخُصتا بالفتح؛ لأنه أخف الحركات» (٢).

وقد حصر ابن الأثير الأسباب الموجبة لما بني من المبنيات على حركة بقوله: «أمّا ما بني من المبنيّات على حركة، فلأسباب أوجبت له ذلك: أحدها: التقاء السّاكنين، نحو: (أين)، و(كيف)، و(قبل)، و(بعد) في أحد القولين، الثَّاني: أن تكون الكلمة معربة، فيعرض لها ما يوجب بناءها في حال، فتبنى على حركة، نظرًا إلى أصل تمكّنها، كالمنادى المفرد، نحو: (يا زيد)، و(قبل)، و(بعد) في القول الثاني، الثالث: أن يكون على حرف واحد، ولا يمكن الابتداء به لو سكّن، نحو: (الكاف)،

(١) أسرار العربية:/٥٢.

(٢) المرتجل: /١٠١، ١٠٢.

و(اللام) في (كزيد)، و(لزيد)، الرابع: للفرق بينه وبين ما هو من جنسه، وليس له حاله، نحو: الفعل الماضي، الخامس: للفرق بين الملتبسين، نحو: (مررت بك وبك)» (١).

- **فتح الواو من (لو):**

(لو): حرف مبني على السكون، ولكنَّه قد يحرك متى لقيه ساكن من أجل التخلص من التقاء الساكنين؛ وإنَّما كان تحريكه بالفتح لأنَّه أخف الحركات، ويكون بالضم؛ فرارا من ثقل الكسر، أو للتشبيه بِوَاوِ الْجَمْعِ عِنْدَ تَحْرِيكِهَا لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، أو لأنَّ أصل الواو الضمة، قال الثعلبي: «﴿ وَسَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا ﴾ [التوبة: ٤٢]، قرأ الأعمش: بضم (الواو)؛ لأنَّ أصل الواو الضمة، وقرأ الحسن: بفتح (الواو)؛ لأنَّ الفتح أخفّ الحركات، وقرأ الباقون: بالكسر(٢)؛ لأنَّ الجزم يحرّك بالكسر» (٣)، وقال أبو حيان: «قَرَأَ الْأَعْمَشُ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ: (لَوِ اسْتَطَعْنَا) بِضَمِّ الْوَاوِ؛ فرّ مِنْ ثِقَلِ الْكَسْرَةِ عَلَى الْوَاوِ، وَشَبَّهَهَا بِوَاوِ الْجَمْعِ عِنْدَ تَحْرِيكِهَا لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَقَرَأَ الْحَسَنُ: بِفَتْحِهَا» (٤)؛ وإنَّما كانت الضمة هنا أخفُّ من الكسرةِ لأنَّ (الضمة) من جنسِ (الواو)(٥).

---

(١) البديع:١/٤٨.

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة:١/ ٣٧٠، والمحتسب: ١/٢٩٢، والبحر المحيط:٥/٤٢٤.

(٣) الكشف والبيان عن تفسير القرآن:٥/٥٠.

(٤) البحر المحيط:٥/٤٢٤.

(٥) ينظر: الدر المصون:١/١٥١.

- **بناء الأعداد المركبة على الفتح**:

العدد المركب هو: العدد من أحد عشر إلى تسعة عشر، وهو مبني؛ لأنَّه قد ضمن معنى حرف العطف لضرب من الإيجاز والاختصار من جهة، وإزالة اللّبس والإبهام من جهة أخرى، قال ابن الصائغ: «بناؤُه وتركيبُه لضربٍ من الاختصار والإيجاز، وإزالة اللّبس والإبهام، ألا ترى أنّ (أحدَ عَشَرَ) أخصرُ لفظًا من قولك: (واحد وعشرة)» (١).

وكان البناء على الفتح؛ لأنَّه أخف الحركات، قال ابن الأنباري: «إن قيل: فَلِمَ بُني ما زاد على العشرة من أحدَ عشرَ إلى تسعة عشر؟ قيل: لأنَّ الأصل في (أحدَ عشرَ): أحد وعشر، فلما حذف حرف العطف وهو الواو ضُمنا معنى حرف العطف، فلما تضمنا معنى الحرف وجب أن يُبنيا، وبُنيا على حركة؛ لأنَّ لهما حالة تمكن قبل البناء، وكان الفتح أولى؛ لأنه أخف الحركات، وكذلك سائرها» (٢).

والداعي إلى بناء العدد المركب على أخف الحركات وهو الفتح: الطول الذي جمع بين عددين في الأصل في عدد واحد، ولا شك أنَّ الكلمة أو ما نزل منزلتها كلما طالت ثقلت، فلزم التخفيف في هذه الحالة، بخلاف العدد (اثنا) فقد أعرب؛ لأنَّ (الألف) فيها علامة التثنية، وهي علامة الإعراب، وما أعرب بالحرف لا يصح بناؤه، نبَّه السَّخاوي على ذلك بقوله: «أسماء العدد من أحد عشر إلى تسعة عشر مبنية إلا اثني عشر؛ وإنما بنيت لتضمنها واو العطف؛ إذ كان الأصل عطف الاسم الثاني على الأول، ولم يبن اثنا عشر؛ لأنَّ (الألف) فيها علامة التثنية،

---

(١) اللمحة في شرح الملحة:٨٠٦/٢.

(٢) أسرار العربية:/١٦٨.

وهي علامة الإعراب، وما أعرب بالحرف لا يصح بناؤه؛ لأنَّ الحرف لازم له؛ وبني على أخف الحركات لطوله» (١).

وإنما حركوهما بحركة واحدة؛ لأنهم لو أعربوا الأول لخرجوا عن باب العدد، ولم يعربوا الثاني وحده؛ كراهية التشبيه بـ(بعلبك)، فحركوهما معا بحركة واحدة، كما كانا قبل البناء (٢).

(١) سفر السعادة: ٨٥٢/٢.

(٢) يقول النحاس: «كذلك ثلاثة عشر وتسعة عشر وما بينهما، فذهب الفراء أنَّهم لما ضموا أحد الاسمين إلى الآخر كرهوا أن يعربوا الأول، فيخرج عن باب العدد، وكرهوا أن يعربوا الثاني فيشبه (بعلبكّ)، فحركوهما حركة واحدة، كما كانا قبل البناء، وقال الكسائي: النصب مغيض النحو كلما صرف شيء عن جهته نصب، وقال البصريون: النصب أخفّ الحركات، فلمّا ضمّ أحد الاسمين إلى الآخر حرّكا بأخفّ الحركات»، إعراب القرآن للنحاس: ١٩١/٢.

• المبحث الرابع: (دراسة المسائل التَّصريفيَّة):

وهي:

▪ فتح أول الاسم الثلاثي المجرد:

للاسم الثلاثي المجرَّد من الزِّيادة أوزان متفق عليها، وهي:

١ ــ (فَعْلٌ) بفتح الأول وسكون الثاني، يكون اسمًا وصفة، فالاسم: (صَقْرٌ)، و(كَلْبٌ)، والصفة: (صَعْبٌ)، و(ضَخْمٌ).

٢ ــ (فِعْلٌ) بكسر الأول وسكون الثاني، يكون اسمًا وصفة، فالاسم منه (عِدْلٌ)، و(عِلْمٌ)، والصفة: (نِقْضٌ)، و(نِضْوٌ).

٣ ــ (فُعْلٌ) بضم الأول وسكون الثاني يكون اسمًا وصفة، فالاسم: (بُرْد)، و(قُفْلٌ)، والصفة: (عُبْرٌ) (١)، و(مُرٌّ).

٤ ــ (فَعَلٌ) بفتح الأول والثاني يكون اسمًا وصفة، فالاسم: (جَبَلٌ)، و(جَمَلٌ)، والصفة: (بَطَلٌ)، و(حَسَنٌ).

٥ ــ (فَعِلٌ) بفتح الأول وكسر الثاني يكون اسمًا وصفة، فالاسم: (كَبِدٌ)، و(كَتِفٌ)، والصفة: (حَذِرٌ)، و(وَجِعٌ).

٦ ــ (فَعُلٌ)، بفتح الأوّل وضمّ الثاني يكون اسمًا وصفة، فالاسم: (عَضُدٌ)، و(رَجُلٌ)، والصفة: (حَدُثٌ)، و(حَذُرٌ)، يُقال: (رجل حدث)، أي: حسن الحديث (٢)، و(حَذُرٌ)، أي: مُتيقِّظٌ.

---

(١) يُقال: (ناقة عُبْر أسْفارٍ)، أي: لا يزال يُسافَر عليها.
ينظر: الصحاح: ٢/ ٧٣٣، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم:٧/٤٣٢٧.
(٢) ينظر: جمهرة اللغة:١/ ٤١٦، وتهذيب اللغة:٤/٢٣٥.

٧ ــ (فِعَل) بكسر الأول وفتح الثاني يكون اسمًا وصفة، فالاسم: (ضِلَعٌ)، و(عِنَبٌ)، والصفة: (عِدى).

٨ ــ (فِعِلٌ) بكسر الفاء والعين يكون اسمًا، قالوا: (إبِلٌ)، و(إطِلٌ)، والصفة: قالوا:(امرأة بِلِز) (١).

٩ ــ (فُعُلٌ) بضمّ الفاء والعين يكون اسمًا وصفة، فالاسم: (طُنُبٌ)، و(عُنُقٌ)، والصفة: (سُرُحٌ)، و(طُلُق)، قالوا: (ناقة سُرُحٌ، وطُلُق).

١٠ــ (فُعَل) بضمّ الأول وفتح الثاني يكون اسمًا وصفة، فالاسم: (خُزَزٌ)، و(رُبَعٌ)، والصفة: (حُطَمٌ)، و(كُسَعٌ).

وأخف هذه الأوزان ــ وإن كان الثلاثي في الأصل مبنيا على الخفة ــ ما كان بفتح الفاء مع سكون العين وفتحها وكسرها وضمّها، قال السري بن أحمد بن الكندي وهو يتناول الاسم الثلاثي: «هو أعدل الكلام، حرف يبتدأ به، وحرف تُحشى به الكلمة، وحرف يوقف عليه؛ وفتحوا أوله؛ لأنَّ أول الحروف يحرّك حركةً ضروريةً، والفتح أخف الحركات، فهي حظُّه إلى أن يحدث مانع» (٢).

- **فتح همزة الوصل مع لام التعريف**:

لام التعريف ساكنة؛ لأنَّها: «قد تدخل على مثل: (إبل)، و(إطل)، فلو كانت مضمومة لثقل عليهم الخروج من ضم إلى كسرتين، وقد تدخل على مثل (حلم)، و(عنق)، فكان يثقل عليهم الجمع بين ثلاث ضمات لو كانت

(١) (امْرَاَةُ بِلِزٌ)، أي: بَلِزٌ ضَخْمَةٌ مُكْتَنِزَةٌ.
ينظر: تاج العروس، مادة (بلز):١٥/ ٣٥.
(٢) المحب والمحبوب والمشموم والمشروب:/ ١٠٠.

مضمومة، ولو كانت مكسورة لثقل عليهم الخروج من كسر إلى ضمتين... ولو كانت مفتوحة أشبهت لام التوكيد والابتداء والقسم، فلما لم يكن تحريكها بإحدى هذه الحركات لِمَا ذكرنا ألزمت السكون، وأدخلت عليها ألف الوصل» (١).

فكان لا بد من همزة الوصل مفتوحة مع لام التعريف؛ وإنَّما فتحت همزة الوصل معها للفرق بين دخولها على الحرف وهو (لام التعريف) من جهة، ودخولها على الأسماء والأفعال من جهة أخرى، قال ابن خالويه: «باب ليس في كلام العرب: ألف وصل دخلت على حرف إلا حرفين، لام التعريف: (الحمد)، (الرجل)، (الفرس)، وفي القسم: (ايم الله)؛ فلذلك فتحت لأنَّها خالفت بدخولها موضعها، فخالفوا بحركتها حركتها؛ لأن ألف الوصل إنما تدخل على الأفعال، وعلى الأسماء، وهي فيها مكسورة» (٢).

وقد وضح ابن جنّي هذا الفرق مؤكدًا القول بأنَّها مفتوحة مع لام التعريف بقوله: «أمَّا لام التَّعريف فالهمزة معها مفتوحة؛ وذلك لأنَّ اللام حرف، فجعلوا حركة الهمزة معها فتحة؛ لتخالف حركتها في الأسماء والأفعال» (٣).

وقد اختاروا الفتح لهمزة الوصل مع لام التعريف؛ لأنَّها أخف الحركات، نصَّ على هذه العلة ابن الأنباري بقوله: «إن قيل: فَلِمَ فُتحت الهمزة مع لام التَّعريف، وألف (ايمن)؟ قيل: أمَّا الهمزة مع لام التعريف،

---

(١) اللامات:/٤٣.

(٢) ليس في كلام العرب:/٣٥٣.

(٣) سر صناعة الإعراب:١/ ١٢٩.

ففتحت لثلاثة أوجه: أحدها: أنَّ الهمزة لَمّا دخلت على لام التعريف، وهي حرف؛ أرادوا أن يجعلوها مخالفة للهمزة التي تدخل على الاسم والفعل، والوجه الثاني: أنَّ الحرف أثقل، فاختاروا له الفتحة؛ لأنَّها أخفُ الحركات، والوجه الثالث: أن الهمزة مع لام التعريف يكثر دورها في الكلام، فاختاروا لها أخف الحركات، وهي الفتح» (١).

- **فتح همزة الوصل مع (ايمن) في القسم**:

(ايمن): اسم مفرد همزته همزة وصل مفتوحة، كهمزة لام التعريف، وهو مشتق عند سيبويه(٢) ، والبصريين (٣)، والفتح لهمزة الوصل مع (ايمن) هو الأفصح، أما الكسر فلغة ضعيفة، قال ابن هشام: «مِنْهَا: مَا يُحَرك بِالْفَتْح فِي الْأَفْصَح، وبالكسر فِي لُغَة ضَعِيفَة، وَهُوَ (ايمن) الْمُسْتَعْمل فِي الْقسم فِي قَوْلهم: (ايمن الله لَأَفْعَلَنَّ)» (٤).

وإنما وردت همزة الوصل مع (ايمن) مبنيَّة على الفتح الذي هو أخف الحركات؛ تشبيها بالهمزة اللاحقة لحرف التَّعريف، قال ابن جنِّي: «أمَّا (ايمن) في القسم، ففتحت الهمزة فيها، وهي اسم، من قبل أنَّ هذا اسم غير متمكن، ولا يستعمل إلا في القسم وحده، فلمَّا ضارع الحرف بقلة تمكنه فتح تشبيها بالهمزة اللاحقة لحرف التَّعريف، وليس هذا فيه إلا دون بناء الاسم، لمضارعته الحرف» (٥).

---

(١) أسرار العربية:/٢٧٦.

(٢) الكتاب:٣/٢٩٠.

(٣) الجنى الداني:/٥٣٨.

(٤) شرح قطر الندى:/ ٣٣٢.

(٥) سر صناعة الإعراب:١/١٢٩.

وأمَّا ابن الأنباري فقد بيَّن أنَّ سبب الفتح راجعٌ إلى أمرين: كثرة الاستعمال، والتشبيه بالحرف، وهو لام التعريف؛ وذلك إذ قال: «أمَّا همزة (ايمن) فإنما بُنيت على الفتح لوجهين: أحدهما: أنَّ الأصل فيها أنْ تكون همزة قطع مفتوحة؛ فإذا وصلت لكثرة الاستعمال؛ بقيت حركتها على ما كانت عليه، والثاني: أنَّها فُتحت؛ لأنَّ هذا الاسم ناب عن حرف القسم وهو (الواو)، فلمَّا ناب عن الحرف شبِّه بالحرف، وهو لام التعريف، فوجب أنْ تُفتح همزته، كما فتحت مع لام التعريف» (١) وقد نبَّه ابن خالويه من قبلُ على علَّة الفرق عند حديثه عن فتح همزة الوصل مع لام التَّعريف (٢).

- **فتح حرف المضارعة من الماضي الثلاثي**:

(الهمزة، والنون، والتاء، والياء) والَّتي تكون في صدر الفعل المضارع تسمى: حروف المضارعة، وهي حروف زائدة، وزيادتها لازمة، بل إنَّها جزء من المضارع، قال الزمخشري: «هو ما يعتقب في صدره (الهمزة، والنون، والتاء، والياء)؛ وذلك قولك للمخاطب أو الغائبة: (تفعل)، وللغائب: (يفعل)، وللمتكلم: (أفعل)، وله إذا كان مع غيره واحدًا أو جماعة: (نفعل)، وتسمى الزوائد الأربع، ويشترك فيه الحاضر والمستقبل» (٣)، فقد جعل الزمخشري هذه الأحرف جزءا لا يتجزأ من تعريف المضارع.

وكما لا يخفي أنَّ المضارع من الماضي الثلاثي هو بفتح العين،

---

(١) أسرار العربية:/٢٧٦، ٢٧٧.

(٢) ينظر: ليس في كلام العرب:/٣٥٣.

(٣) المفصل:/٣٢١.

فتقول: (كتب، يكتب)، وفي (ضرب، يضرب)، وفي (فتح، يفتح)؛ وإنَّما اختاروا الفتح لأنَّه أخف الحركات، فضلا عن كثرة الاستعمال، قال الثمانيني: «إذا كان الماضي على ثلاثة أحرف فتحوا منه حرف المضارعة، نحو: (يَضْرِبُ)، و(يَعْلَمُ)؛ لأنَّ الثلاثيَّ خفَّ على ألسنتهم وكثر استعمالهم له، فاختاروا له الفتحة؛ لأنّها أخفُّ الحركات، وأكثرها في الاستعمال» (١).

أما كسر حرف المضارعة فلغة بشرط ألاَّ يكونَ حرفُ المضارعة (ياء)؛ لثقلِ ذلك، وأن يكونَ المضارعُ من ماضٍ مكسورِ العينِ، نحو: (تِعْلم) من (عَلِمَ)، أو في أوله همزة وصل، نحو: (نِسْتعين) من (استعان)، أو تاء مطاوعة، نحو: (نِتَعلَّم) من (تَعَلَّم)، فلا يجوز في (يَضْرِبُ) و(يَقْتُل) كسرُ حرفِ المضارعة؛ لعدمِ استيفاء الشروط المذكورة(٢).

قال ابن الأنباري: «إن قيل: فَلِمَ فتحوا حرف المضارعة في الثلاثي، وضموه في الرباعي؟ قيل: لأنَّ الثلاثي أكثر من الرباعي، والفتحة أخف من الضمة، فأعطوا الأكثر الأخف، والأقل والأثقل؛ ليعادلوا بينهما (٣).

ووجه من كسر هو التنبيه على أنَّ الفعل الماضي مكسور العين، أو في أوّله همزةٌ، قال الثمانينيُّ: «أمّا الذين كسروا حرف المضارعة فإنّهم أرادوا أن يدلّوا على أنّ الفعل الماضيَ مكسورُ العين، أو في أوّله همزةٌ، فلمّا أرادوا أن يدُلّوا على هذا لم يخلو أن يكسروا حرف المضارعة أو

(١) شرح التصريف:/١٩٩.
(٢) ينظر: الدر المصون:١/٦٠.
(٣) أسرار العربية:/٢٧٨.

فاء الفعل أو عينه أو لامه، ولم يجز أن يكسروا لامه؛ لأنَّه حرف الإعراب ولو ألزموها الكسر لبطل أن يدخلها إعرابٌ، ولم يجز أن يكسروا عينه؛ لأنَّ بحركة العين يُفْصَلُ بين الأبنية من (يفْعُلُ) و(يَفْعِلُ) و(يَفْعَلُ) لو ألزموها الكسر لبطل هذا الفرق، ولم يجز أن يكسروا فاء الفعل؛ لئلا يتوالى في اللفظ أربع حركات ليس بينها حاجز في اللفظ ولا في التقدير، فلم يبق إلّا حرف المضارعة فكسروه»(١).

وهذه اللغة جائزة لدى ابن مالك؛ إذ قال: «يجوز كسر حرف المضارعة إذا كان الماضي على (فَعِل) ولم يكن حرف المضارعة ياء، نحو: (تِعلم)» (٢).

▪ فتح حرف المضارعة في الخماسي والسداسي وضمه في الرّباعيّ:

مما يجب التنبيه عليه أيضًا: أنَّ حروف المضارعة مع المضارع من الخماسي والسداسي جاءت مفتوحة؛ وذلك لأنَّه أخف الحركات، قال ابن الأنباري: «إن قيل: فالخماسي والسداسي أقلُّ من الرُّباعي، فهلا وجب ضمه؟ قيل: إنّما وجب فتحه لوجهين: أحدهما: أنَّ النَّقل من الثّلاثي أكثر من الرّباعي، فلما وجب الحمل على أحدهما؛ كان الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل، والثاني: أنَّ الخماسي والسداسي ثقيلان؛ لكثرة حروفهما، فلو بنوهما على الضَّمِّ لأدَّى ذلك إلى أن يجمعوا بين كثرة الحروف، وثقل الضَّمِّ، وذلك لا يجوز، فأعطوهما أخف الحركات وهو

(١) شرح التصريف:/١٩٩.

(٢) شواهد التوضيح:/٢٦٤.

الفتح، على أنّ بعض العرب يضم حروف المضارعة منهما، فيقول: (يُنطلق)، و(يُستخرج) بِضَمِّ حرف المضارعة، حملاً على الرباعي، فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى» (١).

- **جمع الاسم الثلاثي الصحيح العين الساكنها المؤنث**:

قال ابن مالك:

وَالسَّالِمَ العَيْنِ الثُّلاَثِيَّ اسْماً أَنِلْ إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ
إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا مُخْتَتَماً بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا
وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ فَكُلاًّ قَدْ رَوَوْا (٢).

عند جمع الاسم المؤنث الثلاثي الصحيح العين الساكنها سواء أكان مختتما بالتاء، أم غير مختتم بها يكون إتباع العين الفاء، فتقول: (جَفَنات) للمفتوح الفاء، و(جُمُلات) للمضموم الفاء و(هِنِدات) للمكسور الفاء.

ويجوز في (العين) بعد الضمة والكسرة: الفتح؛ وذلك مما هو مستوف لهذه الشروط، فتقول: (جُمَلات، وجُمُلات)، و(بُسَرات، وبُسُرات)، و(هِنِدات، وهِنَدات)، و(كِسَرات، وكِسِرات)؛ وأما وجه الفتح هنا فلأنه أخف الحركات، ومن ذلك: القراءات القرآنية الكريمة، والتي منها:

ـ (بِنِعَمَات) بفتح (العين)(٣)؛ لأنَّه أخف الحركات، قال الزجاج:

---

(١) أسرار العربية:/٢٧٨.

(٢) الألفية:/٦٥.

(٣) في قوله تعالى: ﴿ بِنِعۡمَتِ ٱللَّهِ ﴾ [لقمان: ٣١].

قال صاحب الإتحاف: «عن المطوعي: (بنَعَمات الله) بفتح النون والعين وألف بعد الميم على الجمع»، إتحاف فضلاء البشر:/ ٤٤٨.

«يقرأ: (بِنِعِمات اللَّه)، ويجوز (بِنِعْمَات اللَّه)(١)، ويجوز (بِنِعَمَات اللَّـه) بفتح العين؛ ففيها ثلاثة أوجه إذَا جُمِعَتْ، وأكثر القراءة (بنعمة اللَّه) على الواحدة، وأما الكسر فعلى مذهب من جَمَع (كِسْرَةً) علىْ (كِسِرَاتٍ)، ومَنْ أَسْكن وهو أجود أَوْجُهِهِ فعلى من جمع (كِسْرات)؛ لأن (كِسْـراتٍ) يقـل مثله في كلام العَرَبِ، إنما جاء في أصول الأبنية ما توالت فيه كسـرتان، نحو: (إبِل)، و(إطِل) فقط، ومن قرأ: (بِنِعَمَات الله)؛ فلأن الفـتح أخـف الحركات» (٢).

ـ قراءة (ظلمات) بفتح (اللام) (٣)؛ لأنَّ الفتح أخفُّ الحركات، قـال الثَّعلبيّ: «قرأ أشهب العقيلي: (ظُلَماتٌ) بفتح (اللام)؛ وذلك أنَّه لمّـا أراد تحريك اللام حرّكها إلى أخفّ الحركات» (٤).

ومما ورد نظمًا قول الشاعر في جمع (رُكْبَة):

ولما رَأوْنا بَاديًا رُكَبَاتُنَا. . . عَلَى مَوْطِنٍ لا نَخْلِطُ الجدَّ بالهَزلِ (٥)

---

(١) قرأها جماعة منهم: الأعرج، والأعمش.
ينظر: مختصر ابن خالويه:/ ١١٨، والمحتسب:١٧٠/٢.
(٢) معاني القرآن وإعرابه:٢٠١/٤.
(٣) في قوله تعالى: ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَتٍ ﴾ [البقرة: ١٧].
وتنظر القراءة في: المحتسب:١/ ٥٦.
(٤) الكشف والبيان عن تفسير القرآن:١/ ١٦٣.
(٥) من الطويل لعمرو بن شأس الأسدي، وموطن الشاهد قوله:(ركباتنا) بفتح العـين، أي: الكاف من (رُكباتنا) جمعًا لـ(رُكْبة)؛ لأنَّ الفتح أخف الحركات.
ينظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي :٢٢١/٢، واللمع:/١٨١، الكشف والبيـان عـن تفسير القرآن:١٤٣/٣، وتوجيه اللمع:/٤٦٨، وشرح المفصل:٢٥٨/٣.

فالمفرد (رُكْبَة) (١)، والجمع: (رُكُبات، ورُكَبات، ورُكْبَـات)؛ ووجـه الفتح لأنَّه من أخف الحركات.

أمَّا ما كان مفتوح الفاء مثل: (جَفْنة)، و(دَعْد) فليس فيه إلا الفـتح، قال المراديُّ: «أمَّا نحو: (جفنة)، و(دعد) فلا يجوز فيه إلا الإتبـاع، ولا يسكن إلا في الضرورة» (٢) الأمر الذي يدل على أثر الخفة الواضح في الفتحة، قال الشاطبي: «لزم الإتباع بالفتح، ولم يجز فيه الإسكان لمَّا كان الفتح خفيفًا» (٣).

وأمَّا ما جاء على غير ذلك فهو نادر أو ضرورة أو لغة، قـال ابـن الناظم: «ما جاء من هذا الباب على غير ما ذكر فنادرًا وضرورة، أو لغة قوم من العرب» (٤).

- **ضعف حروف العلة**:

حروف العلة ضعيفة؛ ولا أدلَّ على ذلك من هذه التَّسمية، وفي الوقت نفسه تحملها للحركة فيه مشقة؛ وذلك لأنَّ الحركة إنَّمـا يحملهـا مـن الحروف الأقوى لا الأضعف، بخلاف الفتحة فإنَّه يمكـن للـواو واليـاء

(١) وليس جمع (رُكَب)، و(رُكَب) جمع رُكْبَة؛ لأنّ هذا الضرب من العدد لا يُضاف إلّا إلى أبنية القلّة، قال ابن يعيش: «قال بعض النحويّين: إنّ (رُكَباتٍ) بالفتح جمعُ (رُكَبٍ)، و(رُكَبٌ) جمعُ (رُكْبَةٍ)، ولو كان كما قالوا، لمَا جاز (ثلاثُ ركباتٍ)؛ لأنّ هذا الضـرب من العدد لا يُضاف إلّا إلى أبنية القلّة، أو ما كان في معناها، و(ركباتٌ) على هذا كثير؛ لأنَّه جمعُ جمع»، شرح المفصل:٣/٢٥٨.

(٢) توضيح المقاصد:٣/١٣٧٣.

(٣) المقاصد الشافية:٦/٤٧٠.

(٤) شرح ابن الناظم:/٥٤٦.

تحملها، وتكون غير مستثقلة؛ ووجه ذلك أنَّ الفتحة أخفُّ الحركات، قال ابن جنِّي: «لو لم يعلم تمكّن هذه الحروف في الضعف إلّا بتسميتهم إياها حروف العلة لكان كافيًا؛ وذلك أنَّها في أقوى أحوالها ضعيفة، ألا ترى أنَّ هذين الحرفين إذا قويا بالحركة فإنَّك حينئذ مع ذلك مؤنس فيهما ضعفًا؛ وذلك أنّ تحملهما للحركة أشقّ منه في غيرهما، ولم يكونا كذلك إلا لأنَّ مبنى أمرهما على خلاف القوة؛ يؤكد ذلك عندك أن أذهب الثلاث في الضعف والاعتلال (الألف)، ولما كانت كذلك لم يمكن تحريكها البتة، فهذا أقوى دليل على أن الحركة إنما يحملها ويسوغ فيها من الحروف الأقوى لا الأضعف، ولذلك ما تجد أخف الحركات الثلاث وهي الفتحة مستثقلة فيهما حتى يجنح لذلك، ويستروح إلى إسكانها»([1]).

- **فتح ثاني المصغر**:

عند التصغير يضم أول الاسم ويفتح ثانيه، أمَّا ضم أوله فللفرق بين المصغر والمكبر؛ وذلك على سبيل التشبيه بالفعل المبني للمجهول، ولم يقتصر على ضم الأول لجواز أن يكون أول المكبّر مضمومًا أصلا، فكان لا بدَّ من فتح الثَّاني، وخصّ بالفتح؛ لأنَّه أخف الحركات، نبَّه على ذلك ركن الدين الإستراباذي؛ إذ قال: «إنَّما غُيّر أولّ المصغر؛ للفرق بينه وبين المكبر بالضم؛ تشبيها له بالفعل المبني للمفعول؛ لأنَّ كل واحد منهما مغيّر عن أصل معناه، وغُيّر ثانيه، ولم يقتصر على ضم الأول؛ لجواز أن يكون أول المكبّر مضمومًا فلم يحصل الفرق، وخصَّ بالفتح؛ لأنَّه أخفُّ الحركات مع أنَّ ما بعدها ياء وزيد الياء؛ لأنَّه قد لا يحصل الفرق بينهما في مثل (صُراد)، و(غُراب)؛ وإنَّما خصّ (الياء) لأنَّه أخف

(١) الخصائص:٢/٢٩٣.

من (الواو)، ولم يزد الألف مع كونها أخفّ من الياء؛ لأنَّها زيدت للجمع في نحو: (دراهم)» (١).

- **النسب إلى ما آخره ياء ثالثة قبلها ساكن غير صحيح**:

من ذلك: النسب إلى (طي) مما آخره ياء قبلها واو في الأصل، كـ (طوي)، فإنَّ هذه الواو ستقلب ياء وتدغم الياء في الياء، فتصبح (طيّ)، وعند النسب إليها يفكُّ الإدغام فتحرك العين بالفتح لأنه أَخف الحركات، قال الرضي: «حكم الياء الثالثة إذا كان قبلها ساكن صحيح، فإن لم يكن ما قبلها حرفًا صحيحًا، فإما أَن يكون ياء أَو أَلفًا، ولو كان واوا صار ياء، كما في (طيٍّ)؛ لما يجيء في باب الإعلال من أَن الواو والياء إذا اجتمعا وسكن سابقهما قلبت الواو ياء، فنقول: إن كانت ثالثة وما قبلها ياء ساكنة، ولابد أَن تكون مدغمةً فيها، فإذا نسب إلى مثله وجب فكّ الإدغام، لئلا يجتمع أَربع ياءات في البناء الموضوع على الخفة، فيحرك العين بالفتح الذي هو أَخف الحركات، فيرجع العين إن كانت واوًا إلى أَصلها؛ لزوال سبب انقلابها ياء ــ وهو اجتماعهما مع سكون الأول ــ فتقول في (طي): طووي» (٢).

- **النسب إلى ما حذف منه بعض أصوله**:

عند النسب إلى ما حذف منه بعض أصوله فإنه يجب رد المحذوف، هذا هو الأصل، أي: على ما كان عليه الاسم قبل النسب، كالنسب إلى (شية)، و(حر) فتقول: (وِشييّ) و(حِرحيّ)، لكن الذي علي سيبويه هو

(١) شرح شافية ابن الحاجب:١/ ٣٢٣.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب:٢/٤٩، ٥٠.

عدم رد العين إلى السكون إن كان أصلها السكون، بل ينبغي أن تفتح فتقول في النسب إلى (شية)، و(حر): (وشَيِيّ) ، و(حِرَحِيّ) (١)، والذي عليه الأخفش أن تردّ عين المجبور إلى سكونها إن كانت ساكنة في الأصل، فيقال على مذهبه: (وشْيِيّ)، و(حرْحِيّ)(٢)، ومذهب سيبويه هو المختار لدى ناظر الجيش؛ إذ قال: «فيما يجب جبره برد المحذوف، ومذهب سيبويه ألا تردّ عين المجبور إلى السكون إن كان أصلها السكون، بل تفتح، ويعامل الاسم معاملة المقصور إن كان معتلّا، ومعاملة: (جمل)، و(عنب)، و(صرر) إن كان صحيحًا، كقولك في (شية)، و(حر): (وشَيِيّ)، و(حرَحِيّ)، ومذهب الأخفش أن تردّ عين المجبور إلى سكونها إن كانت ساكنة في الأصل، فيقال على مذهبه: (وشْيِيّ)، و(حرْحِيّ) انتهى، ومذهب سيبويه هو الأصح؛ لأنَّ الحرف الثاني كانت الحركة لازمة له للإعراب، وإنما ردّوا الحرف الذاهب؛ لقلة الحروف، فإذا ردّوا ما لم تكن فيه من أجل الكثرة وجب أن يزيلوا ما هو فيه الحركة وهو تحريك الثاني، والفتحة أخف الحركات» (٣).

- **إبدال الهمزة من الألف**:

ورد إبدال الهمزة من الألف في أمثلة كثيرة، ومن ذلك: قولهم: (شَأَبَّةٌ)، و(دَأَبَّةٌ)، والأصل (شابَّة)، و(دابّة)، فلالتقاء الساكنين انقلبت

(١) ينظر: الكتاب:٤/ ٤٠٨.

(٢) ينظر: المقتضب:٣/ ١٥٦، وعمدة الكتاب للنحاس:١/ ٨٥، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/ ١٢١، والمفصل:/ ٢٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش:٣/ ٤٦٣، والشافية لابن الحاجب:/٧١.

(٣) تمهيد القواعد: ٩/٤٧١٥.

(الألف) همزة؛ لأنَّه حرف لا يقوى على الحركة وإنَّما انقلبت الألف همزة؛ للقرب منها، قال ابن جني: «فحرك (الألف)؛ لالتقائهما، فانقلبت همزة؛ لأنَّ (الألف) حرف ضعيف واسع المخرج لا يتحمل الحركة، كما قدمنا من وصفه، فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه، وهو (الهمزة)» (١)، ومما جاء في القراءات القرآنية الكريمة: قراءة قوله تعالى: (ولا الضَّأَلِّينَ)(٢) بإبدال (الهمزة) من (الألف)، وكذا قوله تعالى: (فيَومَئذٍ لا يُسأَلُ عَن ذَنْبِهِ إِنسٌ ولا جأَنٌّ)(٣).

والملاحظ هنا أنَّ (الألف) قبل الإبدال كان بعدها ساكن، كما في نحو: (دابَّة)؛ لأنَّ الحرف المشدد بحرفين: الأول منهما: ساكن، فكان لا بد من التخلص من التقاء الساكنين، وكان الفتح؛ لأنَّه أخف الحركات، قال ابن عصفور: «أمَّا (الهمزة) فأُبدِلت من خمسة أحرفٍ، وهي: الألف، والياء، والواو، والهاء، والعين، فأُبدلت من الألف على غير قياس إذ كان بعدها ساكنٌ؛ فِرارًا من اجتماع الساكنين، نحو: ما حُكي عن أيوبَ السِّختيانيِّ من أنَّه قرأ: (ولا الضَّأَلِّينَ) فهَمز الألف وحرَّكها بالفتح؛ لأنَّ الفتح أخفُّ الحركات، ونحو: ما حَكى أبو زيد في كتاب الهمزِ من قولهم: (شَأَبَّةٌ)، و(دَأَبَّةٌ)(٤)، وأنشدتِ الكافَّةُ:

---

(١) سر صناعة الإعراب:١/٧٢.

(٢) في قوله تعالى: ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧ ﴾ [الفاتحة: ٧].

وهي قراءة: أيوب السختياني.

ينظر: مختصر ابن خالويه:/ ٩، والمحتسب:١/ ٤٦.

(٣) في قوله تعالى: ﴿ فَيَوۡمَئِذٖ لَّا يُسۡـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٞ وَلَا جَآنّٞ ۝٣٩ ﴾ [الرحمن: ٣٩].

(٤) ينظر: المحتسب: ١/ ٤٧.

يا عَجَبًا لقد رَأَيْتُ عَجَبا

حِمارَ قَبّانٍ يَسُوقُ أَرْنَبا

خاطِمَها زَأَمَّها أَنْ تَذْهَبا (١)

أراد (زامَّها) فأبدل، وحكى المبرّد عن المازنيِّ عن أبي زيد، قال: سمعتُ عمَرو بن عُبيد يقرأ: (فيَومَئذٍ لا يُسأَلُ عَن ذَنْبِهِ إِنسٌ ولا جأَنٌّ)، فظننتُ أنَّه قد لحن، حتَّى سمعتُ العربَ تقول: (دأَبَّةٌ)، و(شَأَبَّةٌ)» (٢).

- **فتح لام الأمر من الفعل الثلاثي المضعف**:

كقولهم: (شد) و(غض)، و(ضم) فلك في الأمر وجهان: فك التضعيف، فتقول: (اشدد) و(اغضض) و(اضمم)، قال الله تعالى: ﴿ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ ﴾ [يونس: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿ وَٱغۡضُضۡ مِن صَوۡتِكَۚ ﴾ [لقمان: ١٩]، وقال تعالى: ﴿ وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ ﴾ [القصص: ٣٢]، وهي لغة أهل الحجاز حملهم على ذلك الخوف من التقاء ساكنين على غير شرطهما، قال سيبويه «دعاهم سكون الآخر في المثلين أن بيَّن أهل الحجاز في الجزم، فقالوا: (أردد)، و(لا تردد)، وهي اللغة العربية القديمة الجيدة، ولكنَّ بني تميم أدغموا» (٣).

---

(١) من الرجز، لم أقف على نسبته، وموطن الشاهد قوله: (زَأَمَّها)؛ وذلك لقلب الألف همزة فرارًا من التقاء الساكنين.

ينظر: سر صناعة الإعراب:١/٧٣، والخصائص:٣/١٥٠، وشرح كتاب سيبويه:١/٢٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش:٥/٢٩٩، وضرائر الشعر:/٢٢٣، والمقاصد الشافية:٩/٢١.

(٢) الممتع:/٢١٤.

(٣) كتاب سيبويه:٤/٤٧٣.

على ذلك جاء الإدغام عند بني تميم فتقول على لغتهم: (شد)، و(غض)، و(ضم) بكسر آخره؛ لأنَّه الأصل عند التخلص من التقاء الساكنين، والفتح؛ لأنَّه أخف الحركات، وإتباع حركة ما قبله، قال ابن الصائغ: «إنْ أمرت من فِعْلٍ مُضاعَفٍ لمذكّر، كـ (شُدَّ)، و (غُضّ) فلك فيه وجهان: فَكُّ التّضعيف؛ تقول: (اشْدُدْ)، و(اغْضُضْ) بسكون آخره، وإبقاؤه على تشديده؛ فتقول: (غُضَّ البصر)، وفي آخره وُجوهٌ: الأَوّل: كسره لالتقاء السّاكنين كما تقدّم، الثّاني: إتباع حركة ما قَبْلَهُ ــ وهي الضّمّ ــ، فتقول: (غُضُّ البَصَر)، الثّالث: الفتحة طلبًا للخِفّة، فتقول: (غُضَّ)» (١).

وقد نبه المرزوقي على ذلك بقوله: «منهم من يقول: (ردّ) يبنيه على الفتح؛ لأنَّ الفتحة أخف الحركات، ومنهم من يقول: (رُدّ) فيتبع الضمة، ومنهم من يقول: (ردّ) فيبنيه على الأصل في التقاء الساكنين» (٢).

ومما ورد نظمًا: قول الشاعر:

فَغُضَّ الْطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ ... فَلا كَعْبًا بَلَغْتَ وَلا كِلابًا (٣).

---

(١) اللمحة: ١٣٨/١.

(٢) أمالي المرزوقي: ١٠/١.

(٣) من الوافر، لجرير، وروايته في الديوان: (الأقوام) بدلا من:(الأيام)، وموطن الشاهد قوله:(فغض)؛ إذ يروى بضم (الضاد) وفتحها وكسرها، فأما ضمها فعلى الإتباع لضمة الغين قبلها، وأما فتحها فلقصد التخفيف؛ لأن الفتحة أخف الحركات الثلاث؛ وأما كسرها فعلى الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

ينظر: الديوان:/٨٢١، والمقتضب: ١٨٥/١، والمسائل العسكريات:/١٢٩، وعلل النحو:/٥٥٦، وشرح المفصل:٢٩٦/٥، والمقاصد النحوية: ١٧٦/١، وحاشية الخضري:٢٧٦/٣.

وقول الشاعر:

ذُمَّ المَنازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوى ... والعَيْشَ بعدَ أولئك الأيّامِ (١).

ومن الحديث النبوي: ما جاء {عَنْ أبي هُرَيْرَةَ قالَ: قُلْتُ: يَا رسولَ اللَّهِ إنِّي أسْمعُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا أنْسَاهُ، قالَ: (ابْسُطْ رِدَاءَكَ) فَبَسَطْتُهُ، قالَ: فَغَرَفَ بِيَدَيْهِ، ثُمَّ قالَ: (ضمَّهُ)، فَضَمَمْتُهُ، فَمَا نَسِيتُ شَيْئًا بَعْدَهُ} (٢)، قال العيني: «قلت: مثل هَذِه الْكَلِمَة يجوز فِيهِ أَرْبَعَة أوجه من حَيْثُ قَوَاعِد الصرفيين: الأول: ضم الْمِيم؛ تبعا للضاد، وَالثَّانِي: فتحهَا؛ لِأَنَّ الفتحة أخف الحركات، وَالثَّالِث: كسرهَا؛ لِأَنَّ السَّاكِن إِذا حرك حرك بِالْكَسْرِ، وَالرَّابِع: فك الْإِدْغَام، أَعنِي: أضمم» (٣).

▪ القراءة بنصب حروف الهجاء:

في القراءة بنصب (٤) ﴿صٓ﴾ [ص: ١]، **و﴿قٓ﴾** [ق: ١]، **و﴿نٓ﴾** [القلم: ١]، **أوجه، وهي:**

---

(١) من الكامل، لجرير؛ وموطن الشاهد قوله: (ذم)؛ إذ فيه الأوجه الثلاثة.

ينظر: الديوان:/٩٩٠، والمقتضب:١٨٥/١، وشرح المفصل:٥/ ٢٩٨، وشرح ابن الناظم:/٥١، والكناش: ١٩٣/٢، وتخليص الشواهد:/١٢٣، والمقاصد النحوية:٣٧١/١، والتصريح:١٤٣/١، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك:١٢٠/١، وشرح أبيات المغني:٧٨/٥.

(٢) ينظر: صحيح البخاري، كِتَابُ: العِلْمِ، بَاب: حِفْظ العِلْمِ.

(٣) عمدة القاري:١٨٤/٢.

(٤) هي قراءة: عيسى بن عمر.

ينظر: مختصر ابن خالويه:/ ١٢٩، ١٤٥، والمحتسب:٢٣٠/٢، ٢٨١، والجامع لأحكام القرآن:١٤٣/١٥.

ـ النصب على أنه مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: (اتل).

ـ أنَّ الدال قد فُتِحَتْ تَخْفِيفًا؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَاخْتِيرَ فِيهَا الْفَتْحُ؛ إِتْبَاعًا لِلصَّادِّ، والذي يقوي الاستدلال بهذه القراءة أَنَّ الْفَتْحَ أَخَفُّ الْحَرَكَاتِ.

ـ النصب على القسم بغير حرف.

ـ النصب على الإغراء.

نص على هذه الأوجه الشيخ القرطبي بقوله: «قرأ عِيسَى بْنُ عُمَرَ:(صَادَ) بِفَتْحِ الدَّالِ مِثْلَهُ: (قَافَ)، وَ(نُونَ) بِفَتْحِ آخِرِهَا، وَلَهُ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ: أَحَدُهُنَّ: أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى: (اتْلُ)، وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ فُتِحَ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَاخْتَارَ الْفَتْحَ لِلْإِتْبَاعِ؛ وَلِأَنَّهُ أَخَفُّ الْحَرَكَاتِ، وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْقَسَمِ بِغَيْرِ حَرْفٍ، كَقَوْلِكَ: (اللَّهَ لَأَفْعَلَنَّ)، وَقِيلَ: نُصِبَ عَلَى الْإِغْرَاءِ» (١)، وقال الشنقيطي: «أَقْرَبُ الْأَقْوَالِ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ الشَّاذَّةِ: أَنَّ (الدَّالَ) فُتِحَتْ تَخْفِيفًا لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَاخْتِيرَ فِيهَا الْفَتْحُ إِتْبَاعًا لِلصَّادِّ؛ وَلِأَنَّ الْفَتْحَ أَخَفُّ الْحَرَكَاتِ» (٢)؛ وعلى هذا فالذي يرجح الفتح أنَّه أخف الحركات.

وقد اختار الرازي الفتح؛ لما فيه من الخفة، ولا سيما عند الانتقال منها إلى (الألف) من قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ١-٢] ، وفي الوقت نفسه فرارًا من صعوبة الانتقال من ثقل الكسر إلى ما هو في غاية الخفة، فكأنه انتقال من الضد إلى الضد دَفْعَةً وَاحِدَةً، وهذا من الصعوبة

(١) الجامع لأحكام القرآن:١٥/١٤٣.

(٢) أضواء البيان: ٦/٣٢٤.

بمكان عَلَى اللِّسَانِ ؛ إذ قال: «اخْتِيرَ الْفَتْحُ هَاهُنَا، قَالَ الزَّجَّاجُ فِي الْجَوَابِ عَنْهُ: الْكَسْرُ هَاهُنَا لَا يَلِيقُ؛ لِأَنَّ (الْمِيمَ) مِنْ قَوْلِنَا: (الم) مَسْبُوقَةٌ بِالْيَاءِ، فَلَوْ جَعَلْتَ (الْمِيمَ) مَكْسُورَةً لَاجْتَمَعَتِ الْكَسْرَةُ مَعَ الْيَاءِ وَذَلِكَ ثَقِيلٌ، فَتُرِكَتِ الْكَسْرَةُ، وَاخْتِيرَتِ الْفَتْحَةُ(١)، وَطَعَنَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيّ فِي كَلَامِ الزَّجَّاجِ، وَقَالَ: يَنْتَقِضُ قَوْلُهُ بِقَوْلِنَا: (جَيْرِ)، فَإِنَّ الرَّاءَ مَكْسُورَةٌ مَعَ أَنَّهَا مَسْبُوقَةٌ بِالْيَاءِ(٢)، وَهَذَا الطَّعْنُ عِنْدِي ضَعِيفٌ، لِأَنَّ الْكَسْرَةَ حَرَكَةٌ فِيهَا بَعْضُ الثِّقَلِ وَالْيَاءُ أُخْتُهَا، فَإِذَا اجْتَمَعَا عَظُمَ الثِّقَلُ، ثُمَّ يَحْصُلُ الِانْتِقَالُ مِنْهُ إِلَى النُّطْقِ بِالْأَلِفِ فِي قَوْلِكَ: (اللَّهُ) وَهُوَ فِي غَايَةِ الْخِفَّةِ، فَيَصِيرُ اللِّسَانُ مُنْتَقِلًا مِنْ أَثْقَلِ الْحَرَكَاتِ إِلَى أَخَفِّ الْحَرَكَاتِ، وَالِانْتِقَالُ مِنَ الضِّدِّ إِلَى الضِّدِّ دَفْعَةً وَاحِدَةً صَعْبٌ عَلَى اللِّسَانِ، أَمَّا إِذَا جَعَلْنَا (الْمِيمَ) مَفْتُوحَةً انْتَقَلَ اللِّسَانُ مِنْ فَتْحَةِ الْمِيمِ إِلَى الْأَلِفِ فِي قَوْلِنَا:(اللَّهُ) فَكَانَ النُّطْقُ بِهِ سَهْلًا، فَهَذَا وَجْهُ تَقْرِيرِ قَوْلِ سِيبَوَيْهِ(٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ» (٤).

وكذلك في ﴿حمٓ ۝١﴾ [غافر: ١]، قال الزمخشري: «بتسكين (الميم) وفتحها؛ ووجه الفتح: التحريك لالتقاء الساكنين، وإيثار أخف الحركات، نحو: (أين)، و(كيف)» (٥).

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه:١/ ٦٦.
(٢) ينظر: الإغفال للفارسي١/ ٩٣، ٩٤.
(٣) ينظر: الكتاب: ٤/١٥٣، ١٥٤.
(٤) مفاتيح الغيب:٧/ ١٢٧.
(٥) الكشاف:٤/١٤٨.

• الخاتمة

انتهى البحث إلى نتائج، منها:

ـ التنبيه على أنَّ أخف الحركات هو الفتح، بخلاف الضم والكسر فثقيلان؛ لأنَّ الضمة والكسرة تخرجان بتكلف واستعمال للشفتين.

ـ أنواع الحركات ثلاث: هي: الفتحة والكسرة والضمة، أما السكون فليس من أنواع الحركات.

ـ أبو الأسود الدؤلي رضي الله تعالى عنه هو أول من أكد على إثبات ظاهرة الحركات، وإنما لم يكن قبل ذلك؛ اعتمادًا على السليقة والطبع؛ إذ الناس قبل أبي الأسود في ذلك الوقت لم يكونوا في حاجة أكيدة وملحة إلى بيان الحركات.

ـ أنَّ الخفة في كلام العرب لم تكن محصورة على السكون، بل للفتحة دور كبير في التخفيف؛ بدليل كثرة دورانها، وغلبتها على غيرها من أنواع الحركات.

ـ أشار البحث إلى أنَ الكسر وحده لم يكن هو السبيل الأوحد في التَّخلص من التقاء الساكنين؛ بدليل أنَّ هناك من العلماء من رأى أنَّ الأصل في التَّخلص من التقاء الساكنين هو الفتح.

ـ أكد البحث على مضارعة الفتحة للسكون في أحوال كثيرة من المسائل النَّحويَّة والتَّصريفيَّة والإعراب والبناء، والفك والإدغام، وغير ذلك.

ـ تنوع مصادر هذه الظاهرة ومراجعها، فلم يكن استقاء المادة العلميَّة لهذا البحث منحصرًا في كتب علماء النحو والتصريف ومؤلفاتهم،

بل امتد ليشمل أمات مراجع علماء اللغة والقراءات والحديث والتفسير، وغير ذلك.

ـ عقدت الدراسة مبحثًا لحقيقة الحركة وأنواعها، ناقشت فيه تعريف الحركة لغة واصطلاحًا، وذكرت أنواع الحركة، ووضحت القول في مسألة عدِّ السكون من جنس الحركات، وأخف الحركات، والأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وحقيقة الحرف وعلاقته بالحركة.

ـ كشفت الدراسة عن أثر خفة الفتح في بناء الأحكام؛ فتناولت جملة من المطالب المهمة، وهي: دور خفة الفتح في توجيه كثير من القراءات القرآنية الكريمة، وكذا توجيه الكثير من الأحاديث النبويَّة الشريفة، وتفسير كثير من اللغات، وتعليل كثير من الشواهد النَّحويَّة والتَّصريفيَّة، ووضحت صلة الفتح بضرائر الشعر، وأثره في توضيح كثير من الأحكام وإطلاقها، وتفسير العديد من الظواهر اللغويَّة وتوضيحها، وأثر التعليل بالفتح في المسائل الخلافيَّة، وصلة هذه الظاهرة بالعلوم الأخرى ومصنفاتها.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

• ثبت المصادر والمراجع

ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطيّ، تحقيق/ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة ٢٠٠٦م ـ ١٤٢٧هـ.

ـ إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ م.

ـ إرشاد الساري لشرح صحيح البُخَارِي للقَسْطَلَانِيّ، المطبعة الكبرى الأميريَّة، مصر، الطبعة السابعة١٣٢٣هـ.

ـ إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لبرهان الدين إبراهيم بن قيم الجوزيَّة، تحقيق الدكتور/ محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى.

ـ أسرار العربية لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق/ محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

ـ الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، تحقيق/ عبد الإله نبهان، غازي مختار طليمات، إبراهيم محمد عبد الله، أحمد مختار الشريف، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٧هـ ـ١٩٨٧م.

ـ اشتقاق أسماء الله للزجاجي، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

ـ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشنقيطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

ـ إعراب القرآن للباقولي، تحقيق ودراسة/ إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة،

الطبعة الرابعة١٤٢٠هـ.

ـ إعراب القرآن لأبي جعفر النّحاس، وضع حواشيه وعلق عليه/ عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى١٤٢١هـ.

ـ الإغفال للفارسي، تحقيق الدكتور/ عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي ـ الإمارات العربية المتحدة، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث.

ـ الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، تحقيق الدكتور/أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة القاهرة ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

ـ ألفية ابن مالك، دار التعاون.

ـ أمالي ابن الشجريّ، تحقيق الدكتور/ محمود مُحَمَّد الطناحيّ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الأولى١٤١٣هـ ـ١٩٩١م.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْوِيِّينَ: الْبَصْرِيِّينَ والْكُوفِيِّينَ لأبي البركات الأنباريّ

دار الفكر، دمشق.

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة١٩٧٩م.

ـ البحر المحيط في التفسير لأبي حيان، تحقيق/ صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ١٤٢٠هـ.

ـ البديع في علم الْعَرَبيَّة لابن الأثير، تحقيق ودراسة الدكتور/ فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ـ المملكة الْعَرَبيَّة السعوديَّة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

ـ تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيديّ، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ

ـ التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق/علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي.

ـ التبيين عن مذاهب النحويين: البصريين والكوفيين للعكبري، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

ـ تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الوردي، تحقيق ودراسة الدكتور/ عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق الدكتور/ عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربيّ، الطبعة الأولى١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسيّ، تحقيق الدكتور/ حسن هنداويّ، دار القلم، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى.

ـ التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهريّ، دار الكتب العلميَّة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى١٤٢١ه ـ ٢٠٠٠م.

ـ التعريفات للجرجاني، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ١٩٨٣م.

ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق الدكتور/ مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد المفدى، الطبعة الأولى١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

ـ التَّفْسِيرُ البَسِيْط للواحدي، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،

الطبعة الأولى١٤٣٠ هـ.

ـ تفسير الكتاب العزيز وإعرابه لابن أبي الربيع، تحقيق/علي بن سلطان الحكمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الأعداد (٨٥ ـ١٠٠)١٤١٠هـ ـ ١٤١٣هـ.

ـ التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، تأليف الدكتور/ وهبة بن مصطفى الزحيلي، دار الفكر المعاصر، دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.

ـ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، حققه الدكتور/علي مُحَمَّد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ـ جمهورية مصر الْعَرَبيَّة، الطبعة الأولى١٤٢٨هـ.

ـ تهذيب اللُّغَة للأزهريّ، تحقيق/ مُحَمَّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

ـ توجيه اللمع لابن الخباز، دراسة وتحقيق الدكتور/ فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ـ جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية١٤٢٨هـ ـ٢٠٠٧م.

ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراديّ، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م.

ـ التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى١٤١٠هـ ـ١٩٩٠م.

ـ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، تحقيق/ أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

ـ الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيديّ، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥ م.

ـ الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل.

ـ جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق/ رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى١٩٨٧م.

ـ الجنى الداني في حروف المعاني للمراديِّ، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، الأستاذ/ مُحَمَّد نديم فاضل، دار الكتب العلميَّة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى١٤١٣هـ ـ١٩٩٢م.

ـ حاشية الخضري، دار الفكر للطبع والنشر والتوزيع، بيروت.

ـ حاشية الصبان على الأشموني، دار إحياء الكتب العربية.

ـ الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق الدكتور/عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة الرابعة١٤٠١هـ.

ـ الحجة للقراء السبعة للفارسيّ، تحقيق/ بدر الدين قهوجي، بشير جويجابيّ، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

ـ حجة القراءات لابن زنجلة، تحقيق/ سعيد الأفغانيّ، دار الرسالة.

ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغداديّ، تحقيق وشرح الشيخ/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

ـ الخصائص لابن جنيّ، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

ـ درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٨ـ١٩٩٨هـ.

ـ دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين للبكري، تحقيق/ خليل مأمون شيحا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م.

ـ ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور/ نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثالثة.

ـ رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القـرآن الكريم للدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة وهبة.

ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسيّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.

ـ السبعة في القراءات لابن مجاهد البغداديّ، تحقيق/شوقي ضيف، دار المعارف، مصر

الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.

ـ سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق الدكتور/ حسن هنـداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى١٩٨٥م.

ـ سفر السعادة وسفير الإفادة للسـخاوي، تحقيـق الدكتور/محمـد الدالي، دار صادر، الطبعة: الثانية ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م.

ـ سنن الدارميّ، تحقيق/ حسين سليم أسد الـدارانيّ، دار المغنـي للنشر والتوزيع، المملكة الْعَرَبيَّة السعوديَّة، الطبعة الأولـى١٤١٢هـ ـ٢٠٠٠م.

ـ سنن أبي داود، تحقيق/ مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبـة العصريَّة، صيدا ـ بيروت.

ـ الشَّافِي في شَرْح مُسْنَد الشَّافِعي لابْنِ الأثِيرْ، تحقيق/ أحمـد بـن سليمان، أبي تميم يَاسر بن إبراهيم، مَكتَبةَ الرُّشْدِ، الرياض ـ المملكـة العربية السعودية، الطبعة الأولى١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

. الشافية في علمي التصريف والخط لابن الحاجب، تحقيق الدكتور/ صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى٢٠١٠م.

ـ شرح أبيات مغني اللبيب للبغداديّ، تحقيق/ عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت.

ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩ه ـ ١٩٩٨م.

ـ شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، الدكتور/ مُحَمَّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ١٩٩٠م.

ـ شرح التصريف للثمانيني، تحقيق الدكتور/ إبراهيم بن سليمان البعيميّ، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ١٩٩٩م.

ـ شرح سنن أبي داود للعينيّ، تحقيق/ أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصريّ، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ ـ١٩٩٩م.

ـ شرح شافية ابن الحاجب للرضيّ، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغداديّ، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما الأساتذة/ محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

ـ شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الأستراباذي، تحقيق الدكتور/ عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولي١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

ـ شرح شذور الذَّهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأنصار، الطبعة الخامسة عشرة ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق/ مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون١٤٠٠هـ ـ١٩٨٠م.

ـ شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد

القاهرة، الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ.

ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له/ عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ، الطبعة الأولى١٤٠٢هـ ـ١٩٨٢م.

ـ شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي، تحقيق الدكتور/المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣م.

ـ شرح كتاب سِيبَوَيْهِ للسيرافيّ، تحقيق/ أحمد حسن مهدليّ، علي سيد علي، دار الكتب العلميَّة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

ـ شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق الدكتور/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

ـ شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي، تأليف الدكتور/ مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى١٤٣١هـ.

ـ شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، تحقيق الدكتور/ عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م.

ـ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق/ مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ ـ٢٠٠٠م.

ـ شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان الحميري، تحقيق الدكتور/ حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإرياني، الدكتور/ يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

ـ شواهد التصحيح والتوضيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق الأستاذ / محمد فؤاد عبد الباقي ١٩٥٧م.

ـ الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة للجوهريّ، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م.

ـ صحيح البُخَارِيّ، تحقيق/ مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

ـ صحيح مُسْلِم، تحقيق/ مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.

ـ ضرائر الشِّعْر لابن عصفور، تحقيق/ السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى١٩٨٠م.

ـ علل النحو لابن الوراق، تحقيق/ محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض ـ السعودية، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ ـ١٩٩٩م.

ـ عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ـ عمدة الكتاب لأبي جعفر النَّحَّاس، تحقيق / بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م.

ـ عون المعبود شرح سنن أبي داود للعظيم آبادي، تحقيق/ عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.

ـ العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور/ مهدي المخزومي، الدكتور/إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

ـ الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، حققه وعلق عليه/ محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ـ مصر.

ـ في صوتيات العربية، تأليف الدكتور/ محيي الدين رمضان، مكتبة عمان الحديثة، الأردن.

ـ الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧م.

ـ كتاب سيبويه، تحقيق الشيخ/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ ـ١٩٨٨م.

ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشريّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطبعة الثالثة١٤٠٧هـ.

ـ الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي، تحقيق الإمام/ أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢ م.

ـ الكفاية في التفسير بالمأثور والدراية للدكتور / عبد الله خضر حمد، دار القلم، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٣٨هـ ـ ٢٠١٧م.

ـ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية للكفوي، تحقيق/عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ـ الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء، دراسة وتحقيق الدكتور/ رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان٢٠٠٠م.

ـ اللامات للزجاجي، تحقيق/ مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥ه ـ ١٩٨٥م.

ـ اللباب في علل البناء والإعراب للعكبريّ، تحقيق الدكتور/ عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

ـ اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقيّ، حققه الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود الشيخ/ علي مُحَمَّد معوض، دار الكتب العلميَّة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى١٤١٩هـ ـ١٩٩٨م.

ـ لسان العرب لابن منظور الأنصاريّ، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.

ـ اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ، تحقيق الدكتور/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٤ه ـ٢٠٠٤م.

ـ لمع الأدلة لابن الأنباري، تحقيق الأستاذ / سعيد الأفغاني، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة الأولى ١٩٥٧م.

ـ اللمع في العربية لابن جني، تحقيق/فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

ـ ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنيّ، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، تحقيق/ عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٢ هـ.

ـ المحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو الداني، تحقيق الدكتور/عزة حسن، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

ـ المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأولى١٤٢١هـ ـ٢٠٠٠م.

ـ مختصر في شواذ القرآن عن كتاب البديع لابن خالويه، القاهرة.

ـ المخصص لابن سيده، تحقيق/ خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

ـ المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب، تحقيق ودراسة/ علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ ـ١٩٧٢م.

ـ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للهروي القاري، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

ـ المسائل العسكريات في النحو العربي للفارسي، تحقيق الدكتور/ علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن ٢٠٠٢ م.

ـ مسند الإمام الشافعي، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه/ ماهر ياسين فحل، شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م.

ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.

ـ معالم التنزيل في تفسير القرآن للبغوي، تحقيق/ عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ.

ـ معاني القراءات للأزهريّ، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة الْعَرَبِيَّة السعوديَّة، الطبعة الأولى١٤١٢هـ ـ١٩٩١م.

ـ معاني القرآن للأخفش، تحقيق الدكتورة/ هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة

الطبعة الأولى١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

ـ معاني القرآن للفراء، تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، الدر المصرية للتأليف والترجمة.

ـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق/عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

ـ معجم القراءات القرآنية، تأليف الدكتور/ عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ـ سوريا، الطبعة الأولى١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠٢ م.

ـ معجم اللغة العربية المعاصرة للدكتور/أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م.

ـ معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم للسيوطي، تحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

ـ معرفة السنن والآثار للبيهقي، تحقيق/ عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي ـ باكستان، دار قتيبة، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة ١٩٨٥م.

ـ مفاتيح الغيب للرازيّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ.

ـ المفصل في صنعة الإعراب للزمخشريّ، تحقيق الدكتور/ علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبيّ، تحقيق/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفيَّة المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى) للعيني

، تحقيق الدكتور/ علي محمد فاخر، الدكتور/ أحمد محمد توفيق السوداني، الدكتور/ عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ـ جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

ـ المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ/محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ـ بيروت.

ـ المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء لشيخ الإسلام/ زكريا الأنصاري، تحقيق/ شريف أبو العلاء العذوي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

ـ الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

ـ نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

ـ النشر في القراءات العشر لابن الجزريّ، تحقيق/علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.

ـ الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه لمكي القيسي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطيّ، تحقيق الدكتور/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيَّة، مصر.

• فهرس الموضوعات.

الموضوع:
▪ الملخص.
▪ المقدمة.
• **المبحث الأول**: (**حقيقة الاستدلال، والحركة**): وقد ورد في سبعة مطالب، وهي:
▪ المطلب الأول: الاستدلال لغة واصطلاحًا.
▪ المطلب الثاني: الحركة لغة واصطلاحًا.
▪ المطلب الثالث: أنواع الحركة.
▪ المطلب الرابع: القول في عدِّ السكون من جنس الحركات.
▪ المطلب الخامس: أخف الحركات.
▪ المطلب السادس: الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.
▪ المطلب السابع: حقيقة الحرف وعلاقته بالحركة.
• **المبحث الثاني**: (**أثر خفة الفتح في بناء الأحكام**): وفيه تسعة مطالب، وهي:

▪ المطلب الأول: أثره في توجيه كثير من القراءات القرآنية الكريمة.
▪ المطلب الثاني: أثره في توجيه الكثير من الأحاديث النبوية الشريفة.
▪ المطلب الثالث: أثره في تفسير كثير من اللغات وتعليلها.
▪ المطلب الرابع: أثره في تعليل كثير من الشواهد النَّحويَّة والتَّصريفيَّة.
▪ المطلب الخامس: أثره في بيان صلته بضرائر الشعر.
▪ المطلب السادس: أثره في توضيح كثير من الأحكام وإطلاقها.
▪ المطلب السابع: أثره في تفسير العديد من الظواهر اللغوية.
▪ المطلب الثامن: أثر التعليل بالفتح في المسائل الخلافيَّة.
▪ المطلب التاسع: صلة هذه الظاهرة بالعلوم الأخرى ومصنفاتها.
• **المبحث الثالث**: (**دراسة المسائل النَّحويَّة**)، **وهي**:
▪ دخول البناء على الفتح: الاسم والفعل والحرف.
▪ تقديم الفتح من حركاتِ البناء على الضم والكسر.
▪ بناء الفعل الماضي على الفتح.

▪ بناء المضارع على الفتح لاتصاله بنون التوكيد.
▪ إعراب الاسم المنقوص بالفتحة في حال النصب.
▪ فتح النون من الذين.
▪ تسكين آخر الاسم الأول فيما نزل من الاسمين منزلة الاسم الواحد.
▪ القول في بناء (إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، وليتَ، ولعلَّ) على الفتح.
▪ بناء النكرة مع (لا) على الفتح.
▪ نصب المفعول به بالفتحة.
▪ نصب (مع) على الفتح.
▪ بناء (الآن).
▪ نصب ظرف الزمان والمكان والحال والمصدر.
▪ امتناع التعدي من (فَعُل) بضم العين.
▪ علة نصب التمييز.
▪ بناء الظرف المركب على الفتح.
▪ نصب (حيث) على الفتح.

▪ فتح ما قبل ياء الإضافة.
▪ فتح واو العطف، وفائه، وثُمَّ.
▪ عمل (أنْ) المصدرية النصب.
▪ بناء (آمين) على الفتح.
▪ بناء (هيت) على الفتح.
▪ فتح لام المستغاث به.
▪ تحريك المضارِع المضعف المضموم العين المجزوم.
▪ بناء (أَيَّانَ) على الفتح.
▪ بناء (أين، وكيف) على الفتح.
▪ فتح الواو من (لو).
▪ بناء الأعداد المركبة على الفتح.
• **المبحث الرابع**:(**دراسة المسائل التَّصريفيَّة**)، **وهي**:
▪ فتح أول الاسم الثلاثي المجرد.
▪ فتح همزة الوصل مع لام التعريف.

▪ فتح همزة الوصل مع (ايمن) في القسم.
▪ فتح حرف المضارعة من الماضي الثلاثي.
▪ فتح حرف المضارعة في الخماسي والسداسي وضمه في الرباعي.
▪ جمع الاسم الثلاثي الصحيح العين الساكنها المؤنث.
▪ ضعف حروف العلة.
▪ فتح ثاني المصغر.
▪ النسب إلى ما آخره ياء ثالثة قبلها ساكن غير صحيح.
▪ النسب إلى ما حذف منه بعض أصوله.
▪ باب إبدال الهمزة من الألف.
▪ فتح لام الأمر من الفعل الثلاثي المضعف.
▪ القراءة بنصب حروف الهجاءِ.
▪ الخاتمة، وفيها أهم ما انتهى إليه البحث من نتائج.
▪ ثبت المصادر والمراجع.